الْبَابُ الأَوَّلُ

تقديم ما يزعم أنّه العقل على النقل

«أصل أصول المبتدعة، ورأس مالهم»

* وهو يشتمل على فصلَيْن:

الفصل الأول: تقديم المبتدعة لما يزعمون أنّه العقل على النقل

الفصل الثاني: الرد من كلام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، على صاحب القانون الكلي وأتباعه ونقض قانونهم

الفصل الأول

تقديم المبتدعة لما يزعمون أنّه العقل على النقل

وفيه مباحث ثلاثة:

المبحث الأول: مستند المبتدعة في تقديم ما يزعمون أنّه العقل على النقل «القانون الكلي»

المبحث الثاني: القانون الكلي امتداد لأقوال المبتدعة الأولين

المبحث الثالث: القانون الكلي عند المبتدعة المتأخرين «بعد الرازي»

المبحث الأول

مستند المبتدعة في تقديم ما يزعمون أنّه العقل على النقل «القانون الكلّي»

موقف المبتدعة من نصوص الصفات يتّسم بالإفراط والتفريط..

فالمعطلة نَفوْا ـ على اختلاف فرقهم ـ جلّ، أو كلّ ما أثبته الله لنفسه، أو أثبته له رسوله ﷺ من الصفات بدعوى عدم صحّة النصوص، أو بتعطيل المعنى.

والمشبّهة ضلّت عقولهم في فهم نصوص الصفات، وتوهّموا أنها صريحة في التشبيه، فشبّهوا ذات الخالق بذات المخلوق، وصفات الخالق بصفات المخلوق، وأعرضوا عن قوله جلّ وعلا: ﴿**لَيْس كَمثْله شيء وَهُو الْسَميع الْبَصير**﴾[1].

فكلا الفريقين ضلّ في باب الصفات.

وسبب ذلك: أنهم احتكموا إلى عقولهم، وجعلوها مصدر هداية، وأصلاً يُصار إليه عند الاختلاف، وادّعوا أنّ النصوص التي جاءت بها الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في إثبات الصفات تبعٌ لها؛ فما أثبتته عقولهم منها قبلوه، وما لم تثبته عقولهم ردّوه، مع أنّها لا تنفيه[2].

وقد وضعوا لأنفسهم ـ في ذلك ـ قانوناً يُعوّلون عليه، ويحتكمون إليه عند وقوع التعارض بين العقل والنقل ـ على حدّ ما زعموا ـ أطلقوا

(١) سورة الشورى، جزء من الآية ١١.

(٢) سيأتي بيان ذلك من خلال أقوالهم الكثيرة المسطورة في كتبهم.

عليه اسم «القانون الكلّي»..

وهذا القانون وُجد عند قدماء المبتدعة ـ كما سيأتي[1]؛ فإنّهم وإن لم يضعوه في قالب يحمل اسمه، إلا أنّهم اعتمدوا فحواه، وصرّحوا بمعناه في كثيرٍ من كتبهم وتصانيفهم، جاعلين ما يزعمونه من دعوى التعارض بين عقولهم والنقل أصلاً في ردّ النصوص السمعيّة، أو تحريفها.

وعلى هذا: فالرازي[2] صاحب القانون الكلّيّ ـ وهو أكبر منظّري مذهب معطّلة الصفات ـ لم يَسْبِق إلى هذا القانون، بل سُبِقَ إليه، واستقرّ القانون عنده، فخرج على النّاس بكتابه «أساس التقديس» الذي ردّ فيه على مثبتي الصفات[3]، وضمنّه القانون المشتمل على تقديم العقل

(١) سيأتي ذلك ص ١٤١.

(٢) هو محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين التيمي البكري، يُلقّب بفخر الدين الرازي، ويُعرف بابن الخطيب، وبابن خطيب الري. أشعري المعتقد، إلا أنّه خلط المذهب الأشعري بالاعتزال والفلسفة، بسبب تأثّره بابن سينا وأشباهه من الفلاسفة، وميله إلى أقوال الدهريّة. مذبذب؛ تارة مع أهل الكلام، وتارة مع الفلاسفة. ومتحيّر؛ تارة يرجح قول المتفلسفة، وتارة يرجح قول المتكلمة، وتارة يحار ويقف؛ وهو كما قال عنه شيخ الإسلام رحمه الله: «من أعظم النّاس في باب الحيرة والشكّ والاضطراب، لكن هو مسرفٌ في هذا الباب بحيث له نهمة في التشكيك دون التحقيق». لم يُثبت شيئاً من الصفات الخبرية. ولد سنة ٥٤٤هـ، وتوفي سنة ٦٠٦هـ.
(انظر ترجمته في: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٣٨١ ـ ٣٨٥. وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢١/ ٥٠٠، ٥٠١. ولسان الميزان لابن حجر ٤/ ٢٤٦ ـ ٢٤٩. وانظر أيضاً من كتب شيخ الإسلام رحمه الله: كتاب الصفديّة ١/ ٦٦، ٢٤٣، ٢/ ١٠٢. وشرح العقيدة الأصفهانيّة له ص٨. ونقض تأسيس الجهميّة ـ مخطوط ـ ق ٢٨/أ. ونقض المنطق ص٢٥. ومجموع الفتاوى ١/ ١٢٢ ـ ١٢٣، ٤/ ٢٨، ١٣/ ١٨٠، ١٨١. ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ٣١١، ٢/ ١٥٧، ١٥٩، ٣/ ٨٨، ٦/ ٢٤٦. وشرح حديث النزول ص١٧٥، ١٧٦. والفرقان بين الحق والباطل ص٨٤) وانظر: تعطيله للصفات الخبرية في أساس التقديس ص١١١ ـ ١١٩.

(٣) انظر: نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ـ مخطوط ـ ق ٤/ب.

المزعوم على النقل حين توهّم التعارض؛ فتلقّفه أتباعه ومن تبعهم، وطاروا به فرحاً، وأحسنوا ظنّهم به لكونه صادراً عن أكبر أئمة مذهبهم[1].

فقانون الرازي الكلّيّ ـ إذاً ـ امتدادٌ لأقوال أسلافه من الجهميّة والمعتزلة والأشعريّة والماتريديّة.

وقد جعله الرازي وأتباعه قانوناً كُلّيّاً فيما يُستدلّ به من كلام الله تعالى وكلام أنبيائه عليهم السلام وما لا يُستدلّ به؛ فقدّموه على نصوص الوحي، وعزلوا لأجله الكتاب والسنّة؛ فردّوا الاستدلال بما جاء به الأنبياء والمرسلون عليهم الصلاة والسلام في صفات الله تعالى؛ سيّما الخبريّة[2] منها.

---

(١) انظر: النبراس للفريهاري الماتريدي ص١٣١. والروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريدية لأبي عذبة ص ١٠٦. ومقالات الكوثري ص ٢٨١ ـ ٢٨٣.

(٢) هي الصفات التي لا سبيل للعقل ـ منفرداً ـ إلى إثباتها، بل لابدّ من ورودها بطريق الخبر الصادق في الكتاب والسنة الصحيحة.

وهي قسمان: ذاتية، وفعليّة:

فالذاتيّة منها: كالوجه، واليدين، والعين، والقدم، والنفس، والأصابع، والساق، وغير ذلك.

والفعليّة منها: مثل النزول، والاستواء، والإتيان، والمجيء، والمحبة، والرضا، والغضب، والضحك، والعجب، وغيرها.

(انظر من كتب شيخ الإسلام: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١١، ١٢، ٢/ ٣ ـ ٦، ٣٧٥. ونقض تأسيس الجهميّة ـ مطبوع ـ ١/ ٧٥، ٧٦، ٨٣. ومجموع الفتاوى ٦/ ٣١٧. وانظر أيضاً: البيهقي وموقفه من الإلهيات للدكتور أحمد بن عطية الغامدي ص٢٢٥. والصفات الإلهيّة في الكتاب والسنة النبوية للدكتور محمد أمان بن علي الجامي ص٢٠٧، ٢٠٨).

إذ أنّهم سلكوا ـ مستندين إلى هذا القانون ـ في إثبات الصفات مسلكاً عقليّاً سلكه أسلافهم ـ من الجهميّة والمعتزلة ومن وافقهم ـ مِنْ قبلهم ـ يدلّ على أنّ القوم تركوا الاعتصام بالكتاب والسنّة ـ وهو إخضاع الصفات لعقولهم.

ـ فما سوّغت عقولهم اتصاف الله به من الصفات أثبتوه، مدّعين أنّ هذه الصفة من صفات الكمال، فيجب إثباتها لله تعالى، غاضّين النظر عن ثبوتها في الشرع أو عدمه.

ـ وما لم تسوّغه عقولهم نفوه، زاعمين أنّ تلك الصفة من صفات النقص، فيجب نفيها عن الله عزّ وجلّ، ولو كانت ثابتة بنص القرآن الكريم[1].

ـ فمدار الإثبات والنفي عندهم على ما يزعمونه من العقليات لا على النقل..

ـ ولا أعني بالعقليات: العقليات الصريحة الصحيحة؛ فإنّها لا تُعارض النقل الصحيح بحال..

ـ وإنّما أعني عقليّاتهم الفاسدة، بل قل جهليّاتهم[2] التي حملتهم

---

(١) وهذا المسلك انتهجه الرازي وأسلافه وخلوفه في كثير من تصانيفهم.
انظر على سبيل المثال من كتب الرازي: كتابه المطالب العالية ـ الأجزاء الخمسة الأولى ـ وكتابه المحصّل ص ٣٥٧ ـ ٤٥٤. وكتابه مختصر الصواعق ص٣٣، ٢٥٧.
وانظر من كتب أسلافه: كتاب المختصر في أصول الدين لعبد الجبار المعتزلي ص١٨٤؛ حيث سلك مسلكاً عقليّاً في إثبات الصفات. وأقوال خلوفه كثيرة، وسيأتي بعضها.
وهذا قطرة من بحر ممّا وقفت عليه من الأقوال التي ستأتي مفصلّة إن شاء الله تعالى في الأبواب الثلاثة المتبقية.

(٢) انظر: القاعدة المراكشية لابن تيمية ص٤٥. وجامع الرسائل له ٢/ ٣٧.

على تقديم العقل على النقل عند توهّم التعارض؛ إذ أنّ هؤلاء القوم لا يدّعون بديهيّات فطريّة، ولا سمعيّات شرعيّة، وإنّما يدّعون شبهات عقليّة.

فلم يظفروا ـ بسبب ذلك ـ بالمعقول الصريح المؤيّد بالفطرة السليمة..

ولو حكّموا نصوص الوحي: لفازوا بالمعقول الصريح والمنقول الصحيح..

ـ وقد ردّوا بسبب هذا القانون: النصوصَ الكثيرة القوية المشتهرة المنتشرة الدالة على علو الله عزّ وجلّ زاعمين أنّها تتعارض مع العقل[1].

وسيأتي مزيد بيان لذلك بإذن الله.

ـ وأنكروا إمكان الاستدلال بالسمعيّات في المسائل الأصوليّة زاعمين أنّ الاستدلال بها موقوفٌ على مقدّمات ظنيّة، وعلى دفع المعارض العقلي[2] ـ في زعمهم.

وهذه الأقوال مأخوذة من كتب الرازي وأسلافه وخلوفه؛ وهي شاهدةٌ على ذلك، بما سطّروه فيها من عبارات أفصحت ـ بما لا يدع مجالاً للشكّ ـ عن أنّ القوم جعلوا عقولهم أساساً في التلقّي، والنصوص الشرعيّة تَبَعاً لها..

بل إنّ للرازي طامّةً أكبر من هذه، وهي زعمه أنّ: النصوص الشرعيّة لا تفيد اليقين.

---

(١) انظر مثلاً: كتاب المطالب العالية للرازي ١/ ٢٩٠ ـ ٢٩٤.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢١. فقد نسب هذا إلى كتاب الرازي «نهاية العقول».. ولم أقف على النصّ.

النصوص الشرعيّة لا تفيد اليقين عند الرازي:

وذلك أنّ الرازي لم يكتف بتقديم الدليل العقليّ مطلقاً عند حصول التعارض بينه وبين النقليّ ـ على حدّ زعمه ـ بل تعدّاه إلى بدعة جديدة يُعدّ أوّل من ابتدعها[1] مفادها أنّ الأدلّة السمعيّة لا تفيد اليقين:

قال في كتابه «محصّل أفكار المتقدّمين والمتأخّرين»:

« مسألة: **الدليل اللفظي لا يُفيد اليقين إلا عند تيقّن أمور عشرة:**

ـ عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ،

ـ وصحة إعرابها، وتصريفها،

ـ وعدم الاشتراك،

ـ والمجاز،

ـ والتخصيص بالأشخاص،

ـ والأزمنة،

ـ وعدم الإضمار،

ـ والتقديم والتأخير،

وعدم المعارض العقليّ الذي لو كان لرجح؛ إذ ترجيح النقل على العقل يقتضي القدح في العقل المستلزم للقدح في النقل؛ لافتقاره إليه، وإذا كان المنتج ظنيّاً، فما ظنّك بالنتيجة؟»[2].

---

(١) ذكر ذلك شيخ الإسلام في الفرقان بين الحق والباطل ص٩٢، وفي مجموع الفتاوى ٤/ ١٠٤.

(٢) المحصّل للرازي ص١٤٢.

ولابدّ أنّك لاحظت أخي القارئ أنّ هذه المقالة تشهد لقول شيخ الإسلام ابن تيمية =

ويُلاحظ أنّ هذه الشروط التي اشترطها يستحيل تحقّق بعضها منفرداً، فكيف يتيقّن حصول الأمور العشرة مجتمعة.

فهي مظنونة التحقّق، وإذا كان المنتج ظنّياً، فما بالك بالنتيجة..

بل إنّ الشرط الأول؛ وهو (عصمة رواة مفردات تلك الألفاظ) بعيد الحصول، مستحيل الوقوع.

ويُلاحظ أيضاً أنّ الشرط العاشر، وهو قوله: (عدم المعارض العقليّ): متوافق مع قانونه الكلّي؛ فقد اشترط عدم التعارض بين عقله وبين النصّ؛ إذ وجود المعارض العقليّ حال دون إفادة النصّ لليقين ـ عنده ـ فكان سبباً في تقديم العقل وترجيحه؛ لأنّ العقل أصل السمع ـ كما يزعم ـ والطعن في أصل الشيء طعنٌ في الشيء نفسه[1].

هذا عن عدم إفادة النصّ لليقين ـ عند الرازي ـ إلا بتيقّن عشرة أمور.

أمّا قانونه الكلّي فهو مسطورٌ في أغلب كتبه بعبارات متقاربة، بعضها يُفيد معنى أكمل من الآخر.

ولنبدأ أوّلاً بـ:

النص الأول: (وهو أكمل النصوص في تحرير مقولة القانون الكلّي):

قال الرازي في كتابه «أساس التقديس»: «اعلم: أنّ الدلائل القطعيّة

= رحمه الله عن الرازي أنّه زاد هو وأمثاله «على المعتزلة؛ فإنّ المعتزلة لا تقول: إنّ الأدلّة السمعيّة لا تفيد اليقين، بل يقولون: إنّها تفيد اليقين، ويستدلّون بها أعظم ممّا يستدلّ بها هؤلاء».

(انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٢٧٥).

(١) سيأتي تفنيد شيخ الإسلام لهذه الدعوى أثناء مناقشة القانون الكلّيّ.

العقليّة إذا قامت على ثبوت شيء، ثمّ وجدنا أدلّة نقليّة يُشعر ظاهرها بخلاف ذلك؛ فهناك لا يخلو الحال من أحد أمور أربعة:

إما أن يُصدّق مقتضى العقل والنقل؛ فيلزم تصديق النقيضين، وهو مُحال.

وإما أن تكذب الظواهر النقلية، وتصدق الظواهر العقلية.

وإمّا أن تصدق الظواهر النقليّة، وتُكذّب الظواهر العقليّة، وذلك باطل؛ لأنّه لا يمكننا أن نعرف صحة الظواهر النقليّة إلا إذا عرفنا بالدلائل العقليّة إثبات الصانع، وصفاته، وكيفية دلالة المعجزة على صدق الرسول ﷺ، وظهور المعجزات على يد محمّد ﷺ.

ولو صار القدح في الدلائل العقليّة القطعيّة، صار العقل مُتّهماً، غير مقبول القول، ولو كان كذلك لخرج عن أن يكون مقبول القول في هذه الأصول، وإذا لم تثبت هذه الأصول، خرجت الدلائل النقليّة عن كونها مفيدة.

فثبت أنّ القدح في العقل لتصحيح النقل يُفضي إلى القدح في العقل والنقل معاً، وأنّه باطل.

ولما بطلت الأقسام الأربعة لم يبق إلا أن يُقطع بمقتضى الدلائل العقليّة القاطعة بأنّ هذه الدلائل النقليّة:

إما أن يقال: إنها غير صحيحة، أو يقال: إنها صحيحة، إلا أن المراد منها غير ظواهرها.

ثم إن جوّزنا التأويل، اشتغلنا على سبيل التبرّع بذكر تلك التأويلات على التفصيل، وإن لم يجز التأويل فوّضنا العلم بها إلى الله تعالى.

فهذا هو القانون الكلّي المرجوع إليه في جميع المتشابهات، وبالله

التوفيق»[1].

نعم! هذا هو القانون الكلّي الذي ضيّق به أصحابه واسعاً، وجمّدوا أكثر النصوص القرآنيّة، والأحاديث النبوية عن أداء دورها؛ فحجروا على العقول، وسدّوا على القلوب معرفة الله تبارك وتعالى، ومعرفة أسمائه وصفاته من جهة الكتاب والسنّة المشتملَيْن على الهدى والروح، وأحالوا النّاس على قضايا وهميّة، ومقدّمات خياليّة، اصطنعوها من عند أنفسهم، سمّوها قواطع عقليّة، وبراهين يقينيّة، وهي في التحقيق كما قال تعالى: ﴿ **كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ. أَوْ كَظُلُمَاتٍ فِي بَحْرٍ لُّجِّيٍّ يَغْشَاهُ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ مَوْجٌ مِّن فَوْقِهِ سَحَابٌ ظُلُمَاتٌ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضٍ إِذَا أَخْرَجَ يَدَهُ لَمْ يَكَدْ يَرَاهَا وَمَن لَّمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِن نُّورٍ**﴾[2].

ولو تأمّلت عبارات الرازي: لرأيتها ناضحةً بالإعراض عن نصوص الوحي، مرتكنةً إلى العقل البشرى القاصر، تشهد عليه أنّه جعل عقله القاصر أصلاً في معرفة كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ.

ـ فقد زعم حصول التعارض بين العقل والنقل..

ـ ثمّ أوجب تقديم العقل على النقل زاعماً أنّ العقل أصلٌ في معرفة السمع، والطعن في الأصل طعن في الفرع.

ـ أمّا النقل: فهو معه بين أمرين:

---

(١) أساس التقديس في علم الكلام للرازي ص١٧٢، ١٧٣.

(٢) سورة النور، الآيتان ٣٩، ٤٠.

١ ـ إمّا نسبته إلى عدم الصحّة. . فعندها لا يُحتجّ به.

٢ ـ أو الإقرار بصحّته. وهو بين حالَيْن أيضاً:

أ ـ إمّا الاشتغال بتأويله تبرّعاً ـ على حدّ زعمه ـ جاعلاً تحريفه وصرفه عن معناه المراد تقرّباً إلى الله.

ب ـ أو تفويض المعنى إلى الله، مع جزمه أنّ المعنى الظاهر غير مراد.

هذا عن قول الرازي في «أساس التقديس».

أمّا النصوص الأخرى التي تدور حول المعنى نفسه:

النص الثاني:

تكلّم الرازي في كتابه المطالب العالية عن آيات الصفات ـ وسمّاها آيات التشبيه ـ ثمّ ذكر نحواً من قوله المتقدّم، وممّا قاله:

«. . إنّ آيات التشبيه كثيرة، ولكنها لما كانت معارضة بالدلائل العقليّة لا جرم أوجبنا صرفها عن ظواهرها. . وأيضاً فعند حصول التعارض بين ظواهر النقل وقواطع العقل:

لا يمكن تصديقهما معاً، وإلا لزم تصديق النقيضين.

ولا ترجيح النقل على القواطع العقليّة؛ لأنّ النقل لا يمكن التصديق به إلا بالدلائل العقليّة، فترجيح النقل على العقل يقتضي الطعن في العقل.

ولما كان العقل أصلاً للنقل كان الطعن في العقل موجباً للطعن في العقل والنقل معاً، وإنه محال.

فلم يبق إلا القسم الرابع، وهو القطع لمقتضيات الدلائل العقليّة

القطعيّة، وحمل الظواهر النقليّة على التأويل

فثبت بهذا أنّ الدلائل النقليّة يتوقّف الحكم بمقتضياتها على عدم المعارض العقليّ»[1].

فلعلّ تلك الشبهة الجهميّة التي تمسّك بها الرازي وعضّ عليها بنواجذه؛ وهي قوله: «فثبت بهذا: أنّ الدلائل النقليّة يتوقّف الحكم بمقتضياتها على عدم المعارض العقليّ»: قد لوحظت..

ولقائل أن يقول: أي معارض عقليّ عني؛ أهو الذي عارضه عقله، أم ذلك الذي عارضه عقل غيره؟ فإنّ ما أقرّ به عقله قد يعترض عليه عقل الآخر، وما اعترض عليه عقله قد يقرّ به ويوافق عليه عقل الآخر! وهكذا؛ إذ العقول متفاوتة، وكلّ واحد يُثبت بعقله ما يزعم الآخر نقيضه..

وهذا هو المطبّ الذي وقع فيه الرازي؛ فصار يزعم أنّ حمل النصوص على ظواهرها مستحيلٌ في عقله ـ بسبب ما دخل عليه من الآراء والشبهات ـ وسمّى آيات الصفات: آيات التشبيه؛ فدفعه ذلك إلى تحريف النصوص وتعطيل الصفات ـ خشية التشبيه بزعمه ـ مدّعياً أنّ هذا تأويلٌ وتفويضٌ.

ولا ريب أنّه وأمثالَه قد وقعوا في التشبيه قبل أن يفرّوا منه، ثمّ أرادوا أن يفرّوا منه ـ بزعمهم ـ فوقعوا فيما هو شرّ منه؛ وقعوا في تحريف الكلم عن مواضعه، وتعطيل الباري جلّ وعلا عن الاتصاف بصفاته العُلى.

وهذه طامّة كبرى..

---

(١) المطالب العالية للرازي ١/ ٣٣٧.

النص الثالث:

ذكر الرازي هذا القانون مختصراً في كتابه «لباب الأربعين»، فقال:

«إنّ الظواهر النقليّة إذا عارضت الدلائل العقليّة، لم يمكن تصديقهما، ولا تكذيبهما؛ لامتناع اجتماع النقيضين وارتفاعهما.

ولا تصديق النقل وتكذيب العقل؛ لأنّ العقل أصل النقل؛ فتكذيبه ـ أي العقل ـ لتصديقه ـ أي النقل ـ يوجب تكذيبهما،

فتعيّن تصديق العقل، وتفويض علم النقل إلى الله، أو الاشتغال بتأويل الظواهر»[1].

وهذا رجع صدى لقوله السابق، لا يتعدّى حدوده، ولا يخرج عن مضماره، وإن كان السابق أكثر تفصيلاً منه..

النص الرابع:

وقال أيضاً في كتابه «نهاية العقول»: «إنّا لو قدّرنا قيام الدليل العقليّ القاطع على خلاف ما أشعر به ظاهر الدليل السمعي، فلا خلاف من أهل التحقيق أنه يجب تأويل الدليل السمعيّ؛ لأنّه إذا لم يمكن الجمع بين ظاهر النقل وبين مقتضى دليل العقل فإمّا أن يُكذّب العقل، أو يُؤوّل النقل.

فإن كذّبنا العقل، مع أنّ النقل لا يمكن إثباته إلا بالعقل ـ فإنّ الطريق إلى إثبات الصانع ومعرفة النبوة ليس إلا بالعقل ـ فحينئذٍ تكون صحة النقل متفرّعة على ما يجوز فساده وبطلانه»[2].

---

(١) لباب الأربعين للرازي ص٣٦.

(٢) نهاية العقول في دراية الأصول للرازي ـ مخطوط بدار الكتب المصريّةرقمه ٧٤٨ عقائد ـ لوحة رقم ١٣.

وهذا القول أيضاً موافق للأقوال السابقة..

وسيأتي ـ إن شاء الله ـ في الباب الثاني كيف أنّ هؤلاء لمّا أثبتوا الصانع بالعقل: نفَوْا لأجل ذلك الصفات؛ لا سيّما الاختياريّة[1] منها[2].

شرح القانون الكلي:

في حال تعارض الأدلّة السمعيّة والعقليّة، أو السمع والعقل، أو النقل والعقل، أو الظواهر النقليّة والقواطع العقليّة، أو نحو ذلك من العبارات التي عبّروا بها عن قانونهم[3]:

فإمّا أن يتعارضا تعارض النقيضين، أو تعارض الضدّين:

فإن تعارضا تعارض النقيضين:

١ ـ **فإمّا أن يُجمع بين النقل والعقل**، وهذا مُحال؛ لأنّه جمعٌ بين النقيضين؛ إذ النقيضان: أمران؛ وجودي، وعدمي، لا يجتمعان معاً ولا يرتفعان معاً؛ كالعدم والوجود[4]، فالجمع بينهما في موضع وزمنٍ واحدٍ

---

(١) الصفات الاختياريّة: هي التي «يتّصف بها الرب عزّ وجلّ فتقوم بذاته بمشيئته وقدرته: مثل كلامه، وسمعه، وبصره، وإرادته، ومحبته، ورضاه، ورحمته، وغضبه، وسخطه. ومثل خلقه، وإحسانه، وعدله. ومثل استوائه، ومجيئه، وإتيانه، ونزوله، ونحو ذلك من الصفات التي نطق بها الكتاب العزيز، والسنة».

(رسالة في الصفات الاختياريّة لابن تيمية ــ ضمن جامع الرسائل ٢/ ٣. وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٢١٧، ١٦/ ٣٤١.

(٢) انظر: ص ٣١٧ وما بعدها.

(٣) وكلّها من العبارات المترادفة لمعنى واحد.

(٤) انظر: التعريفات للجرجاني ص١٣٧. ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٦/ ٣١٩. وشرح العقيدة الأصفهانيّة له ص٧٩ ـ ٨٠، ٨٤. ودرء تعارض العقل والنقل له ٦/ ١٢٣، ٥/ ٢٧١ ـ ٢٧٣. وتسهيل المنطق للشيخ عبد الكريم مراد ص٢٢.

مُحالٌ.

٢ ـ **وإمّا أن يُردّا جميعاً**؛ وهذا مُحال أيضاً؛ لأنّ النقيضين لا يرتفعان معاً.

٣ ـ **وإمّا أن يُقدّم السمع**، وهو محال؛ لأنّ العقل أصل النقل ـ كما زعموا ـ والقدح في أصل الشيء قدحٌ فيه؛ فصار في تقديم النقل إبطالاً للعقل وقدحاً فيه، والقدح في العقل قدحٌ في النقل أيضاً؛ لأنّ القدح في الأصل قدحٌ في فرعه؛ فصار تقديم النقل قدحاً في النقل والعقل جميعاً.

٤ ـ فوجب تقديم العقل.

ثمّ النقل: إمّا أن يُتأوّل، وإما أن يُفوّض.

وأما إن تعارضا تعارض الضدين:

فيمتنع الجمع بينهما، ولا يمتنع ارتفاعهما؛ إذ الضدّان: صفتان وجوديّتان يتعاقبان في موضع واحد، ويُعقل كلّ واحدٍ منهما دون الآخر، ويستحيل اجتماعهما؛ كالسواد والبياض. وهما لا يجتمعان، ولكن قد يرتفعان[1].

إذاً: هذا هو شرح القانون الكلّي[2] الذي ابتدعه أسلاف الرازي، ثمّ اقتفى آثارهم من جاء بعدهم ممّن هم على شاكلتهم؛

وقد طبّقوه ـ كما مرّ ـ على نصوص الصفات، فحرّفوها بأنواع التحريفات، وطلبوا لها مستكره التأويلات، وصارت عباراتهم تدلّ على

---

(١) انظر: التعريفات للجرجاني ص١٣٧. وتسهيل المنطق للشيخ عبد الكريم مراد ص٢٢.

(٢) راجع درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٤.

التعطيل نصّاً وظاهراً، وامتنعوا عن الكلام بما يدلّ على حقيقة الإثبات نصّاً وظاهراً؛ فعطّلوا كثيراً من نصوص الوحيَيْن ـ الكتاب والسنّة ـ زاعمين تعارضها مع عقولهم.

وهم قد بنَوْا قانونهم هذا على مقدّمات ثلاث:

القانون الكلّي مبنيّ على ثلاث مقدمات:

أقوال صاحب القانون الكلّي وأتباعه جميعاً مبنيّة على ثلاث مقدّمات:

أولّها: زعمهم ثبوت تعارض العقل والنقل.

ثانيها: حصرهم التقسيم في أربعة أقسام:

١ ـ إمّا أن يُجمع بين العقل والنقل.

٢ ـ أو يُردّا جميعاً.

٣ ـ أو نُقدّم النقل.

٤ ـ أو نقدّم العقل.

ثالثها: زعمهم بطلان الأقسام الثلاثة، ليتعيّن الرابع[1].

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله ـ في معرض ردّه على هذا القانون ـ بطلان هذه المقدّمات الثلاث، وتصدّى لتفنيد هذه الأباطيل، مبيّناً أنّ هذا

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٧٨. وانظر أيضاً: كتاب الصواعق المرسلة لابن القيّم ٣/ ٧٩٦.

القانون إنّما هو ضلّة من الرأي، وغَبَنٌ فيه، وخدعةٌ من الشيطان..

وفي مطالعة الفصل الثاني من هذا الباب شفاءٌ لصدور قومٍ مؤمنين..

ولكن قبل ذكر ردود شيخ الإسلام رحمه الله لنا وقفتان في المبحثين التاليَيْن:

الأولى: مع أسلاف الرازي في هذا القانون.

والثانية: مع خلوفه.

*****

المبحث الثاني

القانون الكلّي

امتداد لأقوال المعطّلة الأولين

اتّضح ممّا تقدّم أنّ الرازي لم يأتِ بشيء استقلّ به حين خرج على النّاس بـ «قانونه الكلّي»؛ بل سبقه إلى ذلك طائفة[1]؛

فقد وجدت هذه الشبهات قديماً عند الجهميّة وأوائل المعتزلة ومتقدّمي الأشعرية، ثمّ تقلّدها المتأخّر عن المتقدّم، واللاحق عن السابق، والخلوف عن أسلافهم، فتناقلوها فيما بينهم على أنّها أصلٌ مسلّمٌ من أصول الدين لا يجوز إنكاره أو الطعن فيه.

وقد صرّحوا جميعاً بأنّه لا يُستدلّ بنصوص الوحي على شيء من صفات الله تعالى، لا إثباتاً ولا نفياً، وجعلوا عقولهم ميزاناً تُوزن به نصوص الكتاب والسنّة[2].

وممّن سبق الرازي وأتباعه إلى ردّ النصوص الشرعيّة بدعوى تعارضها مع العقل:

الجهمية:

وقد بنَوْا مذهبهم على ردّ نصوص الصفات، مدّعين تعارضها مع العقليّات[3]؛ إذ أنّهم اكتفوا بالدلالة العقليّة في ردّ النصوص الشرعيّة،

---

(١) انظر: درء تعرض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٥.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨/ ٢٤. ومنهاج السنّة النبويّة له ٢/ ١٠٩.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٧٦.

فقالوا: إنّ القرينة الصارفة للنصوص عمّا دلّ عليه الخطاب هو العقل[1].

أمّا ما يُسمّى بـ «أصول الدين» عندهم: فيُعرف بمجرّد العقل، وما لا يُعرف منه بمجرّد العقل فهو الشرعيّات التي لا يعتمدون عليها[2].

وقد عطّلوا أسماء الله تعالى وصفاته؛ فعندهم أنّ الله تعالى كان في القدم بلا اسم ولا صفة[3].

يحكي الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله عن شيخهم الجهم بن صفوان أنّه: «تأوّل القرآن على غير تأويله، وكذّب بأحاديث رسول الله ﷺ، وزعم أنّ من وصف الله بشيء ممّا وصف به نفسه في كتابه، أو حدث عنه رسوله ﷺ: كان كافراً، وكان من المشبّهة؛ فأضلّ بكلامه بشراً كثيراً...»[4].

وحكى عنه أبو الحسن الأشعريّ أنّه وصل في دركات تعطيله إلى العدم المحض؛ فكان يقول: «لا أقول إنّ الله تعالى شيء؛ لأنّ ذلك تشبيهاً له بالأشياء»[5].

وحكى الشهرستاني[6] جملة من عقائده، فقال: «وافق المعتزلة في

---

(١) انظر: القاعدة المراكشية لابن تيمية ص٤٣.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٤٢.

(٣) انظر: المختار في أصول السنة لابن البنا ص٨٥.

(٤) الردّ على الجهميّة للإمام أحمد ص١٠٤. وقد روى ابن الجوزي هذه الحكاية عنه بالسند: انظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي ص٨٣.

(٥) مقالات الإسلاميين للأشعري ١/ ٣٣٨.

(٦) هو محمد بن عبد الكريم الشهرستاني. أحد أئمة الأشاعرة. له تصانيف؛ منها الملل والنحل، ونهاية الإقدام. ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنّه لا خبرة لديه بأقوال الصحابة والتابعين وأئمة أهل السنة والحديث. توفى سنة ٥٤٩هـ.
(انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٧٣ ـ ٢٧٥. ومنهاج السنة النبوية لابن =

نفي الصفات الأزليّة، وزاد عليهم بأشياء؛ منها: قوله: لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه؛ لأنّ ذلك يقتضي تشبيهاً. فنفى كونه حيّاً عالماً..»[1].

وكذا عبد القاهر البغدادي[2] حكى عنه ـ أي عن الجهم ـ القول بحدوث كلام الله تعالى، وأنّه لم يُسمّ الله تعالى متكلّماً[3].

فالجهم ـ ومن بعده أتباعه ـ نفَوْا عن الله تعالى كلّ اسم أو صفة يمكن إطلاقها على مخلوق، كما نفوا عنه سبحانه صفة الكلام، ورتّبوا على نفيها القول بخلق القرآن.

ولا ريب أنّ هذا الصنيع ناتج عن احتكامهم إلى عقولهم؛ فلم يفهموا من إثبات الصفات إلا التشبيه؛ فنفَوْها بسبب سوء فهومهم وقصور عقولهم؛ فردّوا ما أثبته الله لنفسه، وما أثبتته له رسله عليهم السلام بالآراء والشبهات.

ولم يكتف الجهم وأتباعه بهذا، بل حاربوا ظواهر النصوص الشرعيّة الناقضة لأقوالهم؛ حتى نُقل عن بعض رؤوسهم[4] أنّه قال: «ليس شيء

= تيمية ٦/ ٣٠٤. وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٠/ ٢٨٦ ـ ٢٨٨. ولسان الميزان لابن حجر ٥/ ٢٦٣، ٢٦٤).

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص٨٦.

(٢) هو عبد القاهر بن طاهر، أبو منصور البغدادي. أشعريّ، له تصانيف في النظر والعقليّات؛ منها أصول الدين. وله كتاب الفرق بين الفرق. توفي سنة ٤٢٩هـ.
(انظر: تبيين كذب المفتري ص ٢٥٣، ٢٥٤. وطبقات الشافعية للسبكي ٥/ ١٣٦ ـ ١٤٨. وسير أعلام النبلاء ١٧/ ٥٧٢، ٥٧٣).

(٣) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص٢١٢.

(٤) إمّا بشر المريسي، أو غيره.
(انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢١٧).

أنقض لقولنا من القرآن، فأقرّوا به في الظاهر، ثمّ صرّفوه بالتأويل»[1].

فهم قد ارتكبوا أربع عظائم:

أحدها: ردّهم لنصوص الأنبياء عليهم الصلاة والسلام.

والثاني: ردّهم ما يُوافق ذلك من معقول العقلاء.

والثالث: جعل ما خالف ذلك من أقوالهم المجملة أو الباطلة هي أصول الدين.

والرابع: تكفيرهم، أو تفسيقهم، أو تخطئتهم: لمن خالف هذه الأقوال المبتدعة المخالفة لصحيح المنقول وصريح المعقول[2].

وممّن سبق الرازي إلى بدعة تقديس العقل، وردّ النصوص الشرعيّة بدعوى تعارضها معه:

المعتزلة:

الذين انتهجوا منهجاً عقليّاً بحتاً لم يستند إلى توجيه كريم من قرآن أو سنّة يهديه إلى الحقّ والصواب.

فقد حكّموا عقولهم تحكيماً مطلقاً؛ إذ أنّهم كانوا يعرضون النصّ الشرعيّ على عقولهم القاصرة، فيستجمعون الأدلّة كما يتراءى لهم على وجهٍ من الوجوه، وحين يصلون إلى نتيجة وينتهون إلى قرار، يعمدون إلى هذه الأدلة السمعيّة الصحيحة؛ فيؤولّون منها ما لا يُوافق نتيجتهم، أو يردّونه، كلّ ذلك بدعوى تناقضه مع العقل.

فالعقل عندهم مقدّمٌ على ما عداه؛ يهتدون بهديه، ويستضيئون

---

(١) انظر: المصدر نفسه ٥/ ٢١٧ ـ ٢١٨.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٧٧.

بنوره، ثمّ ما وافقه أخذوا به اعتضاداً أو احتجاجاً، وما خالفه رفضوه، وضربوا به عرض الحائط.

حتى إنّ أحد علمائهم وهو الزمخشري[1]، قال ملقّباً العقل بـ «السلطان»: «امش في دينك تحت راية السلطان، ولا تقنع بالرواية عن فلان وفلان، فما الأسد المحتجب في عرينه، أعزّ من الرجل المحتجّ على قرينه، وما العنز الجرباء تحت الشمأل البليل[2]، أذلّ من المقلّد عند صاحب الدليل»[3].

فمتّبع النصّ الشرعيّ عند الزمخشري ذليلٌ أمام صاحب الدليل العقليّ.

وقال أيضاً عند تفسيره لقوله تعالى ـ يحكي عن القرآن الكريم ـ: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾[4]: ﴿وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ﴾: يحتاج إليه في

---

(١) هو محمود بن عمر بن محمد الخوارزمي الزمخشري. أحد أئمة المعتزلة. صاحب كتاب «الكشاف» في التفسير، المملوء بالاعتزاليّات ـ كإنكار الصفات الإلهيّة، والقول بخلق القرآن، وإنكار رؤية الله تعالى في الآخرة، والقول بخلق أفعال العباد، والتطاول على أئمة أهل السنّة، والوقعية فيهم؛ لأنّهم أثبتوا صفات الباري جلّ وعلا، وغير ذلك، والمحشوّ بالبدع.

ولد الزمخشري سنة ٤٧٦هـ، وتوفي سنة ٥٣٨هـ.

(انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٤/ ٢٥٤ ـ ٢٦٠. وميزان الاعتدال للذهبي ٤/ ٧٨. ولسان الميزان لابن حجر ٦/ ٤. وانظر من كتب شيخ الإسلام: الفتاوى المصرية ٥/ ٨٥. ومقدمة في أصول التفسير ص١٠٨).

(٢) هي الريح تهب من جهة القطب مصحوبة بالندى.

(انظر: الصحاح للجوهري ٤/ ١٦٤٠، ٥/ ١٧٣٩).

(٣) أطواق الذهب في المواعظ والخطب للزمخشري ص٢٨، مقالة رقم ٣٧.

(٤) جزء من الآية (١١١) من سورة يوسف عليه السلام.

الدين؛ لأنّه القانون الذي يستند إليه السنة والإجماع والقياس بعد أدلّة العقل[1].

فجعل عقليّاتهم مقدّمة على أدلة القرآن والسنّة والإجماع والقياس.

والزمخشري ليس بدعاً بين أتباع مذهب الاعتزال؛ فكلّهم على شاكلته؛ يثقون بعقليّاتهم ـ أو جهليّاتهم ـ ثقةً مطلقة، ويُشكّكون بالأدلة الشرعيّة، بل وينكرونها لمخالفتها لمذهبهم:

أذكر منهم الجاحظ[2] الذي قال: «فما الحكم القاطع إلا للذهن، وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل»[3].

فجعل الدليل القطعي والاستدلال الصحيح محصوراً في عقله، ومقصوراً عليه..

وفي هذا إساءة أدب مع الوحي بقسميه؛ الكتاب والسنّة؛ فهما غير قطعيَّين عند الجاحظ ـ كما يُفهم من كلامه ـ.

وعبد الجبار[4] الذي قال ـ سارداً الأدلّة الشرعيّة حسب ترتيبه ـ:

(١) الكشاف للزمخشري ٢/ ٢٧٨.

(٢) عمرو بن بحر بن محبوب البصري. رأس من رؤوس المعتزلة، وإمام من أئمة البدع. تتلمذ على النظّام. وكان ماجناً قليل الدين. له تصانيف في فنون مختلفة. توفي بعد الخمسين ومائتين.
(انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٢/ ٢١٢. وسير أعلام النبلاء للذهبي ١١/ ٥٢٦ ـ ٥٣٠. وميزان الاعتدال له ٣/ ٢٤٧. ولسان الميزان لابن حجر ٤/ ٣٥٥ ـ ٣٥٧).

(٣) رسائل الجاحظ ـ رسالة التربيع والتدوير ـ ص١٩١.

(٤) هو عبد الجبار بن أحمد بن عبد الجبار الهَمذاني. أحد غلاة المعتزلة. له تصانيف كثيرة في تقرير مذهبه. وقد تخرّج به خلقٌ في الرأي الممقوت. توفي سنة (٤١٥هـ).
(انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١١/ ١١٣ ـ ١١٥. وميزان الاعتدال للذهبي ٢/ ٥٣٣. وسير أعلام النبلاء له ١٧/ ٢٤٤، ٢٤٥. ولسان الميزان لابن حجر ٣/ ٣٨٦، ٣٨٧).

«أوّلها العقل، لأنّ به يتميّز الحسن والقبح . . .»[1].

فجعله مقدّما على ما عداه من سائر الأدلّة.

ومن تأمّل كلامه في كتبه الأخرى تبيَّن له أنَّ لم يقتصر على منح العقل القاصر: المرتبة الأولى؛ بل جعله حاكماً على النصوص الشرعيّة؛ سيّما نصوص الصفات؛

فقد سلك مسلكاً عقليّاً في إثبات الصفات فأخضع الصفات ـ لا نصوصها ـ إلى عقله:

ثمّ ما جوّز عقله اتّصاف الله به، وصفه سواء، كان الوصف موجودًا فى الكتاب والسنة أم لم يكن.

وما استحال فى عقله اتصاف الله به، لم يصفه ولو كان إثبات هذا الوصف في آية قرآنيّة، أو حديث نبوي صحيح.

يقول في كتابه «المختصر في أصول الدين»: «الأصل الرابع من التوحيد: في ذكر ما لا يجوز عليه تعالى من الصفات» . .

ثمّ شرع ينفي صفات الله تعالى الثابتة في النقل الصحيح[2].

والنصوص الشرعيّة عند عبد الجبّار فرع، وعقله هو الأصل الذي يُصار إليه[3].

وليس الأمر قاصراً على ما ذكرت، بل إنّ المعتزلة حكّموا عقولهم في النصّ لدرجة سهّلت لإبراهيم النظام[4] أن يزعم:

(١) فضل الاعتزال لعبد الجبار ص١٣٩.

(٢) كصفة الاستواء، والعلوّ، والكلام، واليدين، والساق، والعين، والمجيء، ورؤية الله في الآخرة، وغير ذلك. انظر كتاب المختصر في أصول الدين لعبد الجبار المعتزلي ص١٨٤ ـ ١٩٨.

(٣) انظر: شرح الأصول الخمسة لعبد الجبار ص٨٨، ٨٩.

(٤) هو إبراهيم بن سيّار النّظّام البصري. شيخ المعتزلة. له تصانيف في نصرة مذهبه. وهو =

١ ـ أنّ جهة حجة العقل جديرة وقادرة على أن تنسخ الأخبار[١].

٢ ـ وجوّز وقوع الكذب في الخبر المتواتر رغم خروج ناقليه عند سامع الخبر عن الحصر[٢].

وسبقه إلى الاستخفاف بالحديث، والجرأة على ردّه، والاجتراء على الله ورسوله ﷺ: عمرو بن عبيد[٣] الذي قال ـ حين ذُكر له حديث رسول الله ﷺ: «**إنّ أحدكم يُجمع في بطن أمّه أربعين يوماً..**» الحديث[٤] ـ: «لو سمعت الأعمش[٥] يقول هذا لكذّبته، ولو سمعته من

= صاحب الطفرة المعروفة ب «طفرة النّظّام». سقط من غرفته وهو سكران سنة بضع وعشرين ومائتين، فمات إثر ذلك.

(انظر: تاريخ بغداد للخطيب ٦/ ٩٧ ، ٩٨. وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٠/ ٥٤١، ٥٤٢. ولسان الميزان لابن حجر ١/ ٦٧. وانظر أيضاً: النبوات لابن تيمية ص١٩٩).

(١) انظر: تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص٣٢.

(٢) انظر: الفرق بين الفرق للبغدادي ص١٤٣.

(٣) أبو عثمان البصري. رأس المعتزلة، وكبيرهم. داعية من دعاة الاعتزال والقدر. قال عنه شيخ الإسلام ابن تيمية: «إمام الكلام، وداعية الزندقة الأول، ورأس المعتزلة... وهو الذي لعنه إمام أهل الأثر مالك بن أنس الأصبحي، وإمام أهل الرأي النعمان بن ثابت الكوفي أبو حنيفة، وحذّر منه إمام أهل المشرق عبد الله بن المبارك الحنظلي». وشهد عليه الإمام يحيى بن معين أنّه من الدهريّة. مات سنة ثلاث وأربعين ومائة. (انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٢/ ١٦٢ ـ ١٧٨. وسير أعلام النبلاء للذهبي ٦/ ١٠٤ ـ ١٠٦. وميزان الاعتدال له ٣/ ٢٧٣ ـ ٢٨٠. وقد ترجم له شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في نقض تأسيس الجهميّة ـ مطبوع ـ ١/ ٢٧٥).

(٤) الحديث رواه الشيخان؛ البخاري ومسلم وهو في كتاب القدر. (انظر: صحيح البخاري ٤/ ٢٠٨، ك القدر، باب منه. وصحيح مسلم ٤/ ٢٠٣٦، ك القدر، باب كيفية الخلق الآدمي.

(٥) هو سليمان بن مهران الأسدي الكاهلي، أبو محمد الكوفي. إمام، ثقة، حافظ. مات سنة ثمان وأربعين ومائة، وله ثمان وثمانون سنة.

(انظر: الكاشف للذهبي ١/ ٤٠١. وتقريب التهذيب لابن حجر ص١٣٦).

زيد بن وهب[1] لما صدّقته، ولو سمعت ابن مسعود[2] يقوله لما قبلته، ولو سمعت رسول الله ﷺ يقول هذا لرددته، ولو سمعت الله يقول هذا لقلتُ: ليس على هذا أخذت ميثاقنا»[3].

فهذا النّظّام رأى أنّ هذا الحديث الصحيح يُخالف ما يراه ويعتقده في القدر؛ إذ من مذهبه أنْ لا قدر والأمر أُنُف، فردّه لأنّ فيه ما يتعارض مع عقله القاصر ومعتقده الفاسد[4].

«وليس هذا رأي عمرو وحده، بل كلّ من يعتقد عقيدة مستنداً فيها إلى العقل، يزعم أنّ دلالة العقل عليها يقينيّة؛ بحيث إنّه يستحيل أن يجيء يقينٌ بخلافها»[5].

وعلى منهج أسلافه من المعتزلة سار القاسم بن إبراهيم الرسي[6]؛

---

(١) الجهني، أبو سليمان الكوفي. مخضرم، ثقة جليل. مات بعد الثمانين، وقيل سنة ست وتسعين. روى له الجماعة. (انظر: تقريب التهذيب لابن حجر ص٢٢٥).

(٢) عبد الله بن مسعود الصحابي الجليل رضي الله عنه.

(٣) نقل ذلك عنه الذهبي في سير أعلام النبلاء ٦/ ١٠٤، ١٠٥، وفي ميزان الاعتدال ٣/ ٢٧٨. وفي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (١٤١ ـ ١٦٠هـ) ص ٢٣٨، ٢٣٩. وانظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٨/ ٧١. والاعتصام للشاطبي ١/ ٢٢٣ ـ ٢٣٤. ورفع الاشتباه عن معنى الإله للمعلمي ـ مخطوط ـ ص ١٧ ـ ١٨.

(٤) في الحديث إثباتٌ للقدر ـ وهو ما ينفيه المعتزلة ـ، وذلك في قوله عليه السلام: «فوالله إنّ أحدكم ـ أو الرجل ـ ليعمل بعمل أهل النار، حتى ما يكون بينه وبينها غير باع أو ذراع، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل الجنة فيدخلها. وإنّ الرجل ليعمل بعمل أهل الجنة حتى ما يكون بينه وبينها غير ذراع أو ذراعين، فيسبق عليه الكتاب، فيعمل بعمل أهل النار فيدخلها» رواه الشيخان ـ واللفظ للبخاري ـ وقد تقدم تخريجه.

(٥) رفع الاشتباه عن معنى الإله لعبد الرحمن بن يحيى المعلمي ـ مخطوط ـ ص١٨.

(٦) هو القاسم بن إبراهيم بن إسماعيل الرسي. زيديّ معتزليّ. له تصانيف في تقرير مذهب المعتزلة؛ سيّما أصولهم الخمسة. مات سنة (٢٤٦هـ).
(انظر: الأعلام للزركلي ٥/ ١٧١).

الذي قَصَرَ معرفة الله على العقل وحصرها به، وجعل العقل أصلاً للكتاب والسنّة، فقال: خلق الله جميع عباده المكلّفين لعبادته...

والعبادة على ثلاثة وجوه:

أوّلها: معرفة الله.

والثاني: معرفة ما يرضيه وما يُسخطه.

والوجه الثالث: اتباع ما يُرضيه واجتناب ما يُسخطه.

فهذه ثلاث عبادات من ثلاث حجج، احتجّ بها المعبود على العباد؛ وهي العقل، والكتاب، والرسول؛ فجاءت حجة العقل بمعرفة المعبود، وجاءت حجة الكتاب بمعرفة التعبّد، وجاءت حجة الرسول بمعرفة العبادة.

وللعقل أصل الحجّتين الأخيرتين؛ لأنهما عرفا به، ولم يُعرف بهما. فافهم ذلك[1].

وحدّد ـ في موضع آخر ـ مصادر التشريع بأنّها: مسائل العقل اليقينيّة أوّلاً، ثمّ الإجماع المعلوم الثابت، ثمّ نصوص الكتاب والسنّة المعلومة في المرتبة الثالثة، وجعل العقل أصلاً لمصادر التشريع الأخرى[2].

وهكذا نرى أنّ المعتزلة كذلك سبقوا الرازي إلى بدعة تقديم العقل القاصر على النصوص الشرعية، ومحاكمتها إليه، كما فعل أسلافهم من الجهميّة.

---

(١) أصول العدل والتوحيد للقاسم الرسي ص٩٦، ٩٧. وانظر: المكنون عن المحلّي في الحدائق الورديّة له ٢/٢.

(٢) انظر: كتاب الفصول اللؤلؤيّة في أصول الزيديّة للقاسم الرسّيّ ـ مخطوط ـ ورقة رقم ١٩٥.

وأما الأشاعرة:

فإنّ مصدر التلقّي عندهم هو العقل ـ عقلهم القاصر ـ، وهم يُقدّمونه على النقل عند التعارض.

وإليك أمثلة على ذلك من أقوال أئمتهم:

١ ـ فمنهم ابن فورك[١]:

الذي ألّف كتابه «مشكل الحديث وبيانه» بقصد تأويل أكثر أحاديث الصفات، لزعمه أنّها تُعارض العقول؛ فشحن مقدّمة كتابه وخاتمته بما يُبرّر له ـ في زعمه ـ عرض نصوص الصفات على العقول، واختيار الموافق لها، وتأويل المخالف، ولو كان في ذلك تحريفًا للنصّ، وصرفًا للفظ عن معناه الراجح بدون قرينة[٢].

ومن قرأ هذا الكتاب اتضح له وقوع ابن فورك في تحريف المعنى بسبب توهّمه حصول التعارض بين العقل والنقل؛ فنجده يذكر هذه العبارة عند جميع نصوص الصفات التي أوردها في كتابه: «ذكر خبر ممّا يقتضي التأويل، ويُوهم ظاهره التشبيه»، ثمّ يُؤوّل ذلك الخبر؛ فيقول: «بيان

---

(١) هو أبو بكر محمد بن الحسن بن فُورَك الأصبهاني. كان أشعريًا رأسًا في علم الكلام. ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنّه توهّم صحّة بعض الأصول العقليّة للنفاة الجهميّة، ولم يكن لديه خبرة ومعرفة وتمييز بين صحيح الأحاديث والآثار وسقيمها؛ لذا ادّعى وقوع التعارض بين العقل والنقل، فاختار طريقة أهل التأويل.
لكنّه مع ذلك كان يُثبت العلوّ لله تعالى، ويُثبت صفة السمع والبصر والاستواء.
توفي سنة ٤٠٦هـ.
(انظر من كتب شيخ الإسلام: درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٣٤، ٣٥. ومجموع الفتاوى ١٦/ ٩٠ ـ ٩٢. ونقض تأسيس الجهميّة ـ مخطوط ـ ق ٢٨/ب. وانظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٧/ ٢١٤ ـ ٢١٦. وشذرات الذهب لابن العماد ٣/ ١٨١، ١٨٢).

(٢) انظر: مشكل الحديث وبيانه لابن فورك ص ٣٧ ـ ٤٤، ٤٩٦ ـ ٤٩٩.

تأويل ذلك»؛ زاعمًا أن نصوص الصفات ظاهرها التشبيه وما لا يليق بالله تعالى[1].

٢ ـ ومنهم عبد القاهر البغدادي[2]:

الذي اشترط في قبول الخبر الصحيح أن يكون مَتْنُهُ غيرَ مستحيلٍ في العقل[3].

٣ ـ ومن بعده الجويني[4]:

---

(١) انظر من كتابه مشكل الحديث وبيانه ـ الصفحات التالية: (٤٥، ٤٨، ٧٧، ٨٦، ٩٥، ٩٨، ١٠٢، ١٠٩، ١١٣، ١١٥، ١١٧، ١٢٥، ١٣٢، ١٣٦، ١٣٨، ١٥٠، ١٥٤، ١٥٨، ١٦٨، ١٨٦، ١٩١، ١٩٥، ١٩٩، ٢٠٧، ٢١٢، ٢١٨، ٢٢٤، ٢٢٧، ٢٣٢، ٢٣٥، ٢٣٨, ٢٤٣، ٢٤٥، ٢٤٨، ٢٥٠، ٢٥٤، ٢٥٦، ٢٥٨، ٢٦٣، ٢٦٨، ٢٧٢، ٢٧٩، ٢٨١، ٢٨٦، ٢٨٨، ٢٩١، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٢٩٧، ٣٠١، ٣٠٩، ٣١٦، ٣٢٣، ٣٢٥، ٣٢٦، ٣٢٨، ٣٢٩، ٣٣٢، ٣٣٤، ٣٣٦، ٣٣٨، ٣٤٦، ٣٥٦، ٣٦٢، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٤، ٣٧٦، ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٤، ٣٨٩, ٣٩٢، ٣٩٩، ٤٠٢، ٤١٢ ـ ٤١٦، ٤١٧ـ ٤٢٠، ٤٢٨ ـ ٤٦٥، ٤٦٦، ٤٦٨، ٤٧١، ٤٧٤، ٤٧٦، ٤٧٨، ٤٧٩، ٤٨٠، ٤٨٢، ٤٨٣، ٤٨٥، ٤٨٦، ٤٨٧، ٤٨٨، ٤٨٩، ٤٩٠، ٤٩١، ٤٩٢، ٤٩٣، ٤٩٤، ٤٩٥).

(٢) تقدمت ترجمته ص ١٤٣.

(٣) انظر أصول الدين للبغدادي ص ١٢.

(٤) هو عبد الملك بن عبد الله بن يوسف، أبو المعالي الجويني. من أعظم أئمة الأشاعرة. وأوّل من أفسد في مذهبهم ـ كما قال شيخ الإسلام ابن تيمية ـ تتلمذ عليه الغزالي. له تصانيف كثيرة في تقرير مذهب الأشاعرة. احتار في آخر عمره، ورجع إلى عقائد عجائز نيسابور. توفي سنة ٤٧٨هـ.

(انظر: تبيين كذب المفتري ص ٢٧٨ ـ ٢٨٥. وطبقات الشافعية للسبكي٥/ ١٦٥ ـ ٢٢٢. وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٤٦٨ ـ ٤٧٧. وانظر من كتب شيخ الإسلام: درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٢٧٥. وبغية المرتاد ص٤٥٠. ومجموع الفتاوى ١٦، ٩١. والفتاوى المصرية ٦/ ٦٠٣، ٦٢٠، ٦٢١).

ومن أراد التوسع في ترجمته، فليراجع: الجويني إمام الحرمين للدكتورة فوقية حسين محمود. والإمام الجويني إمام الحرمين للدكتور محمد الزحيلي).

الذي زعم أنّ الأدلّة العقليّة تنتهي بالباحث إلى شعور في قرارة نفسه «بالثلج والانشراح»، وهذا لا يتوفّر بالنسبة للسمعيّات[1].

ولأنّ هذا الشعور ـ شعور الثلج والانشراح ـ لم يُرافقه مع النصوص الشرعيّة، فإنّه يرى وجوب إخضاعها للبحث العقليّ، حتى يتثبّت العقل من صحّتها..

يقول مقسّمًا مدركات العقول إلى ثلاثة: «منها: ما يدرك بالسمع والعقل جميعًا: وهو ما يأتي عن طريق السمع، ولا يقبله الفرد لعدم ارتياحه إليه، فيتناوله بالبحث العقليّ ليتثبّت منه بالعقل بعد أن ورد إليه عن طريق السمع»[2].

فإذا أُخضعت النصوص للعقل القاصر، ولم يقبلها، فلابدّ من تحريفها ـ ومعطّلة الصفات يسمّونه تأويلاً ـ أو الإعراض عنها بالكليّة؛ بالقلب والعقل، وتفويض علم معانيها إلى الله ـ ويسمّونه تفويضًا ـ وفي كلا الأمرين تعطيل للنصوص، واتّهام للرسول ﷺ بأنّه لم يُبيّن المراد، ولم يُبلّغ البلاغ المبين.

وقد سلك الجويني كلا المسلكين ـ التأويل، والتفويض ـ مع نصوص الصفات؛

فأوّل نصوص الصفات في مواضع كثيرة بدعوى أنّها أحاديث تشبيه غير قطعيّة، متعارضة مع العقل..

يقول مبرّرا تأويل نصوص الصفات: «.. وإن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفًا لقضية العقل: فهو مردود قطعًا؛ بأنّ الشرع لا يُخالف

(١) انظر العقيدة النظامية ص ٥٧ ـ باب السمعيّات.

(٢) البرهان في أصول الفقه للجويني ـ مخطوط ـ ق ١٨، ١٩ ـ مطبوع ـ ١/١١٣. وانظر: الإرشاد له ص ٣٠١، ٣٠٢ ـ فقد قال فيه نحوًا من قوله في البرهان ـ.

العقل. .»[1]؛ لذلك يُردّ الشرع بدعوى تعارضه مع العقل، ويُقال عن أحاديث الصفات: أحاديث تشبيه، ويُقال عنها: ليست صحيحة، وليست قطعيّة، وهى قابلة للتأويل. .

وقد لجأ الجويني في آخر أمره إلى التفويض، ظنًّا منه أنّه طريقة السلف رحمهم الله. .

يقول: «قد اختلفت مسالك العلماء في الظواهر التي وردت في الكتاب والسنّة، وامتنع على أهل الحقّ اعتقاد فحواها، وإجراؤها على موجب ما تبتدره أفهام أرباب اللسان منها؛ فرأى بعضهم تأويلها، والتزام هذا المنهج في آي الكتاب، وفيما صحّ من سنن النبيّ ﷺ وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الرب تعالى . والذي نرتضيه رأيًا، وندين الله به عقدًا: اتباع سلف الأمة؛ فالأولى الاتّباع وترك الابتداع»[2].

وقول الجويني: «. . وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل، وإجراء الظواهر على مواردها، وتفويض معانيها إلى الربّ. . .»: فرية بلا مرية، وإفك بلا شكّ على السلف وأئمتهم رحمهم الله؛ فإنهم لم يفوّضوا علم المعنى، وإنّما فوّضوا علم الكيفيّة[3]:

يقول الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله ومن قبله ابن الماجشون[4]:

(١) الإرشاد للجويني ص ٣٠٢.

(٢) العقيدة النظامية للجويني ـ بتحقيق الكوثري ـ ص٢٣.

(٣) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٣٠٨، ٣٠٩. والقاعدة المراكشية لابن تيمية ص ٢٩. والرسالة التدمرية له ص ٤٣ ـ ٤٥.

(٤) هو عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة، أبو عبد الله الماجشون: إمام ثقة من أئمة المحدّثين. توفي ببغداد سنة ١٦٤هـ.
(انظر: تاريخ بغداد للخطيب ١٠/ ٤٣٦ ـ ٤٣٩. وسير أعلام النبلاء للذهبي ٧/ ٣٠٩ ـ ٣١٢. وتهذيب التهذيب لابن حجر ٦/ ٣٤٣ ، ٣٤٤).

«إنّا لا نعلم كيفية ما أخبر الله به عن نفسه، وإن علمنا تفسيره ومعناه»[1].

بل إنّ أمّ المؤمنين أم سلمة رضي الله عنها، وربيعة الرأي[2]، وإمام دار الهجرة مالك بن أنس رحمهما الله، ووهب بن منبّه[3]، وغيرهم: سئلوا عن صفة الاستواء لله تعالى؛ فقالوا: المعنى غير مجهول، والكيف غير معقول[4]. هذا مطّرد في بقيّة الصفات[5].

ولشيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعقيبٌ طيّب على قول ربيعة ومالك في الاستواء جاء فيه: «فقول ربيعة ومالك: الاستواء غير مجهول، والكيف غير معقول، والإيمان به، واجب ـ موافقٌ لقول الباقين: أمرّوها كما جاءت بلا كيف؛ فإنما نفوا علم الكيفية، ولم ينفوا حقيقة الصفة»[6].

فلا يُقال إنّ السلف ـ رحمهم الله ـ تلقوا النصوص فلم يفهموها، ففوّضوا معناها ـ ولا يجوز أن يشتمل القرآن على ما لا يُعلم معناه[7] ـ

---

(١) نقل ذلك عنهما شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله.
(انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٠٧).

(٢) هو ربيعة بن أبي عبد الرحمن التيمي؛ فروخ المدني. شيخ الإمام مالك بن أنس رحمه الله. تقدّمت ترجمته ص ١٠٨.

(٣) ابن كامل، أبو عبد الله اليماني الصنعاني. تابعي ثقة. مات سنة عشر ومائة.
(انظر: تاريخ الثقات للعجلي ص ٤٦٧. وسير أعلام النبلاء ٤/ ٥٤٤).

(٤) انظر: شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة للالكائي ٣/ ٣٩٧، ٣٩٨. والأربعين في صفات رب العالمين للذهبي ص ٣٨ ـ ٤٠.

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ٤.

(٦) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٤١.

(٧) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٢٨٥.

حاشاهم من ذلك، «بل كفوا عن الثرثرة، والتشدق، لا عجزًا بحمد الله عن الجدال والخصام، ولا جهلاً بطرق الكلام، وإنما أمسكوا عن الخوض في ذلك عن علم ودراية، لا عن جهل وعماية»[1].

إذًا: دعوى الجويني أنّ مذهب السلف هو التفويض دعوى في غاية البطلان، لخلوها عن الدليل والبرهان.

وللجويني أقوال مماثلة لهذه الأقوال في عدّة كتب من تصانيفه[2].

فهو ممّن سبق الرازي إلى إيثار ما زعم أنّه العقل ، وإهدار النقل.

٤ ـ ومنهم أبو حامد الغزالي[3]؛ تلميذ الجويني.

وقد أفصح عن كثير من المعاني التي لم يُفصح عنها شيخه؛ سيّما في

---

(١) جزء من رسالة وجّهها الإمام أبو الفضل العلثي رحمه الله إلى ابن الجوزي مفنّدًا ادّعاءه أنّ مذهب السلف التفويض.

(انظر: الذيل على طبقات الحنابلة لابن رجب ٢/ ٢٠٧).

(٢) انظر مثلاً: الإرشاد ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠. ولمع الأدلة ص ١٢٦. والشامل في أصول الدين ص ٥٦١.

(٣) هو محمد بن محمد الطوسي. رأس من رؤوس علماء الكلام . كان في أول أمره يقدّس منطق أرسطو. . وقد تأثّر بإخوان الصفا وآراتهم . . واشتغل بعلم الكلام والفلسفة ردحًا من الزمن . . ثمّ اختار طريقة الصوفية الكشفيّة الخرافيّة . . لم يكن له علم بالآثار، ولا دراية بالسنن النبوية، ولا خبرة بطريقة الصحابة. وقد حرّف نصوص الصفات، فأشبه في تحريفه الباطنية. كانت خاتمة أمره الإقبال على الحديث، ومجالسة أهله. مات سنة خمس وخمسمائة.

(انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان٤/ ٢١٦ـ٢١٩. وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/ ٣٢٢ ـ ٣٤٦. وانظر من كتب ابن تيمية: منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٨٢. وكتاب الصفدية ١/ ٢٠٩ ـ ٢١٢. وشرح العقيدة الأصفهانية ص ١٢٨. ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ٥، ٥/ ٢٤٩، ٦/ ٢١٠. والنبوات ص ١١٨، ١١٩. وبغية المرتاد ص ٢٧٩، ٤٤٨. ونقض تأسيس الجهمية ـ مخطوط ـ ق ٢٨٩ ـ ٢٩١. وجامع الرسائل ـ رسالة في الجواب عمن يقول إنّ صفات الرب تعالى نسب وإضافات وغير ذلك ـ ١/ ١٦٨).

كتابه «قانون التأويل»؛ حيث قسّم الخائضين في التأويل إلى خمس فرق، واعتبر أصحاب الفرقة الخامسة ـ وهم الذين يقدّمون عقولهم عند تصادمها مع النقل ـ هم المحقّون، وهم الذين انتهجوا النهج القويم[1]..

وقد أوصاهم عدة وصايا، الوصية الثانية منها: أن لا يُكذَّب برهان العقل أصلاً، فإنّ العقل لا يكذب، ولو كذب العقل فلعلّه كذب في إثبات الشرع؛ إذ به عرفنا الشرع، فكيف يُعرف صدق الشاهد بتزكية المزكّي الكاذب، والشرع شاهدٌ بالتفاصيل، والعقل مزكيّ الشرع»[2].

بل إنّ الغزالي يردّ النصوص لعقله حين التعارض، ويبدو هذا جليًا عند ذكره لأقسام الأخبار المكذوبة ـ بزعمه ـ حيث ذكر منها: «ما يُعلم خلافه بضرورة العقل أو نظره»[3].

ويقول أيضًا: «وأمّا ما قضى العقل باستحالته: فيجب فيه تأويله ما ورد السمع به، ولا يُتصوّر أن يشمل السمع على قاطع مُخالف للمعقول. وظواهر أحاديث التشبيه أكثرها غير صحيحة، والصحيح منها ليس بقاطع، بل هو قابل للتأويل»[4]؛

فردّ النصوص الشرعيّة التي أتت بخلاف عقله، ولم يُكلّف نفسه عناء الشكّ في عقله، وزعم أنّ أكثر أحاديث الصفات غير صحيح، مع أنّه يقول عن نفسه: أنا مزجيّ البضاعة في الحديث[5]!!.

---

(١) انظر: قانون التأويل للغزالي ١ ـ ٤.

(٢) قانون التأويل للغزالي ص ١٠. وانظر الرسالة اللدنيّة له ص ١١٤ ـ ١١٨.

(٣) المستصفى في أصول الفقه للغزالي ١/ ١٤٢.

(٤) الاقتصاد في الاعتقاد للغزالي ص ١٣٣.

(٥) قال ذلك عن نفسه في كتابه «قانون التأويل» ص ١٦.

٥ ـ ومنهم ابن العربي[١]؛ تلميذ الغزالي.

وقد حذا حذو شيخه في الكلام على التأويل؛ سيّما في سميّ كتاب شيخه «قانون التأويل»؛ حيث صنع كصنيع شيخه؛ فقسّم الخائضين فى التأويل إلى أقسام، ثمّ مال مع الفريق الذى يُقدّم العقل على الشرع حين التعارض[٢].

وقال في كتابه «المتوسط في الاعتقاد»: «إنّ الشرع لا يجوز أن يَرِدَ بما يرده العقل. وكيف يصحّ ذلك والعقل بمثابة المزكيّ للشرع والمعدّل له، فكيف يصحّ أن يُجرِح الشاهد مزكّيه..»[٣].

وقد أثبت بعض صفات الله تعالى بمنهج عقليّ صرف..

نعم: لا مانع لديه بعد إثبات الصفة من أن يُدلّل عليها بالنقل، ولكنّ الأصل في الاستدلال عنده هو العقل لا السمع[٤].

٦ ـ وكذا الشهرستاني[٥]:

أثبت الصفات بالعقل، فما سوّغ عقله القاصر إثباته صفة للرب

---

(١) هو محمد بن عبد الله بن محمد، أبو بكر بن العربي. تتلمذ على أبي حامد الغزالي، وتأثّر ببعض أفكاره. ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية أنّه سلك في العقليّات مسلك الاجتهاد، وغلط فيها كما غلط غيره؛ فشارك الجهمية في بعض أصولهم الفاسدة، وليس له من الخبرة بكلام السلف والأئمة في هذا الباب ما كان لأئمة أهل السنة، وأن كان يعرف متون الصحيحين وغيرهما. توفي سنة ٥٤٣هـ.
(انظر: وفيات الأعيان لابن خلكان ٣/ ٤٢٣. ودرء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٣٣ ـ ٣٤. وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢٠/ ١٩٧ ـ ٢٠٣).

(٢) انظر: قانون التأويل لابن العربي ص ٦٤٦ ـ ٦٤٨.

(٣) المتوسط في الاعتقاد لابن العربي ص١١. وانظر: سراج المريدين له ـ مخطوط ـ ق٤٥/أ. والمسالك في شرح موطأ مالك له أيضًا ص٢.

(٤) انظر: قانون التأويل لابن العربي ص ٤٦١ ـ ٤٦٣.

(٥) تقدمت ترجمته ص ١٤٢.

تعالى أثبته، وما لم يدلّ عقله عليه يجب نفيه، ولو كان ثابتًا في الكتاب والسنّة[1].

وبعد:

فهؤلاء الذين ذكرتهم من الأشاعرة: نماذج، كان قصدي من إيراد أقوالهم: التدليل على أن الرازي لم يأتِ بجديد حين خرج على الناس بقانونه الكليّ، بل سبقه إليه طائفة كما تقدّم.

---

(١) انظر: نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٢٧٤ ـ ٢٨٥.

المبحث الثالث

القانون الكليّ بعد الرازي

يُعتبر الرازي الإمامَ المطلقَ والعلاّمة المحقّق، ملك المتكلّمين، وسلطان المحقّقين، ومن إليه التحاكم والفزع في معرفة أصول الدين عند المقتدين به من أهل الكلام والفلسفة[1]؛

فهو الملقّب عندهم بـ «شيخ الإسلام»[2]، والمقدّمُ عندهم على من تقدّمه من أسلافهم وأكابر علمائهم، ويُعدّ عندهم القائم بتجديد الإسلام، «حتى قد يجعلونه في زمنه ثاني الصدّيق في هذا المقام؛ لما ردّه في ظنّهم من أقاويل الفلاسفة بالحجج العظام، والمعتزلة ونحوهم. ويقولون: إنّ أبا حامد[3] ونحوه لم يصلوا إلى تحقيق ما بلغه هذه الإمام، فضلاً عن أبي المعالي[4] ونحوه ممّن عندهم فيما يُعظمونه من العلم والجدل بالوقوف على نيابة الإقدام، وأنّ الرازي أتى في ذلك من غاية المعقول والمطالب العالية، بما يعجز عنه غيره من ذوي الإقدام، حتى كان فهمُ ما يقوله عندهم هو غاية المرام، وإن كان فضلاؤهم مع ذلك معترفين بما في كلامه من كثرة التشكيك في الحقائق، وكثرة التناقض في الآراء والطرائق، وأنّه موقع لأصحابه في الحيرة والاضطراب، غير موصل إلى تحقيق الحق الذي تسكن إليه النفوس وتطمئنّ إليه الألباب؛ لكنهم لم يروا أكمل منه في

---

(١) انظر: النبراس للفريهاري الهندي الماتريديّ ص ١٣١. ومقالات الكوثري ص ٢٨١ - ٢٨٣.

(٢) انظر الروضة البهية فيما بين الأشاعرة والماتريديّة لأبي عذبة ص ١٠٦.

(٣) الغزالي.

(٤) الجويني.

هذا الباب، فكان معهم كالملك مع الحجّاب، وكان له من العظمة والمهابة في قلوب الموافقين له والمخالفين ما قد سارت به الركبان، لما له من القدرة على تركيب الاحتجاج والاعتراض في الخطاب»[1].

كلّ هذا حمل المقتدين به على تلقّي كلامه كالمسلَّم به دون اعتراض، فسوّدوا بمنطوقه ومفهومه صحائف كتبهم، وكلّ ظنّهم أنّهم أخذوا من العلم بأوفر حظّ وأتمّ نصيب؛ وما ذلك إلا لأنّه أجلّ من يعتمد كلامه ـ عندهم[2].

وممّا تلقّفوه من كلامه وعضّوا عليه بالنواجذ: قانونه الكلّي؛ الذي اعتبروه حقًا ثابتًا لا يقبل التمحيص، ولا يعتريه الشكّ، ولا يدخله الوهن؛ فطاروا به، وأعملوا عقولهم، وعصروا أذهانهم في فهمه وشرحه.

وقد استمسك بِما في هذا القانون من تُرّهات: كثيرٌ ممن أتى بعد الرازي، وممّن أتى بعدهم من متكلّمي الأشاعرة والماتريديّة ومن على شاكلتهم.

أذكر منها على سبيل الإيجاز:

١ ـ الإيجي[3]:

---

(١) نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ـ مخطوط ـ ق ٤/أ ـ ب.

(٢) انظر: نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ـ مخطوط ـ ق ٣/أ ـ ب.

(٣) هو عبد الرحمن بن أحمد بن عبد الغفّار، أبو الفضل عضد الدين الإيجي. من أئمة الأشاعرة، وله تصانيف في نصرة مذهبهم. اقتفى أثر الرازي في المزج بين الفلسفة وعلم الكلام. مات سنة ٧٥٦هـ.

(انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر٢/ ٣٢٢. وطبقات الشافعية للسبكي ٦/ ١٠٨. والأعلام للزركلي ٣/ ٢٩٥).

الذي ردّد نحوًا من كلام الرازي[1]؛ فاشترط في الدليل السمعيّ ـ كما اشترط من قبله الرازي ـ شروطًا عديدة حتى يُفيد اليقين؛ منها: عدم المعارض العقليّ.

وممّا قاله: «لابدّ من العلم بعدم المعارض العقليّ؛ إذ لو وجد لقدّم على الدليل النقليّ قطعًا؛ إذ لا يمكن العمل بهما، ولا بنقيضهما. وتقديم النقل على العقل إبطالٌ للأصل بالفرع، وفيه إبطال للفرع. وإذا أدّى إثبات الشيء إلى إبطاله كان مناقضًا لنفسه، فكان باطلاً..»[2].

ويُلاحظ أنّه تكرار لكلام سلفه؛ فقد تبعه في بدعته: عدم إفادة الأدلة السمعيّة لليقين. ونصّ مثله على أنّ الطعن في الأدلّة العقليّة يُعدّ طعنًا في الأدلة السمعيّة؛ لأنّ عقله ـ على حدّ زعمه ـ أصل، والنقل فرع، والطعن في الأصل يستلزم الطعن في الفرع..

وهذا رجع صدى لأقوال الرازي.

٢ ـ وكذا سلك هذا المسلك: التفتازاني[3] في كتابه «شرح مقاصد للطالبين»[4]، فساق عدة آيات من آيات الصفات، ثمّ ردّها بحجة أنّها أدلّة ظنيّة لا تفيد اليقين..

---

(١) اشترط الرازي في كتابه «المحصّل» في الدليل السمعيّ شروطًا حتى يفيد اليقين. وقد تقدّم نقل كلامه ص ١٣٠.

(٢) المواقف للإيجي ص ٤٠.

(٣) هو مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني. ماتريديّ جمع بين المنطق والفلسفة، وله تصانيف فيهما. وقد أدخل على الماتريدية الكثير من الأفكار الفلسفيّة. مات سنة ٧٩٣هـ. (انظر: الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر ٤/ ٣٥٠. وبغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة للسيوطي ص ٣٩١. وشذرات الذهب لابن العماد ٦/ ٣٢٠. والأعلام للزركلي ٧/ ٢١٩).

(٤) انظر: شرح مقاصد الطالبين للتفتازاني ٢/ ٥٠.

ومما قاله: «والجواب: أنّها ظنيّات سمعيّة في معارضة قطعيّات عقليّة، فيقطع بأنّها ليست على ظاهرها، ويُفوّض العلم بمعانيها إلى الله مع اعتقاد حقيقتها؛ جريًا على الطريق الأسلم . . أو تؤوّل تأويلات مناسبة موافقة لما عليه الأدلة العقلية على ما ذُكر في كتب التفسير وشروح الأحاديث[1]؛ سلوكًا للطريق الأحكم»[2].

وقال نحوًا من هذا الكلام في مواضع أخرى من كتبه[3].

وهذا الكلام ترديد لما قاله الرازي وأسلافه في العقل والنقل، ورجع صدى لعباراتهم . .

ولا غرابة في ذلك إذا عُلِمَ أنّهم يردون المورد نفسه؛ فيأخذون من كتب الفلاسفة، والجهميّة، والمعتزلة . . .

٣ ـ وجاء بعد التفتازاني: **الجرجاني**[4]:

---

(١) يعني بكتب التفسير: تفسير الزمخشري، وتفسير النسفي، وتفسير الرازي، وغيرها من التفاسير التي صنّفها المبتدعة. ويعني بشروح الأحاديث: تأويل مشكل الحديث لابن فورك، والفائق للزمخشري، وغير ذلك من الكتب التي صنّفها المبتدعة المعطّلة في تأويل آيات الصفات وتعطيلها فلم يدّخروا وسعًا، ولم يألوا جهدًا في ذلك. أمّا تفاسير أهل السنّة: ففيها الإثبات بلا تمثيل، والتنزيه بلا تعطيل؛ فالله تبارك وتعالى قد عصم أهل السنة عن تأويلات الجاهلين وانتحالات المبطلين، ومن يطّلع على تفسير ابن جرير، وابن كثير، والبغوي، وأشباههم من أئمة أهل السنة يتّضح له ذلك.

(٢) شرح المقاصد للتفتازاني ٢/ ٥٠.

وقوله: «سلوكًا للطريق الأحكم» موافق لمقولة أسلافه وخلوفه: «طريقة السلف أسلم، وطريقة الخلف أحكم».

(٣) انظر مثلاً: شرح العقائد النسفيّة للتفتازاني ص ٥، ٤٢.

(٤) علي بن محمد بن عليّ. المعروف بالشريف الجرجاني. متكلّم ماتريدي، وصوفيّ نقشبنديّ من أهل وحدة الوجود. جمع بين الفلسفة وعلم الكلام ـ على طريقة أسلافه؛ الرازي، والآمدي، والإيجي، والتفتازاني، وغيرهم ـ مات سنة ٨١٦هـ. =

الذي اهتمّ بكتب أسلافه، فعكف على شرحها[1]، ومنها كتاب «المواقف» للإيجي، الذي أكثر في شرحه لها من تأويل النصوص القرآنيّة، والأحاديث النبويّة الصحيحة؛ المتواتر منها وغير المتواتر؛ زاعمًا أنّ الأدلّة السمعيّة تؤوّل أو تفوّض ـ إذا عارضها العقل ـ ولو كانت متواترة؛ لأنّها ظنّية الدلالة، بخلاف العقل، فإنّه قطعيّ الدلالة[2].

٤ ـ ومن بعده **السنوسي**[3]:

الذي زعم أنّ الكتاب والسنّة لا يُحتجّ بما فيهما إلا إذا اعتبره العقل، ولم يرفضه؛ فقال: «وأمّا من زعم أنّ الطريق بدءًا إلى معرفة الحق: الكتاب والسنّة، ويحرم ما سواهما، فالردّ عليه: أنّ حجيتهما لا تُعرف إلا بالنظر العقليّ. وأيضًا: قد وقعت فيهما ظواهر من اعتقدها على ظاهرها: فقد كفر عند جماعة وابتدع»[4].

فالوصول إلى الحقّ لايمكن عن طريق الكتاب والسنّة ـ عند السنوسي ـ ما لم يوافق عقله وعقل أمثاله على ما جاء فيهما.

والعقل البشريّ قاصر، قد يردّ كثيرًا من النصوص بوهم التشبيه، أو غيره.

= (انظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع للسخاوي ٥/ ٣٢٨. والفوائد البهيّة للكنوي. ومفتاح السعادة ومصباح السيادة لطاش كبرى زادة ١/ ١٦٧. والأعلام للزركلى ٥/ ٧).

(١) ومنهم الزمخشري، والإيجي، والنصير الطوسي، والتفتازاني، والجغميني، وغيرهم. (انظر: الأعلام للزركلي ٥/ ٧).

(٢) انظر: شرح المواقف للجرجاني ٢/ ٥٦، ٥٧، ٨/ ٢٤، ١١٠.

(٣) هو محمد بن يوسف بن عمر بن شعيب، أبو عبد الله السنوسي. أشعري، له تصانيف كثيرة في تقرير مذهبه. توفي سنة ٨٩٥هـ.
(انظر: الأعلام للزركلى ٧/ ١٥٤).

(٤) شرح السنوسية الكبرى للسنوسي ص ٥٥ وهي المسماة «عقيدة أهل التوحيد»، «و «العقيدة الكبرى».

وهذا ما فعله السنوسي حين ردّ كثيراً من نصوص الكتاب والسنّة، مدّعيًا أنّها ظواهر، وذكر أنّ من اعتقدها يكفر ـ في قول البعض ـ على وجه التقرير منه لهذا القول..

وهذا كلّه رجع صدى لقانون الرازي وأقوال أسلافه وخلوفه ـ قبل السنوسي ـ لم يخرج عنها السنوسيّ قيد شعره؛ فهم يقولون: إذا تعارض ما يسمّى بالقواطع العقليّة ـ عندهم ـ مع الدلائل النقليّة؛ فهم بين أمرين باطلين؛ إمّا أن يُكذّبوا النقل، أو يصرفوه عن ظاهره المراد ـ وهو التحريف المذموم.

٥ ـ ثمّ جاء الزبيدي[١]:

الذي تلقّف قانون الرازي، وعضّ عليه بالنواجذ، وردّ بسببه نصوص الصفات؛ سيّما الاستواء والنزول منها، وادّعى كما ادّعى أسلافه من قبله: أنّ الشرع إنّما ثبت بالعقل، فلو أتى الشرع بما يحيله العقل وهو ـ أي العقل ـ شاهده، لبطل الشرع والعقل معًا[٢].

لذلك أبطل نصوص الصفات بالتأويل أو التفويض، وقرّر أنّ كلّ نص ورد في الشرع مخالفًا للعقل فلا يخلو من أحد أمرين:

ـ إمّا أن يكون آحادًا: «والآحاد إن كان نصًّا لا يحتمل التأويل، قطعنا بافتراء ناقله، أو سهوه، أو غلطه. وإن كان ظاهرًا ـ يحتمل التأويل ـ فظاهره غير مراد»[٣].

---

(١) هو محمّد بن محمّد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي، الملقب بمرتضى. ماتريدي متكلّم، له معرفة باللغة والحديث. شَرَحَ إحياء الغزالي، وصنّف تواليف عديدة في الحديث واللغة. توفي بالطاعون في مصر سنة ١٢٠٥هـ.
(انظر الأعلام للزركلي ٧/ ٧٠).

(٢) انظر: شرح إحياء علوم الدين للزبيدي ٢/ ١٠٥. (٣) شرح الإحياء للزبيدي ٢/ ١٠٦

ـ وإما أن يكون متوترًا: فـ «إن كان متواترًا فلا يُتصوّر نصّ لا يحتمل التأويل، بل لابدّ أن يكون ظاهرًا»[1].

فلا بدّ من التأويل في الحالين ـ عنده ـ إن كان متواترًا، أو غير متواتر.

٦ ـ وأتى بعده **الدسوقي**[2]:

وقد اشترط في قبول نصوص الكتاب والسنّة عدم معارضة العقل لها..

وممّا قاله: «أصول الكفر ستة ـ وعدّ خمسة منها ثمّ قال ـ: سادسًا: التمسّك في أصول العقائد بمجرّد ظواهر الكتاب والسنّة من غير عرضٍ لها على البراهين العقليّة والقواطع الشرعيّة..إلى أن قال ـ: والتمسّك في أصول العقائد بمجرّد ظواهر الكتاب والسنّة من غير بصيرة في العقل، وهو أصل ضلالة الحشوية[3]، فقالوا بالتشبيه والتجسيم والجهة[4] عملاً بظاهر قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ﴾[5] ﴿ أَأَمِنتُم مَّن فِي

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) هو محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي المالكي. من علماء الأشاعرة. له تعليقات على كتب التفتازاني، والسنوسي، وغيرهما. مات سنة ١٢٣٠هـ.
(انظر: الأعلام للزركلي ٦/١٧).

(٣) من الألقاب التي ينبز بها المبتدعةُ أهلَ السنّة مثبتي الصفات. وأوّل من ابتدع هذا اللقب وأطلقه على أهل السنّة: المعتزلة. (انظر من كتب شيخ الإسلام: مجموع الفتاوى ٣/١٨٥، ١٨٦، ٤/٨٧ ـ ٨٩. ونقض تأسيس الجهميّة ـ مطبوع ـ ١/ ٢٤٠ ـ ٢٤٥. والفتوى الحموية الكبرى ص ١٠٩).

(٤) ذنبهم حتى اتّهموا بهذا: أنّهم أثبتوا صفة العلوّ ،والاستواء وغيرهما من الصفات التي جاءت نصوص الكتاب والسنّة بإثباتها، من غير تكييف ولا تمثيل، ومن غير تأويل ولا تعطيل.

(٥) الآية: (٥) من سورة طه.

السَّمَاءِ ﴾[1] ﴿ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ ﴾[2] ونحوها»[3].

وهذا القول وأمثاله يُفهم منه أنّ الله تعالى وصف نفسه في كتابه بما لا يليق به سبحانه، وبما ظاهره التشبيه، وأنّ الرسول ﷺ ترك توضيح المراد من ظاهر نصوص الصفات ـ التي يُوهم ظاهرها التشبيه على حدّ زعمهم ـ ليقوموا بسدّ هذه الثغرة حسب ما يقتضيه مقالهم وحالهم..

وهذا استدراك على كتاب الله الذي نصّ على كمال الدين، وعلى رسول الله ﷺ الذي بيّن كلّ شيء تحتاجه الأمّة؛ حتى في الأمور الدقيقة، فكيف بما يعتقده العباد في ربهم جلّ وعلا.

٧ ـ وممّن تأثّر بقانون الرازي: **محمد عبده**[4]؛

حيث صرّح في كتابه «الإسلام والنصرانيّة» أنّه: «إذا تعارض العقل والنقل أُخذ بما دلّ عليه العقل»[5].

٨ ـ وكذا تلميذه: **محمد رشيد رضا**[6]:

---

(١) الآية (١٦) من سورة الملك.

(٢) الآية (٧٥) من سورة ص.

(٣) حاشية الدسوقي على أم البراهين للسنوسي ص ٢١٩.

(٤) هو محمد عبده بن حسن خير الله، من آل التركماني. ماتريديّ جمع بين الفلسفة وعلم الكلام. وصار مفتيًا للديار المصرية. توفي سنة ١٣٢٣هـ.
(انظر: الأعلام للزركلي ٦/ ٢٥٢، ٢٥٣. ومقدمة الدكتور فتح الله خليف لكتاب التوحيد للماتريدي ص ١٠).

(٥) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنيّة ص ٥٩.

(٦) هو محمد رشيد بن علي رضا بن محمد شمس الدين بن محمد بهاء الدين بن منلا علي خليفة القلموني، البغدادي الأصل. تتلمذ على محمد عبده وتأثّر به. توفي سنة ١٣٥٤هـ.
(انظر: الأعلام للزركلي ٦/ ١٢٦).

الذي قال: «ذكرنا في المنار[1] غير مرّة أن الذي عليه المسلمون من أهل السنّة، وغيرهم من الفرق المعتدّ بإسلامها أنّ الدليل العقليّ القطعيّ إذا جاء في ظاهر الشرع ما يُخالفه، فالعمل بالدليل العقليّ متعيّن، ولنا في النقل التأويل أو التفويض. وهذه المسألة مذكورة في كتب العقائد التي تدرس في الأزهر وغيره من المدارس الإسلاميّة في كلّ الأقطار كقول صاحب الجوهرة[2]:

وكلّ نصّ أوهم التشبيها أوّله أو فوّض ورُم تنزيها[3]

ثم استشهد لصحة كلامه بقانون الرازي الكلّي، ممّا يؤكد على أنّه قد احتذى حذوه في هذا الباب[4].

وقوله: «أنّ الذي عليه المسلمون من أهل السنّة..»: يعني بهم: الأشاعرة والماتريدية؛ لأنّهم يسمّون أنفسهم أهل السنّة والجماعة[5].

وهذا مراده بلا ريب؛ لأنه نقل قول صاحب الجوهرة، وهو من أعلام الأشعرية.

---

(١) هي مجلة مشهورة أصدرها في مصر. صَدَرَ منها أربعة وثلاثون مجلداً.
(انظر: الأعلام للزركلي ٦/١٢٦).

(٢) هي أبيات قالها إبراهيم بن حسن بن علي اللقّاني المالكي (ت١٠٤١هـ) في تقرير مذهبه الأشعريّ، سمّاها «جوهرة التوحيد». وقد اعتنى بها علماء الأشعريّة ـ ممّن عاصره أو جاء بعده ـ فشرحوها شروحًا كثيرة. وهي تدرّس في الأزهر الآن.

(٣) انظر: جوهرة التوحيد ص ١٣ ـ ضمن مجموع مهمّات متون ـ وتحفة المريد شرح جوهرة التوحيد للبيجوري ص ٩١. وشرح الصاوى على جوهرة التوحيد ص ١٢٨ ـ ١٣١.

(٤) انظر شبهات النصارى وحجج الإسلام لمحمد رشيد رضا ص ٧١ ـ ٧٢.

(٥) انظر: من كتبهم: الروضة البهيّة فيما بين الأشاعرة والماتريدية لأبي عذبة ص ٣. وشرح إحياء علوم الدين للزبيدي ٢/٢، ٣. ورد المحتار المسمى «حاشية ابن عابدين» ١/٤٩. ومقدمة الكوثري على تبيين كذب المفتري لابن عساكر ص ١٩.

أمّا أهل السنّة حقًا: فمذهبهم مبنيّ على الكتاب والسنّة، ولا يتعارض الكتاب والسنّة عندهم مع العقل الصريح. وهم يُثبتون الصفات كلّها لله تعالى. ويقولون: إنّ القرآن كلام الله، وأنّ الله يُرى في الآخرة، ويُثبتون القدر، ولا يُجيزون أن يُعارَض كلام الله بكلام خلقه . . ولهم أصول معروفة عمدتهم فيها الكتاب والسنّة[1].

٩ ـ وممّن اقتفى أثر الرازي أيضًا وعضّ على قانونه بالنواجذ: **جميل صدقي الزهاوي**[2]:

الذي قال: «لا ريب أنّه إذا تعارض العقل والنقل، أُوِّل النقل بالعقل؛ إذ لا يمكن حينئذ: الحكم بثبوت مقتضى كلّ منهما؛ لما يلزم عنه من اجتماع النقيضين.

ولا بانتفاء ذلك، لاستلزامه ارتفاع النقيضين.

لكن بقي أن يُقدّم النقل على العقل، أو العقل على النقل.

والأوّل باطل؛ لأنّه إبطال للأصل بالفرع.

وإيضاحه: أنّ النقل لا يمكن إثباه إلا بالعقل؛ وذلك لأنّ إثبات الصانع، ومعرفة النبوة، وسائر ما يتوقّف صحّة النقل عليه، لا يتمّ إلا

(١) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ٢٢١. والوصيّة الكبرى له ص ١٢. ودرء تعارض العقل والنقل له ٧/ ٢٥٣. وشرح أصول اعتقاد أهل السنّة والجماعة للالكائى ١/ ١٥٥، وما بعدها.

(٢) هو جميل صدقي بن محمد فيضي بن المنلا أحمد بابان الزهاوي. شاعر ينحو منحى الفلاسفة. يقول عن نفسه: «كنت في صباي أُسمّى (المجنون) لحركاتي غير المألوفه، وفي شبابي (الطائش) لنزعتي إلى الطرب، وفي كهولتي (الجريء) لمقاومتي الاستبداد، وفي شيخوختي (الزنديق) لمجاهرتي بآرائي الفلسفيّة». ـ (ومن فِيك أدينك بما فِيك) ـ توفي سنة ١٣٥٤هـ.

(انظر: الأعلام للزركلي ٢/ ١٣٧، ١٣٨).

بطريق العقل؛ فهو أصل للنقل الذي تتوقف صحته عليه. فإذا قُدّم على العقل، وحكم بثبوت مقتضاه وحده، فقد أُبطل الأصل بالفرع، ويلزم منه إبطال الفرع أيضًا؛ إذ تكون حينئذ صحّة النقل متفرعة على حكم العقل الذي يُجوّز فساده وبطلانه، فلا يُقطع بصحّة النقل، فلزم من تصحيح النقل بتقديمه على العقل عدم صحّته. وإذا كان تصحيح الشيء مُنْجراً إلى إفساده، كان مناقضًا لنفسه، فكان باطلاً.

فإذا لم يمكن تقديم النقل على العقل بالدليل السابق، فقد تعيّن تقديم العقل على النقل. وهو المطلوب»[1].

هذا هو قانون الرازي بمجمله، إلاّ أن الزهاوي زاده بسطًا.

وهو يتكوّن من ثلاث مقدّمات ـ كما مرّ سابقًا:

١ ـ إثبات التعارض بين العقل والنقل.

٢ ـ انحصار التقسيم فيما ذكره من الأقسام الأربعة؛

أ ـ الجمع بين العقل والنقل.

ب ـ أو ردّهما جميعًا.

ج ـ أو تقديم النقل فقط.

د ـ أو تقديم العقل، وردّ النقل.

---

(١) نقله عنه الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله في معرض ردّه على كتابه الذي ألفه للّمز شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهّاب رحمه الله تعالى.

وقد أورده الزهاوي في كتابه هذا القانون الكلّيّ، ليردّ على سلف هذه الأمّة إثباتهم للصفات، زاعمًا أن العقل ينقض ذلك.

وقد قام الشيخ سليمان بن سحمان رحمه الله بالردّ عليه مستنداً إلى كلام شيخ الإسلام ابن تيمية في كتابه «درء تعارض العقل والنقل».

(انظر: الضياء الشارق في ردّ شبهات الماذق المارق للشيخ سليمان بن سحمان ص ٣١٧ ـ ٣٤٥. وقد أورد كلام الزهاوي في ص ٣١٧).

٣ ـ وقد أبطل الزهاوي ـ كصنيع سلفه ـ الأقسام الثلاثة، ليقرّ صحّة الرابع منها؛ زاعمًا أنّ تقديم النقل فيه إبطال للعقل والنقل معًا؛ لأن العقل أصل النقل.

وسيأتي تفنيد هذا الزعم أثناء ردّ شيخ الإسلام رحمه الله على القانون الكلّي.

وبعد:

فإنّ هذا الذي أوردته غيضٌ من فيض، وقليلٌ من كثير، ممّا سوّد به علماء المبتدعة صحائف كتبهم، وسطّروه بأقلامهم، ولو أوردت كلّ ما وقفت عليه من أقوال لاتّسع ما أطلب تضييقه.

ولكن حسبي أن أسجّل ههنا: أنّ المبتدعة أصحاب القانون الكليّ قد خرجوا ـ بسبب قانونهم ـ عن كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وكان خروجهم بادئ ذي بدء يسيرًا، بقدر التزامهم وتحقيقهم لهذا القانون، فكنتَ تلمح بين صفحات كتبهم كثيرًا من النصوص الشرعية، ثمّ اتّسع انحرافهم، حتى بدت كتبهم خاليةً، أو تكاد تخلو من قال الله.. وقال رسول الله ﷺ.. وهذا يُصدّق قول من قال: إنّ البدع تكون في أوّلها شبرًا، ثمّ تكثر عند الأتباع حتى تصير أذرعًا وأميالاً..

وهذا هو حال أصحاب هذا القانون، استمرؤوا باطلهم، فانحرف بهم عن سواء السبيل، وازداد بعدهم عن المنهل الصافي، والمورد العذب الزلال، فكثرت شبهاتهم، وتشعّبت أباطيلهم..

ولقد جاهدهم شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وبيّن زيف أباطيلهم، وفساد ترّهاتهم، بردود لم أرَ أحدًا من العلماء سبقه إليها، ورأيت كلّ من أتى بعده عالةً عليها.

وهذه الردود تبدو جليّة في الفصل الآتي ـ إن شاء الله تعالى.

الفصل الثاني

نقض شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله للقانون الكلي

وفيه مبحثان:

المبحث الأول : الخطوط العامة في ردود شيخ الإسلام ابن تيمية على من ادّعى وقوع التعارض بين العقل والنقل.

المبحث الثاني : الردّ التفصيلي على القانون الكلي.

الفصل الثاني

نقض شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله

للقانون الكلي

من أصول منهج شيخ الإسلام رحمه الله أنّ لا تعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح..

فإنْ وجد تعارضٌ فسببه ضعفٌ في النقل، أو فساد فى العقل..

وما عدا ذلك فهو توهّمٌ وظنون..

وقد تبنّى شيخ الإسلام رحمه الله هذا الأصل، ووضّح عقيدة السلف في العقل والنقل؛ وبيّن أنّهم وسطٌ بين الفرق.

فهم لا يطعنون في الأدلة العقليّة الصريحة، وإنّما يطعنون فيما يُخالف الكتاب والسنّة الصحيحة؛ لاعتقادهم عدم التعارض بين النقل الصحيح والعقل الصريح:

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «اعلم أنّ أهل الحقّ لا يطعنون في جنس الأدلة العقليّة، ولا فيما عَلِمَ العقل صحّته، وإنّما يطعنون فيما يدّعي المعارض أنّه يُخالف الكتاب والسنّة. وليس في ذلك ـ ولله الحمد ـ دليلٌ صحيحٌ في نفس الأمر، ولا دليلٌ مقبولٌ عند عامّة العقلاء، ولا دليلٌ لم يُقدح فيه بالعقل..»[1].

وقد عبّر الحافظ العلامة ابن القيم رحمه الله عن هذا الأصل بعبارة دقيقة، حيث وَسَمَ كتاب شيخه؛ شيخ الإسلام ابن تيمية؛ «درء تعارض

(١) درء تعرض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٩٤.

العقل والنقل» ـ الذي أفرده للردّ على من ادّعى وقوع التعارض بين العقل والنقل ـ بـ «بيان موافقة العقل الصريح للنقل الصحيح»[1].

وميزة عبارته: أنها قيّدت النقل بكونه صحيحًا، والعقل بكونه صريحًا..

والنقل الصحيح والعقل الصريح لا يتعارضان أبدًا.

وهذا الفصل قد أُفرد لبيان ردّ شيخ الإسلام رحمه الله على المبتدعة معطّلة الصفات الذين يزعمون وقوع التعارض بين العقل والنقل..

وهو يشمل على مبحثين.

---

(١) انظر: طريق الهجرتين لابن القيم ص ٢٣٧.

المبحث الأول

الخطوط العامّة في ردود شيخ الإسلام ابن تيمية على من ادّعى وقوع التعارض بين العقل والنقل

من المفيد قبل الدخول في مناقشة شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ التفصيليّة للقانون الكلّي، أن أذكر الخطوط العامّة لمنهجه ـ رحمه الله ـ في نقض قانون المبتدعة، والردّ على من ادّعى وقوع التعارض بين العقل والنقل؛

وفي ذلك إعطاء فكرة عامّة للقارئ عن جوانب متعدّدة من منهجه ـ رحمه الله ـ في هذا المجال، قد لا تتضح له من خلال قراءة ردّه التفصيليّ المطوّل على ذلك القانون.

فله ـ رحمه الله ـ منهجٌ في الردّ على مخالفيه . . يتّضح في الخطوط العامّة التالية:

١ ـ عاب شيخ الإسلام رحمه الله على من توهّم حصول التعارض بين العقل والنقل، فاعتبر العقل أصلاً يردّ إليه كلام الله وكلام رسوله ﷺ عند التعارض، مبيّنًا أنّ هذا الصنيع ليس من طريقة الفرقة الناجية؛ التي هي على مثل ما كان عليه الرسول ﷺ وأصحابه؛ فإنّهم ـ أي أصحاب الفرقة الناجية ـ «لا ينصبون مقالةً ويجعلونها من أصول دينهم، وجمل كلامهم، إن لم تكن ثابتة فيما جاء به الرسول ﷺ، بل يجعلون ما بُعث به الرسول ﷺ من الكتاب والحكمة هو الأصل الذي يعتقدونه ويعتمدونه. وما تنازع فيه الناس من مسائل الصفات والقدر والوعيد والأسماء والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وغير ذلك يردونه إلى الله

ورسوله»[1].

وهذا كلامٌ في غاية الأهميّة؛ وهو يُرشد إلى وحدة المصدر عند أصحاب الفرقة الناجية، في حال التلقّي، وفي حال التنازع:

ـ فلا يتلقّون أمور دينهم إلا من الكتاب والسنّة، ولا يُقعّدون القواعد إلا مبنيّة عليهما.

وإن حصل التنازع: فالردّ إلى الكتاب والسنّة، لا إلى العقل أو الذوق أو الكشف.

فمنهجهم إذًا منهج اتباع للوحي؛ يتّسم بوحدة المستقى والمصدر؛ فهم يردون المورد نفسه، ويصدرون عنه؛ فلا يتعدّون نصوص الكتاب والسنّة، ولا يردّون شيئًا منها، ولا يُعارضونها بشيء كائنًا ما كان..

بخلاف غيرهم ممّن أصّل لنفسه أصولاً وقواعد بُنيت على الرأي والهوى، حاكموا إليها النصوص، فما وافق منها تلك القواعد قالوا به معضّدين لا معتمدين عليها، وما خالفها أعرضوا عنه، ورفضوه، وتحايلوا على صرفه عن ظاهره المراد..

٢ ـ بيّن شيخ الإسلام رحمه الله أنّه يُخاطب في هذا المقام ـ ممّن يدّعي التعارض بين العقل والنقل ـ مَنْ يدّعي حقيقة الإسلام من أهل الكلام، لا مَنْ يدّعي أنّ كلام الله وكلام رسول الله لا يُستفاد منه معرفة شيء من الأمور الغيبيّة..

فقال رحمه الله: «نحن في هذا المقام إنّما نُخاطب من يتكلّم في تعارض الأدلة السمعيّة والعقليّة ممّن يدّعي حقيقة الإسلام من أهل الكلام الذين يُلبِّسون على أهل الإيمان بالله ورسوله. وأمّا من أفصح بحقيقة

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/ ٣٤٧.

قوله، وقال: إنّ كلام الله ورسوله ﷺ لا يُستفاد منه علمٌ بغيب، ولا تصديقٌ بحقيقة ما أخبر به، ولا معرفة بالله وأسمائه وصفاته وأفعاله، وملائكته، وجنّته، وناره، وغير ذلك، فهذا لكلامه مقامٌ آخر»[1].

لذلك تراه ـ رحمه الله ـ في معرض ردّه على مخالفيه الذين يدّعون أنّهم مسلمون، يقول عنهم: حقيقة قولهم أنّه لا يُستفاد من كلام الله . . إلخ. ولا يقول: إنهم يقولون ذلك.

وهذا من الإنصاف الذي تحلّى به سلفنا الصالح ـ رحمهم الله ـ مع المخالفين؛

فشيخ الإسلام رحمه الله ذكر اللوازم الباطلة التي تلزم أقوال المعطّلة المخالفة للكتاب والسنّة؛ لإظهار شناعة الملزوم (مذهبهم الباطل)؛ تنبيهًا لهم، ولغيرهم إلى فداحة قولهم، وخطأ مذهبهم؛ لأنّ العاقل إذا نبّه إلى أنّ حقيقةَ قوله ولازمَ كلامه: فاسدٌ باطلٌ؛ قد يتنبّه، ويرعوي، فيرجع عنه . .

ولكن: رغم ذِكْرِ شيخ الإسلام رحمه الله لهذه اللوازم الباطلة الناجمة عن الأقوال الفاسدة، لم يُحمّلها أصحابها، أو يُضيفها إليهم؛ لعلمه أنّ إضافة اللوازم إلى أصحاب الملزوم دون تصريحهم بالتزامهم لها، قد يؤدّي إلى الحكم عليهم بأحكام لا يستحقونها، سيّما إذا علمنا أنّ الإنسان بشرٌ يسهو ويغفل؛ وقد يذهل عن اللازم، لنيّة حسنة ـ في ظنّه وحسبانه ـ أو عدم تدبّر، أو تصوّر لحقيقة قوله . .

يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في ذلك: «ولو كان لازم المذهب مذهبًا: للزم تكفير كلّ من قال عن الاستواء أو غيره من الصفات إنه

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٧٦.

مجاز ليس بحقيقة؛ فإنّ لازم هذا القول يقتضي أن لا يكون شيء من أسمائه أو صفاته حقيقة »[1].

وهذا حقّ؛ لأنّ المعطّلة ـ نتيجة تناقضهم واضطرابهم وابتعادهم عن الكتاب والسنّة ـ قد يفرّون من اللازم الحقّ فيقعوا في اللازم الباطل؛ يفرّون من إثبات ظاهر نصوص الصفات ـ خوفًا من التشبيه بزعمهم ـ ليقعوا في التشبيه ـ أوّلاً، ثمّ التعطيل، الذي قد ينتهي بهم إلى تعطيل الجهميّة؛ فينكرون أن في السماء فوق العرش إله يُعبد، وربّ يُصلّى له ويُسجد.

٣ ـ بيّن رحمه الله أنّ من منهجه أثناء مناقشة مخالفيه في هذا الباب: أن يسلك معهم مسلم التنزّل والتدرّج: ـ خطوةٍ فخطوة ـ حتى يصل إلى ما يصبو إليه من إظهار الكتاب والسنّة وإعزازهما، وإزهاق وإبطال ما كان مخالفًا لهما.

يقول رحمه الله: «إنّا في هذا المقام نتكلم معهم بطريق التنزّل إليهم، كما نتنزّل إلى اليهودي والنصراني في مناظرته، وإن كنّا عالمين ببطلان ما يقوله؛ اتّباعًا لقوله تعالى: ﴿**وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[2] وقوله: ﴿**وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ**﴾[3] وإلاّ فعلمنا ببطلان ما يُعارضون به القرآن والرسول ﷺ، ويصدّون به أهل الإيمان عن سواء السبيل ـ وإن جعلوه من المعقول بالبرهان ـ أعظم من أن يُبسط في هذا المكان»[4].

فهو ـ رحمه الله ـ حين ناقش هؤلاء، وناقش عقليّاتهم الفاسدة، لم

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٢٠/٢١٧.

(٢) جزء من الآية (١٢٥) من سورة النحل.

(٣) جزء من الآية (٤٦) من سورة العنكبوت.

(٤) درء تعرض العقل والنقل لابن تيمية ١/١٨٨.

يشكّ لحظة واحدة في فساد عقلياتهم، وإنّها مجرد شبه وخيالات، ومن المستحيل أن تقوى على معارضة نصوص الكتاب والسنّة، وإنّما كان يتنزّل إليهم، فيستفصل منهم عن مرادهم من بعض العبارات التي تحتمل حقًّا وباطلاً ـ ويدخل في ذلك الألفاظ المجملة؛ كلفظ الجهة، والحيّز، والجسم، ونحو ذلك ـ لأنّ في إثباتها إثبات الحق والباطل، وفي نفيها نفي الحقّ والباطل، وبالاستفسار عن مراد قائلها يتميّز الحقّ من الباطل[1]؛ فيُقبل الحقّ، ويُردّ الباطل..

٤ ـ ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنّ من منهجه أثناء الردّ على المخالفين ألاّ يعدل عن مصطلحات القرآن الكريم والسنّة النبويّة؛ بل يحرص على استعمالها، ويتقيّد بها؛ لأنّ اتّباع الكتاب والسنّة هو مبتغاه ومتحرّاه.

فهو قد عدل عن لفظ «التأويل» إلى لفظ «التحريف»؛ لأنّ الأخير هو المذموم شرعًا، وأمّا الأوّل فهو لفظ ذو معانٍ عديدة.

وكذا عدل عن لفظ «التشبيه» إلى لفظ «التمثيل»؛ لأنّ الأخير ورد به القرآن، ونفاه الله سبحانه وتعالى عن نفسه بنصّ كتابه.

أمّا التشبيه فهو لفظٌ فيه إجمالٌ وإبهامٌ؛ إذ ما من شيئين إلا وبينهما قدرٌ مشترك، وقدرٌ فارق؛ والقدر المشترك إنّما هو في الذهن، وليس فيما خرج عن الذهن سوى أعيان متباينة، وعند الإضافة لا يحصل الاشتراك. والقدر الفارق فيما يختصّ به كل من الشيئين. وما من شيئين إلاّ وهما متفقان في أمرٍ من الأمور، ولو في الوجود نفسه[2].

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٧٦.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ٥٢٦. ودرء تعارض العقل والنقل له ٥/ ١٨٣.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في أثناء المناظرة التي جرت بينه وبين خصومه حول كتاب العقيدة الواسطية، مبيّنًا أنّ مذهب السلف في الصفات هو إثباتها دون تحريف ولا تعطيل، ولا تكييف ولا تمثيل: «إني عدلت عن لفظ «التأويل» إلى لفظ «التحريف»؛ لأنّ التحريف اسم جاء القرآن بذمّه، وأنا تحرّيت في هذه العقيدة اتّباع الكتاب والسنة، فنفيت ما ذمّه الله من التحريف، ولم أذكر فيها لفظ «التأويل» بنفي وإثبات؛ لأنه لفظ له عدة معان[1]... ـ إلى أن قال ـ وقلت أيضًا: ذكرت في النفي «التمثيل»، ولم أذكر «التشبيه»؛ لأنّ «التمثيل» نفاه الله بنصّ كتابه حيث قال: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾[2]، وقال: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾[3]، وكان أحبّ إليّ من لفظ ليس في كتاب الله ولا في سنّة رسول الله ﷺ، وإن كان قد يُعنى بنفيه معنى صحيح، كما قد يُعنى به معنى فاسد»[4].

٥ ـ بيّن رحمه الله أنّ ما جاء به الكتاب والسنّة فيه الهدى الكامل، والبيان التامّ، وأنّ ما يُدّعى أنّه معارضٌ لهما من المعقولات فهو باطل.

يقول رحمه الله: «ففي الجملة: النصوص الثابتة في الكتاب والسنّة لا يُعارضها معقول بيّنٌ قطّ، ولا يُعارضها إلاّ ما فيه اشتباه واضطراب، وما عُلم أنّه حقّ لا يُعارضه ما فيه اضطراب واشتباه لم يُعلم أنّه حقّ. بل نقول قولاً عامًا كليًا: إنّ النصوص الثابتة عن الرسول ﷺ لم يُعارضها قطّ صريحُ معقولٍ، فضلاً عن أن يكون مقدّمًا عليها، وإنّما يُعارضها شُبَه وخيالات، مبناها على معانٍ متشابهة وألفاظ مجملة..»[5].

(١) ومعنى التأويل عند سلف الأمة رحمهم الله غير معناه عند المتأخرين من المتكلمين.

(٢) جزء من الآية (١١) من سورة الشورى.

(٣) جزء من الآية (٦٥) من سورة مريم.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ـ مناظرة حول الواسطية ـ ٣/ ١٦٥، ١٦٦.

(٥) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٥٥، ١٥٦.

فقد بيّن رحمه الله بقوله هذا: أنّه ليس في الشرع ما يُخالف مقتضيات العقول الصحيحة، كما أنّه ليس في العقل الصحيح ما يُخالف نصًّا صحيحًا من نصوص الكتاب والسنَّة.. بل كلّ ما يُظنّ أو يتوهّم أنّه يخالف نصًّا شرعيًّا صحيحًا من المعقولات؛ فهو فاسد، ويمكن إثبات فساده بعقل صريح صحيح، يُبيّن أنّ دعوى المخالفة والتعارض إنّما هي توهّمات وظنون كاذبة..

وهذه المعقولات ـ الفاسدة ـ هي التي أفسدت عقول هؤلاء بما فيها من الشبه والخيالات، وهي التي يدّعي معطلة الصفات أنّها تُعارض النصوص الباهرات..

فيا للعقول! كيف تُعارض كلام ربّ العالمين، بآراء فاسدة مفسدة بحكم العقل والدين.

٦ ـ بيّن رحمه الله أنّ الإيمان الحقّ يستلزم التسليم المطلق لله ولرسوله ﷺ، فلا يُعارَض خبر الرسول ﷺ برأى ولا هوى، بل يؤمن إيمانًا جازمًا عامًّا بتصديقه في كلّ ما أخبر، وطاعته في كلّ ما أوجب وأمر.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «لا يمكن أن يكون تصديق الرسول ﷺ فيما أخبر به معلّقًا بشرط ، ولا موقوفًا على انتفاء مانع، بل لابدّ من تصديقه في كلّ ما أخبر به تصديقًا جازمًا؛ كما في أصل الإيمان به. فلو قال الرجل: أنا أؤمن به إن أذن لي أبي أو شيخي ـ أو: إلا أن ينهاني أبي أو شيخي ـ لم يكن مؤمنًا به بالاتفاق. وكذلك من قال: أؤمن به إن ظهر لي صدقة، لم يكن بعد قد آمن به. ولو قال: أؤمن به إلا أن يظهر لي كذبه، لم يكن مؤمنًا ،وحينئذٍ فلا بدّ من الجزم بأنّه يمتنع أن يعارِض خبرَه دليلٌ قطعيّ، لا سمعيّ ولا عقليّ، وأنّ ما يظنّه النّاس مخالفًا له؛ إمّا أن يكون باطلاً، وإمّا أن لا يكون مخالفًا، وأمّا تقدير

قولٍ مخالفٍ لقوله وتقديمه عليه: فهذا فاسدٌ في العقل، كما هو كفرٌ في الشرع. ولهذا كان من المعلوم بالاضطراب من دين الإسلام أنّه يجب على الخلق الإيمان بالرسول ﷺ إيمانًا مطلقًا جازمًا عامًّا: بتصديقه في كلّ ما أخبر، وطاعته في كلّ ما أوجب وأمر، وأنّ كلّ ما عارض ذلك فهو باطل، وأنّ من قال: يجب تصديق ماأدركته بعقلي، وردّ ما جاء به الرسول لرأيي وعقلي، وتقديم عقلي على ما أخبر به الرسول ﷺ، مع تصديقي بأنّ الرسول ﷺ صادقٌ فيما أخبر به، فهو متناقض، فاسد العقل، ملحد في الشرع»[1].

وقد «اتفق أهل العلم؛ أهل الكتاب والسنّة على أنّ كلّ شخص سوى الرسول ﷺ فإنه يؤخذ من قوله ويُترك إلا رسول الله ﷺ، فإنّه يجب تصديقه في كلّ ما أخبر، وطاعته في كلّ ما أمر؛ فإنّه المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحيٌ يوحى»[2].

فلا بدّ من التسليم المطلق للرسول ﷺ، والإذعان الكامل له، وقبول حكمه، والانقياد لأمره.. فحينذاك: تسقط «لِمَ» وتبطل «كَيْفَ»، وتزول «هَلاَّ»، وتذهب «لَوْ» و «لَوْلاَ» أدراج الرياح؛ لأنّ اعتراض المعترض عليه مردود، واقتراح المقترح ما يظنّ أنّه أولى من كلامه سفهٌ وجحود..

وقد أقسم جلّ وعلا أنّا لا نؤمن حتى نحكّم رسولنا محمّدًا ﷺ في جميع ما شجر بيننا، ثمّ نتقبّل حكمه، ونوسّع له صدورنا، ونُسلّم له تسليماً؛ فلا نعارضه بعقل ولا رأي.. فقال سبحانه: ﴿ **فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا**

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٨٨، ١٨٩.

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٦/ ١٩٠، ١٩١. وانظر: درء تعارض العقل والنقل له ٥/ ٣٧١.

قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾[1]...

فالله سبحانه وتعالى قد نفى حكم الإيمان عمّن لا يُحكّم رسول الله ﷺ، ولا يتّسع صدره لقبول حكمه، بل يكون فيه ضيق وحرج، ولا يُسلّم لحكمه تسليمًا..

فليُنظر إلى حال مَنْ يُعارض قول رسول الله ﷺ بالمعقولات، ويقدّمها على ما جاء به عليه السلام من البيّنات:

- هل حكّم رسول الله ﷺ فيما وقع التنازع فيه؟

- أو هل اتّسع صدره لقبول حكمه، أم كان فيه ضيق وحرج منه؟

- أو هل سلّم لحكمه تسليمًا؟..

٧ - تطرّق شيخ الإسلام - رحمه الله - إلى خبر الواحد:

وخبر الواحد: هو ما يرويه شخص واحد - لغةً.

وفي الاصطلاح: هو الخبر الذي لم تبلغ نقلته في الكثرة مبلغ الخبر المتواتر؛ سواءٌ كان الناقل واحدًا، أو أكثر منه، إلى مقدار لا يُشعر أنّ العدد قد دخل به في حدّ المتواتر؛ فهو لم يتواتر لفظًا ولا معنًى، ولكن تلقّته الأمة بالقبول عملاً به، أو تصديقًا له. فأفاد العلم اليقيني عند جماهير أمة نبيّنا محمّد ﷺ من الأولين والآخرين[2]..

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنّ خبر الواحد إذا تلقّته الأمّة بالقبول، فإنّه يُفيد العلم واليقين، ويُعمل به مطلقًا في العقائد والأحكام:

قال رحمه الله موضّحا مذهب السلف في ذلك: «الخبر الذي تلقّاه

(١) الآية (٦٥) من سورة النساء.

(٢) انظر: نزهة النظر لابن حجر ص ٢٥، ٢٦. وفتح الباري له ١٣/ ٢٣٣. ومختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ١/ ٤٦٤.

الأئمة بالقبول تصديقًا له أو عملاً بموجبه يُفيد العلم عند جماهير الخلف والسلف»[1].

وقال في موضع آخر: «ولهذا كان جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أنّ خبر الواحد إذا تلقّته الأمة بالقبول؛ تصديقًا له، أو عملاً به، أنّه يوجب العلم، وهذا الذي ذكره المصنّفون في أصول الفقه من أصحاب أبي حنيفة، ومالك، والشافعيّ، وأحمد . . ـ إلى أن قال ـ: وإذا كان الإجماع على تصديق الخبر موجبًا للقطع به، فالاعتبار في ذلك بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أنّ الاعتبار في الإجماع على الأحكام بإجماع أهل العلم بالأمر والنهي والإباحة»[2].

وقال في موضع ثالث: «خبر الواحد المتلقّى بالقبول يُوجب العلم عند جمهور العلماء من أصحاب أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد . . فإنّه وإن كان في نفسه لا يُفيد إلا الظنّ[3]، لكن لما اقترن به إجماع أهل العلم بالحديث على تلقّية بالتصديق، كان بمنزلة إجماع أهل الفقه على حكم، مستندين في ذلك إلى ظاهر أو قياس أو خبر واحد، فإنّ ذلك الحكم يصير قطعيّاً عند الجمهور، وإن كان بدون الإجماع ليس بقطعيّ؛ لأنّ الإجماع معصوم. فأهل العلم بالإحكام الشرعيّة لا يجمعون على تحليل حرام، ولا تحريم حلال، كذلك أهل العلم بالحديث لا يجمعون

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٨/ ٤٨. وانظر: المصدر نفسه ٢٠/ ٢٥٧. والمسودة لآل تيمية ص ٢٣٦، ٢٣٧. والرد على المنطقيّين لابن تيمية ص ٣٧ ـ ٣٨.

(٢) مقدمة في أصول التفسير لابن تيمية ص ٧٧، ٧٨.

وقد سقط منه قوله: «بإجماع أهل العلم بالحديث، كما أنّ الاعتبار في الإجماع على الأحكام».

انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٣٥١، ٣٥٢.

(٣) يفيد الظنّ ما لم يُتلقَ بالقبول.

التصديق بكذب، ولا التكذيب بصدق»[1].

فخبر الواحد إذًا: يوجب العلم بعد احتفاف القرائن به..

والاعتبار في إفادة ذلك للعلم: إجماع أهل الحديث دون من سواهم، فـ(صاحب البيت أدرى بما فيه)، و(أهل مكّة أدرى بشعابها).

وخبر الواحد المتلقّى بالقبول يوجب العمل أيضًا؛ كما أكّد على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع عديدة من تصانيفه.

منها قوله: «مذهب أصحابنا أنّ أخبار الآحاد المتلقّاه بالقبول تصلح لإثبات أصول الديانات»[2].

ونقل قول الحافظ ابن عبد البرّ[3] الذي قال ـ بعد ما ذكر استدلال بعض العلماء بخبر الواحد على مسائل علميّة وعمليّة ـ: «وكلّهم يروي خبر الواحد العدل في الاعتقادات، ويُعادي ويُوالي عليها، ويجعلها شرعًا وحكمًا دينيا في معتقده؛ على ذلك جماعة أهل السنّة»[4].

وعقّب عليه بقوله: «قلت: هذا الإجماع الذي ذكره في خبر الواحد العدل في الاعتقادات يؤيّد قول من يقول: إنّه يوجب العلم والعمل، وإلا فما لا يفيد علمًا ولا عملاً كيف يُجعل شرعًا ودينًا يُوالى عليه ويُعادى؟»[5].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٨/ ٤١.

(٢) المسودة لآل تيمية ص ٢٤٨.

(٣) هو الإمام الحافظ الثقة الفقيه يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البرّ النمريّ الأندلسيّ القرطبيّ المالكيّ، صاحب التصانيف الفائقة. مات سنة ثلاث وستين وأربعمائة. (انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٣/ ١١٢٨. وسير أعلام النبلاء له ١٨/ ١٥٣).

(٤) جامع بيان العلم وفضله لابن عبد البر ص ٤١٧.
وانظر أيضًا: التمهيد له ٧/ ١٤٥، ١٥٨.

(٤) المسودة لآل تيمية ص ٢٤٥. وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٦/ ١٧٥.

ولم يكتف شيخ الإسلام رحمه الله بالبيان، بل ردّ على الطاعنين في أخبار الآحاد، وبيّن أنّ الطعن فى دلالة الأدلّة اللفظية على اليقين، وفي إفادة الأخبار للعلم هما مقدّمتا الزندقة[1].

وعرّف «اليقين» بأنه طمأنينة القلب، واستقرار العلم فيه، وضدّه الرَّيْب[2].

فمن «جوّز أن يكون فيما أخبر به ﷺ ما يعارضه صريح المعقول، لم يزل في رَيْبَ من ثبوت ما أخبر به، ولكن غايته أن يعلم أنّ الرسول ﷺ صادقٌ فيما أخبر به على طريق الجملة، فإذا نظر فيما أخبر به لم يعلم ثبوت شيء ممّا أخبر به. ومن المعلوم أنّ العلم بأنّه صادق؛ مقصوده: تصديق أخباره. والمقصود بتصديق الأخبار: التصديق بمضمونها؛ فإذا كان لم يُصدّق بمضمون أخبار الرسول ﷺ، كان بمنزلة من آمن بالوسيلة، ولم يحصل له المقصود. ولو قال الحاكم: إنّ هؤلاء الشهود صادقون في كل ما يشهدون به، وهو لا يثبت بشهادة أحد منهم حقًا، لم يكن في تعديلهم فائدة، ومن تدبّر هذا الباب علم حقيقته، والله أعلم»[3].

فما معنى إيمانه بأنّه رسول الله حقًّا وهو لا يصدّق خبره؟!..

وكيف لا يُصدّقه فيما ثبت نقله عنه، وهو المعصوم الذي لا ينطق عن الهوى؟!.

فقول رسول الله ﷺ الثابت عنه معصومٌ، يجب أن يكون معناه حقًا، عرفه من عرفه، وجهله من جهله..

بخلاف قول غيره؛ فإنّه ليس معصومًا، فلا يقبل كلامه ولا يُردّ إلا

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ١٠٤.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/ ٣٢٩.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٣٨.

بعد تصوّر مراده[1].

والنّاظر في هذه الخطوط الثلاثة السابقة من الخطوط العامّة، والمندرجة تحت الأرقام التالية (٥) و (٦) و (٧) يُدرك: أنّ مَنْ وَثِقَ وَثَاقةً مطلقة في الكتاب والسنّة، وتأكّد لديه أن الحقّ والهدى والبيان فيهما، وأنّ الباطل والضلال والجهالة فيما خالفهما، تصير لديه حصانة قويّة ضد ما خالفهما، فمن المستحيل أن يظنّ بأخبار الوحي الظنون، أو يخطر بباله مطلقًا أن يُعارضها برأي أو عقل أو هوى.

(٨) بيَّن رحمه الله أنّ القرآن الكريم قد اشتمل على الأدلّة العقليّة، والبراهين اليقينيّة، التي بها تُعلم المطالب الإلهيّة[2].

ومن ذلك: دلالة المعجزات على صدق الرسول ﷺ، ودليل الأنفس؛ وهو الاستدلال بما يجدونه في أنفسهم وفي سائر المصنوعات من آثار الصنعة، ودلائل الحكمة الشاهدة على أن لها صانعًا حكيمًا عالمًا خبيرًا؛ قال تعالى: ﴿**وَفِي أَنفُسِكُمْ أَفَلا تُبْصِرُونَ**﴾[3] وكذا الرسول ﷺ دلّ النّاس، وبيَّن لهم، ونبّههم، وهداهم إلى الأدلة العقليّة التي بها يعلمون مسائل أصول الدين؛ من إثبات ربوبيّة الله تعالى، ووحدانيّته، وأسمائه، وصفاته، وصدق رسوله ﷺ، وغير ذلك[4]:

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ١٩١.

(٢) انظر كتب ابن تيمية التالية: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٩٩، ٢٣٦، ٥/ ٦٢، ٨/ ٣٧، ٩٠، ٩١، ٣٥٢، ٣٥٤. والنبوات ص ٢٦٦. ونقض تأسيس الجهمية ـ مخطوط ـ ق ١٦٩/ب . ومجموع الفتاوى ١٦/ ٢٥١، ١٩/ ٢٣٠. ومنهاج السنة النبوية ٥/ ٤٢٨. والفرقان بين الحقّ والباطل ص ٩٠.

(٣) الآية ٢١ من سورة الذاريات.

(وانظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٣٠٢ ـ ٣٠٩).

(٤) انظر: من كتب شيخ الإسلام: معارج الوصول ص ١٠. ودرء تعارض العقل والنقل ٩/ ٤٩. ومجموع الفتاوى ١٦/ ٢٥١، ١٩/ ٢٣٠. ومنهاج السنّة النبوية ٥/ ٢٤٨. والفرقان بين الحقّ والباطل ص ٩٠.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «واعلم أنّ عامّة مسائل أصول الدين الكبار؛ مثل الإقرار بوجود الخالق، وبوحدانيته، وعلمه، وقدرته، ومشيئته، وعظمته، والإقرار بالثواب، وبرسالة محمد ﷺ، وغير ذلك ممّا يُعلم بالعقل، قد دلّ الشارع على أدلّته العقليّة»[1].

وقال أيضًا: «إنّ القرآن ضرب الله فيه الأمثال، وهي المقاييس العقليّة التي يُثبت بها ما يُخبر به من أصول الدين؛ كالتوحيد، وتصديق الرسل، وإمكان المعاد، وأنّ ذلك مذكور في القرآن على أكمل الوجوه . . وعامّة ما يُثبته النَظّار من المتكلمين والمتفلسفة في هذا الباب يأتي القرآن بخلاصته، وبما هو أحسن منه على أتمّ الوجوه، بل لا نسبة بينهما لعظم التفاوت»[2].

فـ «خلاصة ما عند أرباب النظر العقلي في الإلهيّات من الأدلة اليقينيّة والمعارف الإلهيّة، قد جاء به الكتاب والسنّة، مع زيادات وتكميلات لم يهتد إليها إلا من هداه الله بخطابه»[3].

فـ «استفادة الأدلّة العقليّة من كلام الله أكمل وأفضل»[4].

والطرق العقليّة التي دلّت عليها النصوص أقوى وأقرب وأنفع من الطرق المبتدعة؛ لأنّ القرآن الكريم يهدي للتي هي أقوم[5].

و «أئمة النظّار معترفون باشتمال القرآن على الدلائل العقلية»[6].

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٩/ ٢٣٠.

(٢) التسعينية لابن تيمية ص ٢٧٣.

(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ١١٠. وانظر الفرقان بين الحق والباطل له ص ٩٠.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨/ ٣٧.

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨/ ٩٠، ٩١.

(٦) المصدر نفسه ٨/ ٣٧. ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٤٧٠، وانظر من كتب المبتدعة: المسائل الخمسون في أصول الدين للرازي ص ٦٤. والمحصل له ص ٤٩٠، ٤٩١. والدرة لابن حزم ص١٩٤. والمواقف للإيجي ص٣٤٩. والمختصر في أصول الدين لعبد الجبار ص ٢٠٦. وشرح العيون للحاكم الجشمي ص٣٥١. ورياض الأفهام في لطيف الكلام لأحمد بن يحيى بن المرتضى ص ١٥٠.

فالقرآن الكريم مشتملٌ على الأدلّة العقليّة الصحيحة، و«الرسول ﷺ بيّن الأدلّة العقليّة والسمعيّة التي يهتدي بها الناس إلى دينهم، وما فيه نجاتهم وسعادتهم في الدنيا والآخرة. وأنّ الذين ابتدعوا أصولاً تُخالف بعض ما جاء به هي أصول دينهم، لا أصول دينه، وهي باطلة عقلاً وسمعًا»[1].

فإذا كان الكتاب والسنّة قد تضمّنا أعلا المطالب بأقرب الطرق وأتمّ البيان؛ فهما متكفّلان بتعريف النّاس ربهم ـ وفاطرهم والمحسن إليهم بأنواع الإحسان ـ بأسمائه وصفاته وأفعاله، وتعرف الطريق الموصلة إلى رضاه جلّ وعلا.

ولا حاجة إلى سلوك الطرق المعوجّة المبتدعة، وترك الطريق المستقيمة الفاضلة.

(٩) **بيَّن شيخ الإسلام رحمه الله أنّ الرسل عليهم السلام جاؤوا بما يعجز العقل عن إدراكه؛** فأخبروا عن الغيب المطلق الذي تعجز العقول عن معرفته[2]، وإن كانت لا تُحيله أبدًا.

فهم عليهم الصلاة والسلام قد أخبروا بمحارات العقول ولم يخبروا بمَحَالات العقول:

يقول ـ رحمه الله ـ: «الرسل جاءت بما يعجز العقل عن دركه، لم تأت بما يعلم العقل امتناعه، لكن المسرفون فيه قضَوْا بوجوب أشياء وجوازها وامتناعها لحجج عقليّة بزعمهم اعتقدوها حقًا، وهي باطل، وعارضوا بها النبوات وما جاءت به، والمعرضون عنه صدّقوا بأشياء باطلة، ودخلوا في أحوال وأعمال فاسدة، وخرجوا عن التمييز الذي

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٢٥١.

(٢) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٧/ ١٢٤.

فضَّل الله به بني آدم على غيرهم»[1].

و«الأساطين من هؤلاء الفحول معترفون بأنّ العقل لا سبيل له إلى اليقين في عامّة المطالب الإلهيّة. وإذا كان هذا فالواجب تلقّي علم ذلك من النبوات»[2]..

ومن أعلم بالله وأسمائه وصفاته من رسل الله؟!.

لذلك وجب الردّ إليهم، واتّباع الوحي الذي جاؤوا به من عند الله؛ امتثالاً لأمر الله: ﴿**اتَّبِعُوا مَا أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ قَلِيلاً مَّا تَذَكَّرُونَ**﴾[3].

فكتاب الله تعالى ـ كما أخبر الله ـ رحمة وشفاء ونور وبرهان وهدى وحجة وبيان..

ورسول الله ﷺ أعلم النّاس بالله وبأسمائه وصفاته، وأنصح النّاس للنّاس، وأفصح النّاس؛ فاجتمع في حقّه العلم بالله، والنصح للنّاس، والفصاحة والبيان..

وهذه الأمور الثلاثة تجمع كمال العلم والقدرة والإرادة، ومن جمعها وجب التحاكم إليه، والتلقيّ عنه، والأخذ منه[4].

(١٠) أكّد رحمه الله ـ في مقابل قوله باشتمال نصوص الوحي على الأدلة العقليّة الدالّة على المطالب الإلهيّة ـ أنّ العقل الصريح يدلّ على

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/ ٣٣٩.

(٢) المصدر نفسه ٥/ ٣٠. وانظر المطالب العالية للرازي ١/ ٤٣، ٤٤، ٤٨، ٥٠، ٥١.

(٣) الآية (٣) من سورة الأعراف.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٧١. ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٣٠.

كثيرٍ ممّا دلّ عليه السمع[1]، وأنّه لا يُنافي موجبات النصوص الشرعيّة، وما نافى ذلك من المعقولات فهو فاسد[2]:

أ ـ فإثبات الصانع يُعلم بالعقل على طريق الإجمال[3].

ب ـ والعقل الصريح يعلم أنّ الحوادث لابدّ لها من محدِث[4].

ج ـ وأنّ كلّ ما سوى محدَث مخلوق[5].

د ـ وعُلِمَ بالعقل «أنّ كلّ موجودَيْن قائمَين بأنفسهما، فلا بدّ بينهما من قدرٍ مشترك؛ كاتفاقهما في مسمّى «الوجود» و«القيام بالنفس» و«الذات» ونحو ذلك، وأنّ نفي ذلك يقتضي التعطيل المحض»[6].

هـ ـ وللعقل دورٌ في إثبات الصفات، وفي فهم معانيها؛ لأنّا «بعقولنا نعتبر الغائب بالشاهد، فتبقى في أذهاننا قضايا عامّة كليّة؛ ثمّ إذا خوطبنا بوصف ما غاب عنّا، لم نفهم ما قيل لنا إلا بمعرفة المشهود لنا»[7].

وقد ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أن من السلف ـ رحمهم الله ـ من يثبت الصفات بالعقل كما ثبتت بالسمع؛ كالإمام أحمد بن حنبل رحمه الله وغيره وأن أهل الحديث يستدلون بالعقل على إثبات قيام الأفعال الاختيارية بذات الله تعالى[8].

(١) بل أنّه رحمه الله قعّد القاعدة السابعة في الرسالة التدمرية ص ١٤٦ في إثبات ذلك.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ١٣٠، ١٣١. ومنهاج السنة النبوية له ١/ ٣٠٠.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٣٠٨.

(٤) انظر مجموعة الرسائل المنيرية ـ رسالة فى العقل والروح لابن تيمية ـ ٢/ ٢٩.

(٥) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٢٩٨ . ومنهاج السنة النبوية له ١/ ٤٢٦.

(٦) الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ١٨٢. (٧) شرح حديث النزول لابن تيمية ص ٢٠.

(٨) انظر: شرح العقيدة الأصفهانية لابن تيمية ص٩، ٦٩، ودرء تعارض العقل والنقل له ٧/ ١٤٩.

ويبدو دور العقل في إثبات الصفات جليًا فيما يلى:

أولاً ـ العقل الصحيح يقضي بامتناع تجرّد الذات عن الصفات، وبكمال الذات المتّصفة بالصفات[1].

ثانيًا: وأن الله سبحانه لو لم يوصف بإحدى الصفتين المتقابلتين للزم وصفه بالأخرى[2]:

فهو يدلّ إذًا على:

ـ وجوب إثبات صفات الكمال لله تعالى، وتنزيهه عن صفات النقص[3].

ـ وينفي عن الله تعالى ما ضادّ صفات كماله.

أو أن يكون له مِثْل،

أو كُفُؤ،

أو سَمِيّ في مخلوقاته[4].

ـ ويُثبت أنّ الله ليس كمثله شيء؛

فلا تماثله المخلوقات في شيء من الأشياء[5].

و ـ وعلوّ الله تعالى من الصفات المعلومة بصريح العقل[6].

(١) انظر: الرسالة الأكملية لابن تيمية ص ٢١، ٢٢، ٢٤ ـ ٢٧. ودرء تعارض العقل والنقل له ٤/ ٧. ونقض تأسيس الجهمية له ـ مطبوع ـ ١/ ١٠٢.

(٢) انظر الرسالة التدمريّة لابن تيمية ص ١٥١.

(٣) انظر كتاب الصفدية لابن تيمية ٢/ ٢٥، ٣٧، ٤٠. وشرح العقيدة الأصفهانية له ص٦٩ـ ٧٠.

(٤) انظر الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ١٣٨ ـ ١٤٠.

(٥) انظر: الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ١٤٤. ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٢٦٢. والجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح له ٢/ ١٠٣.

(٦) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٣ ـ ١٠، ١٣١ ـ ١٣٤. ومجموعة الرسائل والمسائل له ـ رسالة في إبطال وحدة الوجود والردّ على القائلين بها ـ ١/ ٨٣. ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/ ٢٢١، ٤/ ٤٥.

ز ـ وقياس الأَوْلى من الطرق العقليّة التي تساعد على إثبات الصفات لله تعالى؛ فيُستعمل في حقّ الله تعالى، ولا يُستعمل قياس التمثيل ولا قياس الشمول، يقول شيخ الإسلام ابن تيميّة رحمه الله: «وقد بيّنّا في غير هذا الموضع أن الطرق التي جاء بها القرآن هي الطرق البرهانيّة التي تحصِّل العلم في المطالب الإلهيّة، مثال ذلك: أنّه يُستدلّ بقياس الأولى البرهاني، لا يستدلّ بقياس التمثيل والتعديل؛ وذلك أنّ الله تعالى ليس مماثلاً لشيء من الموجودات، فلا يُمكن أن يُستعمل في حقّه قياس شمول منطقيّ تستوي أفراده في الحكم، كما لا يستعمل في حقّه قياس تمثيل يستوي فيه الأصل والفرع؛ فإنّه سبحانه لا مثل له، وإنّما يُستعمل في حقّه من هذا وهذا قياس الأَوْلى؛ مثل أن يُقال: كلّ نقص يُنزّه عنه مخلوق من المخلوقات، فالخالق تعالى أولى بتنزيهه عنه، وكل كمال مطلق ثبت لموجود من الموجودات فالخالق تعالى أولى بثبوت الكمال المطلق الذي لا نقص فيه بوجه من الوجوه؛ لأنه سبحانه واجب الوجود؛ فوجوده أكمل من الوجود الممكن من كلّ وجه، ولأنّه مبدع الممكنات وخالقها، فكلّ كمال لها فهو منه وهو معطيه، والذي خلق الكمال وأبدعه وأعطاه أحقّ بأن يكون له الكمال؛ كما يقولون: كلّ كمالٍ في المعلول فهو من العلّة»[1].

(١) درء تعارض العقل لابن تيمية ٧/ ٣٦٢. وانظر من كتب ابن تيمية أيضًا: المصدر نفسه ١/ ٢٩، ٣٠، ٦/ ١٨١،، ٧/ ١٥٤، ٣٢٢ ـ ٣٢٧، ٣٦٢ ـ ٣٦٤. ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٣/ ٢٩٧، ٣٠٢، ٣٢١، ٥/ ٢٠١، ٢٥٠،، ٩/ ١٩ ـ ٢٠، ١٢/ ٣٤٤، ٣٤٧ ـ ٣٥٠، ٣٥٦، ١٦/ ٣٥٧، ٣٥٨، ٣٦٠، ٤٤٦. ومنهاج السنة النبوية ١/ ٣٧١، ٤١٧. والرسالة التدمرية ص٥٠، ١٥١. وكتاب الصفديّة ٢/ ٢٥، ٢٧ . وشرح العقيدة الأصفهانيّة ص ٤٩. ونقض تأسيس الجهمية ـ مخطوط ـ ق ٢٢٥، ـ مطبوع ـ ١/ ٣٢١، ٣٢٨. والفتاوى المصرية ١/ ١٢٩. والرد على المنطقيّين ص ١١٥ ـ ١١٦، ١١٩، ١٢٠ ـ ١٢٣. والنبوات ص ٢٦١، ٣٤٢ ـ ٣٤٣. وجامع الرسائل ١/ ١٤١.

وقد استدلّ الإمام أحمد بن حنبل رحمه الله إمام أهل السنّة بهذا القياس؛ قياس الأوْلى على إثبات مباينة الله تعالى للعالم وعلوّه فوق العرش، مع كونه عالمًا بجميع مخلوقاته، وضرب مثالين لذلك:

أحدهما: «أنّ الإنسان قد يكون معه قدحٌ صاف فيرى ما فيه مع مباينته له، فالربّ سبحانه قدرته على العالم ومباينته له، أعظم من قدرة هذا على ما في يديه، فلا تمتنع رؤيته لما فيه وإحاطته به مع مباينته له».

والثاني: «من بنى دارًا وخرج منها فهو يعلم ما فيها، لكونه فعلها، وإن لم يكن فيها. فالربّ الذي خلق كلّ شيء وأبدعه، هو أحقّ بأن يعلم ما خلق، وهو اللطيف الخبير، وإن لم يكن حالاً في المخلوقات»[1].

(١١) يُلاحظ من الخَطيْن السابقَيْن؛ رقم (٨) و (١٠) حصول التلازم بين الأدلّة العقليّة الصريحة والشرع؛

فالشرع يدلّ على هذه الأدلّة، وهي بدورها تُسهم في الدلالة على كثيرٍ ممّا دلّ عليه الشرع، وهذا يوضّح بجلاء انتفاء التعارض بينهما..

وهو ما حرص شيخ الإسلام رحمه الله على تأكيده وتوضيحه؛

يقول رحمه الله: «ولمّا كان الطريق إلى الحقّ هو السمع والعقل، وهما متلازمان، كان من سلك الطريق العقليّ دلّه على الطريق السمعيّ؛ وهو صدق الرسول ﷺ، ومن سلك الطريق السمعي بيَّن له الأدلة العقليّة، كما بيَّن ذلك القرآن، وكان الشقيّ المعذّب من لم يسلك لا هذا ولا هذا»[2].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ١٥٤، ١٥٥.

وانظر كلام الإمام أحمد ـ رحمه الله ـ في ذلك في كتابه «الرد على الجهميّة والزنادقة» ص ١٣٧.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٣٩٤. وانظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ٨١.

وهذا يدل على:

أ ـ أنّ العقليّات الصريحة ـ إذا كانت مقدّماتها وترتيبها صحيحًا: لم تكن إلا حقًا ـ لا تُناقض شيئًا ممّا قاله الرسول ﷺ[1].

ب ـ أنّ ما جاء به الرسول ﷺ هو الموافق لصريح المعقول[2].

ج ـ أنّ من أثبت ما أثبته الرسول ﷺ، ونفى ما نفاه كان أولى بالمعقول الصريح، كما كان أولى بالمنقول الصحيح[3].

د ـ أنّ من أثبت الصفات لله تعالى، ونفى عنه مماثلة المخلوقات، فقد جمع بين المنقول والمعقول[4].

وبهذه الخطوط العامّة: اتّضحت طريقة شيخ الإسلام رحمه الله، ومنهجه في الردّ على من توهّم حصول التعارض بين العقل الصريح والنقل الصحيح، وبالتالي تبيَّن خطأ ما عليه معطّلة الصفات من ادّعاء وقوع التعارض بينهما.

وفي الردّ التفصيليّ على القانون الكليّ ـ الذي سيشغل المبحث القادم إن شاء الله ـ مزيد بيان لهذا الخطأ الفادح الذي حملهم على أن يُعارضوا كلام الخالق العليم الخبير بالمصطلحات الفاسدة التي وضعها المخلوق الجاهل الضعيف.

******

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ٨١.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٢٨٤، ٩/ ٦٧. والجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح له ١/ ٤٩.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٠٠.

(٤) انظر الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ٤٩.

المبحث الثاني

الردّ التفصيلي على القانون الكلي

وفيه ستة مطالب:

المطلـــب الأول: مناقشة شيخ الإسلام لنص القانون الكلي.

المطلب الثانـــي : مقابلة قانونهم الفاسد بقانون شرعي مستقيم.

المطلـــب الثالث: الشرع الصحيح والعقل الصريح غير متعارضين.

المطلب الرابـــع: العقل المزعوم عارض من النقل ما عُلم بالاضطرار ثبوته.

المطلب الخامس: الآثار والنتائج الفاسدة المترتبة على هذا القانون.

المطلب السادس: حال من عارض الكتاب والسنة وأعرض عنهما.

المبحث الثاني

الردّ التفصيليّ على القانون الكليّ

يترتب على نقضِ هذا القانون الفاسد دحضُ كلّ الشبهات التي أثارها، والتي سبقت الإشارة إليها.

وقد قام شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ببيان بطلان هذا القانون من وجوه، بلغ عددها في كتابه القيّم؛ «درء تعارض العقل والنقل»[1] أربعة وأربعين وجهًا بيّن فيها فساد هذا القانون بيانات أساسية، تخلّلتها مناقشات تفصيليّة، وتفريعات واستطرادات ثانويّة استغرقت الكتاب كلّه، وتكرّر بعضها في بعض كتبه الأخرى.

وبعد استقراء هذه الأوجه تبيّن التشابه بين مجموعات منها، ممّا استدعى حصرها ـ حتى لا يطول الكلام ـ في نقاط رئيسيّة، يندرج تحت كلّ واحدة منها عددٌ من الأوجه التي تضافرت على ردّ شبهة بعينها، أو اجتمعت على إلقاء الضوء على فساد جانبٍ معيّن من جوانب هذا القانون.

---

(١) وهو كتاب لم يطرق العالم له نظيرٌ في بابه ـ كما قال العلامة ابن القيّم ـ وقد هدم فيه «قواعد أهل الباطل من أسسها فخرّت عليهم سقوفه من فوقهم، وشيّد فيه قواعد أهل السنّة والحديث، وأحكمها ورفع أعلامها، وقررها بمجامع الطرق التي تقرر بها الحقّ؛ من العقل والنقل والفطرة، فجاء كتابًا لا يستغني من نَصَحَ نفسه من أهل العلم عنه. فجزاه الله عن أهل العلم والإيمان أفضل الجزاء وجزى العلم والإيمان عنه كذلك».
انظر: طريق الهجرتين، وباب السعادتين لابن القيم ص ١٩٥. ـ ط المنيريّة، القاهرة، ١٣٥٦هـ.

وهذه النقاط تنحصر في:

١ ـ مناقشة نصّ القانون.

٢ ـ بيان فساده.

٣ ـ مقابلته بقانون شرعيّ مستقيم. ٤ ـ التأكيد على تلازم النقل والعقل.

٥ ـ إنّ ما تُوهّم أنّ العقل عارضه من النقل فدلالته معلومة بالاضطرار.

٦ـ مناقشة أصحاب العقليّات المحدثة الذين عارضوا بها النقل، ببيان:

أ ـ الآثار السيئة المترتبة على صنيعهم.

ب ـ واللوازم الفاسدة الناجمة عن ذلك.

وقد أشار شيخ الإسلام رحمه الله إلى بعض هذه النقاط؛ حين أجمل الردّ في الوجه الثالث والأربعين، فقال: «وأمّا طريق الردّ عليهم، فلنا فيه مسالك:

الأول: أن نُبيّن فساد ما ادّعوه معارضًا للرسول ﷺ من عقلياتهم.

الثاني: أن نُبيّن أنّ ما جاء به الرسول ﷺ معلومٌ بالضرورة من دينه، أو معلومٌ بالأدلة اليقينيّة، وحينئذٍ فلا يُمكن مع تصديق الرسول ﷺ أن نُخالف ذلك. وهذا ينتفع به كلّ من آمن بالرسول ﷺ.

الثالث: أن نُبيّن أنّ المعقول الصريح يُوافق ما جاءت به الرسل لا يُناقضه؛ إمّا بأنّ ذلك معلومٌ بضرورة العقل، وإمّا بأنّه معلومٌ بنظره.

وهذا أقطع لحجة المنازع مطلقًا؛ سواءٌ كان في ريبٍ من الإيمان بالرسول ﷺ، وبأنه أخبر بذلك، أو لم يكن كذلك؛ فإنّ هؤلاء

المعارضين منهم خلقٌ كثيرٌ في قلوبهم ريبٌ في نفس الإيمان بالرسالة، وفيهم من في قلبه ريب في كون الرسول ﷺ أخبر بهذا.

وهؤلاء الذين تكلّمنا على قانونهم الذي قدّموا فيه عقليّاتهم على كلام الله ورسوله، عادتهم: يذكرون ذلك في مسائل العلوّ لله ونحوها»[1].

ولإيضاح هذه النقاط قسّمت هذا المبحث إلى مطالب

*****

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٦/ ٤، ٥.

المطلب الأول

مناقشة شيخ الإسلام لنصّ القانون الكليّ

ابتدأ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله مناقشة هذا القانون بمناقشة نصّه؛

حيث توقّف وقفات عديدة عند جملٍ منه، تساءل خلالها عدّة تساؤلات، وافترض مجموعة من الافتراضات، وسلك مع مخالفيه مسلك التدرج ـ خطوة فخطوة ـ فأخذ يبيّن انتقاض بنائهم هذا، ويبيّن تهافته، ويحطّمه بمعاولهم، ويُدفّف عليه بأسلحتهم التي هي بأيديهم، فمزّق شملهم فيه كلّ ممزّق، وكشف أسرارهم، وهتك أستارهم، حتى أشفى في ذلك بما لا مزيد عليه، فجزاه الله عن الإسلام وأهله أفضل الجزاء.

ولإيضاح خطواته في ذلك قسّمت هذا المطلب إلى مسائل:

المسألة الأولى: عند قول الرازي: «إذا تعارض العقل والنقل»،

تساءل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عن مراده بالعقل والنقل: هل يريد بهما القطعيّين؛ اللذين يقطع العقل بثبوت مدلولهما، أو الظنّيين؛ إمّا من حيث الدلالة، وإمّا من حيث الثبوت، أو ما كان أحدهما قطعيًّا، والآخر ظنيًّا؟

ثمّ فصّل القول في ذلك في الوجه الأول، وفق الخطوات التالية:

(١) أمّا إذا كانا قطعيّين:

«فلا نُسلّم إمكان التعارض حينئذ»[1]، سواء كان القطعيّان عقليّين، أو سمعيّين، أو أحدهما سمعيًّا، والآخر عقليًّا.

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/٨٦.

فالقطعيّ يدلّ على مدلوله قطعًا، ويقتضي العلم، وما كان كذلك فلا يُتصوّر أن يعارض ما كان مثله[1]؛

لأنّ القول بجواز تعارضهما يستلزم:

أ ـ إمّا وجوب ارتفاع أحدهما، وهو محال؛ لأنّ القطعيّ واجب الثبوت.

ب ـ إمّا ثبوت كلّ منهما مع التعارض، وهو محال أيضًا؛ لأنّه جمعٌ بين النقيضين.

وإلى استحالة ذلك أشار شيخ الإسلام رحمه الله في قوله: «لا يجوز أن يتعارض دليلان قطعيّان سواء كانا عقليّين أو سمعيّين، أو كان أحدهما عقليًا والآخر سمعيًا»[2].

فلو ظُنّ التعارض بين القطعيّين؛

أ ـ فإمّا أن لا يكونا قطعيّين،

ب ـ وإمّا أن يكونا قطعيّين، ولكن يُحمل أحدهما على وجهٍ، ويُحمل الآخر على وجهٍ، فلا يكون ثمة تعارض بينهما حينئذٍ.

(٢) وأمّا إذا كانا ظنّيين:

«فالمقدّم هو الراجح مطلقًا»[3]؛ سواءٌ كان عقليًا أو سمعيًا؛ فأيّهما ترجّح كان هو المقدّم ـ وهذا متفقٌ عليه بين العقلاء.

(٣) وأمّا إذا كان أحدهما قطعيًا، والآخر ظنّيًا:

«فالقطعيّ هو المقدّم مطلقاً»[4]، بغضّ النظر عن كونه سمعيًا أو عقليًا.

---

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٥١٤.

(٢) رسالة في الصفات الاختياريّة لابن تيمية ـ ضمن جامع الرسائل ٢/ ٣٩، ٤٠.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٨٦.

(٤) المصدر نفسه ١/ ٨٧.

ولا جواب لأصحاب القانون الكلّي عن هذا: إلا أن يقولوا: إنّ الدليل السمعيّ لا يكون قطعيًا..

فحينئذ: يُقدّم العقليّ «لكونه قطعيًا لا لكونه عقليًا، فعُلم أنّ تقديم العقليّ مطلقًا خطأٌ، كما أنّ جعل جهة الترجيح كونه عقليًا خطأ»[1]، وكذا جعل سبب التأخير أو الردّ كونه نقليًا خطأ أيضًا.

فجهة الترجيح لا كما أرادها القوم؛ تقديم العقليّ مطلقًا؛ بل تقديم القطعيّ مطلقًا.

أمّا الجزم بتقديم العقليّ مطلقًا: فخطأٌ واضح معلوم الفساد.

ويُلاحظ في هذه المسألة أنّ شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله حدّد المحلّ الذي لا ينبغي النزاع عليه؛ وهو تقديم القطعي مطلقًا..

وهذا تنبيهٌ من شأنه إزالة الخلاف، وتصحية المخالف.

المسألة الثانية: لم يسلّم شيخ الإسلام رحمه الله ـ في الوجه الثاني ـ لصاحب القانون الكليّ حصره القسمة في الاحتمالات الأربع ـ وهي:

أ ـ تقديم العقليّ مطلقًا.　　ب ـ أو السمعيّ مطلقًا.

ج ـ أو الجمع بين النقيضين،　　د ـ أو رفع النقيضين

ورأى أنّ هذا التقسيم باطلٌ وغير سديد، وأنّ ثمّة قسمٌ خامس ليس من تلك الأقسام التي ذكروها؛ «إذ من الممكن أن يقال: يُقدّم العقليّ تارةً، والسمعيّ أخرى، وأيّهما كان قطعيًا قُدّم، وإن كانا جميعًا قطعيّين فيمتنع التعارض[2]، وإن كانا ظنّيين فالراجح هو المقدّم»[3]؛ لأنه يمتنع

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٨٧　　(٢) لامتناع تواردهما على مدلول واحد متنافيين.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٨٧.

تعارض المتساويَيْن؛ لامتناع تواردهما متنافيَيْن متعارضين على مدلولٍ واحدٍ.

وهذا القسم الخامس ـ وهو تقديم العقليّ تارة، والسمعي أخرى ـ: هو الذي قرّره شيخ الإسلام رحمه الله حين حدّد المحلّ الذي لا ينبغي التنازع عليه، وهو تقديم القطعيّ مطلقًا، وقد أكّد أنّ هذا «هو الحقّ الذي لا ريب فيه»[1].

المسألة الثالثة: وقف شيخ الإسلام رحمه الله وقفة طويلة ـ في الوجه الثالث ـ عند زعمهم: أنّ تقديم النقل طعنٌ في أصله الذي هو العقل، فيكون ذلك ـ أي تقديم النقل ـ طعنًا فيهما ـ أي في النقل والعقل على حدّ سواء ـ لأنّ القدح في الأصل يستلزم القدح في الفرع.

فبيّن ـ رحمه الله ـ أنّ هذا الزعم غير مسلّم لهم.

وساءلهم عن مرادهم بقولهم: «إنّ العقل أصل النقل»؛ هل يريدون:

أ ـ أنّ العقل أصلٌ في ثبوت النقل في نفس الأمر

ب ـ أو أصلٌ في علمنا بصحته؟

(١) أمّا إن أرادوا أنّ العقل أصلٌ في ثبوت النقل في نفس الأمر؛ بمعنى أنّ ثبوت النقل متوقّفٌ على علم العقل بثبوته:

فهذا لا يقوله عاقل؛ لأنّ «ما هو ثابتٌ في نفس الأمر بالسمع أو بغيره هو ثابتٌ، سواءٌ علمنا بالعقل أو بغير العقل ثبوته، أو لم نعلم ثبوته لا بعقلٍ ولا بغيره؛ إذ عدم العلم ليس علمًا بالعدم، وعدم علمنا بالحقائق لا ينفي ثبوتها في أنفسها؛فما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ هو

(١) المصدر نفسه.

ثابتٌ في نفس الأمر، سواءٌ علمنا صدقه أو لم نعلمه، ومن أرسله الله تعالى إلى النّاس فهو رسوله، سواءٌ علم النّاس أنّه رسول أو لم يعلموا، وما أخبر به فهو حقٌ وإن لم يصدّقه النّاس، وما أمر به عن الله، فالله أمر به، وإن لم يطعه النّاس»[1].

وهذا مطّردٌ في كلّ الأمور الثابتة في نفسها، سواءٌ علمناها بعقولنا أم لم نعلمها. .ومن ذلك وجود الله تعالى وأسماؤه وصفاته؛ فوجود الله، وما يستحقه من الأسماء والصفات ثابتٌ في نفسه، وإن لم يعلمه النّاس. .

وكذا نبوّة رسول الله ﷺ: فهو نبيّ صادقٌ مرسلٌ من عند الله، وإن جهل النّاس. .

وما أخبر به الصادق المصدوق ﷺ ـ ويدخل في ذلك من باب أولى ما أخبر به عن ربّه جل وعلا ـ صدقٌ وحقٌ، وهو ثابتٌ في نفسه، وإن لم يصدقه النّاس. .

فثبوت ذلك ليس موقوفًا على علمنا به؛ إذ عدم علمنا بالحقائق لا يُنافي ثبوتها في نفس الأمر؛

فعدم العلم بالدليل لا يعني عدم المدلول عليه، وعدم وجدانه لا يعني نفي الوجود.

فما لم يُعلم وجوده بدليل معيّن، قد يكون معلومًا بأدلة أخرى. .

فصفات الله تعالى التي لم يُعلم ثبوتها بدليل العقل، قد ثبتت بدليل السمع؛ فليس عدم الدليل العقليّ يعني عدمها.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٨٨.

فالدليل يجب فيه الطرد لا العكس؛ فيلزم من وجوده الوجود، ولا يلزم من عدمه العدم..

ولو طبّقنا هذه القاعدة على الصفات، لاتّضح زيغ ما عليه المعطّلة:

فهم قد نَفَوْا الصفات زاعمين أنّ الدليل العقليّ لا يُوافق على إثباتها..

ولنا أن نقول: إنّ الدليل العقلي عندكم ـ أيّها المعطّلة ـ قد قام على نفي الصفات، ولا يمنع أن يكون غيركم قد قام عنده دليل سمعيّ على إثبات ما نفيتم؛ فلا يلزم من عدم الدليل المعيَّن عدم المدلول.

«فالشرع المنزّل من عند الله مستغنٍ في نفسه عن علمنا وعقلنا، ولكن نحن محتاجون إليه، وإلى أن نعلمه، فإذا علم العقل ذلك حصل له كمال لم يكن له قبل ذلك، وإذا فقده كان ناقصًا جاهلاً»[1].

إذًا: لا يتوقّف ثبوت النقل على معرفة العقل بذلك؛ إذ ليس العقل أصلاً في ثبوت النقل في نفس الأمر..

٢ ـ وأمّا على فرض أنّ العقل أصلٌ في معرفتنا بالسمع، ودليلٌ لنا على صحته ـ **وهذا هو مراد واضع القانون وأتباعه**.

فيقال له: ماذا تعني بالعقل؟

أ ـ هل تعني به القوّة الغريزيّة التي فينا، والتي تميزنا عن بقية الحيوانات؟

ب ـ أم تعني العلوم المستفادة بتلك الغريزة؟.

أ ـ أمّا إن أردت الغريزة:

---

(١) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ١/ ٨٥.

وهذا لم ترده، «ويمتنع أن تريده؛ لأنّ تلك الغريزة ليست علمًا يُتصوّر أن يُعارض النقل، وهي شرطٌ في كلّ علمٍ عقليّ أو سمعيّ؛ كالحياة. وما كان شرطًا في الشيء امتنع أن يكون منافيًا له؛ فالحياة والغريزة شرطٌ في كلّ العلوم سمعيّها وعقليّها، فامتنع أن تكون منافية لها»[1].

ب ـ وأمّا إن أردت بالعقل ـ الذي تزعم أنّه أصلٌ في معرفتنا بالسمع ودليلٌ لنا على صحته ـ العلومَ والمعارفَ الحاصلةَ بالعقل:

فيردّ عليك بأنّ: «المعارف العقليّة أكثر من أن تحصر»[2]؛

ومنها معارف لاصلة لها بالسمع؛ كالحساب، والنحو، والهيئة، والجغرافيا، وما أشبه ذلك، «وليس كلّ ما يُعرف بالعقل يكون أصلاً للسمع ودليلاً على صحته»[3].

فهل يُعقل أنّ الحساب أصلٌ في معرفتنا بالآيات القرآنيّة، أو الأحاديث النبويّة؟!.

وهل يُتصوّر أنّ علم الهيئة، أو الجغرافيا، أو ما أشبه ذلك من العلوم أصلٌ في معرفتنا بالأدلّة النقليّة؟!.

هذا لا يتصوّره عاقل؛ إذ أى صلةٍ بين هذه المعارف وبين السمعيّات؟!.

إذًا: الحقّ في هذا أن يُقال: «العلم بصحة السمع غايته يتوقف على ما به يُعلم صدق الرسول ﷺ، وليس كلّ العلوم العقليّة يُعلم بها صدق

---

(١) درء تعرض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٨٩.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

الرسول ﷺ[1]»، بل يُعلم ذلك بالآيات والبراهين الدالّة على صدقه عليه الصلاة والسلام.

والخطأ الذي وقع فيه هؤلاء أنّهم جعلوا المعقولات نوعًا واحدًا، واستدلّوا بصحّة المعقول الذي يحتاج إليه فى إثبات الرسول ﷺ على صحّة المعقولات جميعها، وهذا باطلٌ بلا ريب.

وعلى هذا: فليست المعقولات أصلاً للنقل؛

أ ـ لا أصلاً في ثبوته في نفس الأمر،

ب ـ ولا أصلاً في معرفته أو دليلاً لنا على صحّته..

«وحينئذٍ: فإذا كان المعارض للسمع من المعقولات ما لا يتوقّف العلم بصحّة السمع عليه، لم يكن القدح فيه قدحًا في أصل السمع ـ وهذا بحمد الله بيّن واضح ـ وليس القدح في بعض العقليّات قدحًا في جميعها، كما أنّه ليس القدح في بعض السمعيّات قدحًا في جميعها، فلا تلزم من صحّة المعقولات التي تُبنى عليها معرفتنا بالسمع صحّة غيرها من المعقولات، ولا من فساد هذه فساد تلك، فلا يلزم من تقديم السمع على ما يُقال إنّه معقول في الجملة: القدح في أصله»[2].

وبهذه الأوجه الثلاثة التي بسط شيخ الإسلام رحمه الله فيها القول، تمّ هدم تلك المقدّمات الثلاث التي انبنى عليها القانون الكليّ، وهي:

ـ ثبوت التعارض بين العقل والنقل.

ـ انحصار التقسيم في الأقسام الأربعة التي ذكرت فيه.

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ١/ ٨٥.

ـ بطلان الأقسام الثلاثة، ليتعيّن ثبوت الرابع؛ (وهو تقديم القطعيّ مطلقًا).

وبإبطال هذه المقدّمات بطلت النتائج.

المسألة الرابعة: (وهي من المسائل الاستطراديّة على نصّ القانون):

وفيها رجوعٌ إلى أصل القضيّة التي بنَوْا عليها قانونهم الفاسد،

فإنّ أصل القضيّة: زعمهم تعارض العقل والنقل.

ولسائلٍ أن يقول: ما هو النقل الذي تزعمون أنّ العقل عارضه؟

أهو النقل المبنيّ على صدق نبوة محمد ﷺ، وصدق ما جاء به؟

فإن أجابوا بنعم: امتنع ادعاؤهم تعارض العقل والنقل؛ لأنّ من أقر بالرسول ﷺ، وثبت عنده صدق ما أخبر به، وعلم مراده من قوله، امتنع أن يُعارض قوله بدليلٍ عقليّ، فضلاً عن أن يُقدّم الدليل العقليّ عليه؛

وفي هذا تحقيقٌ لمعنى الإيمان بالله ورسوله ﷺ؛ إذ أنّ تصديق الرسول ﷺ فيما يُخبر به، وطاعته فيما يأمُر، شرطٌ في تحصيل الإيمان؛ يدلّ على ذلك قوله تعالى: ﴿**فَلا وَرَبِّكَ لا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا**﴾[1].

أمّا من يشكّ في نبوة الرسول ﷺ، أو يشكّ في كلامه، أو يزعم أنّ الأدلة النقليّة لا يُستفاد منها العلم بمراد المتكلّم، فهذا لم يثبت عنده الدليل النقليّ أصلاً، فكيف يدّعي أنّ العقل عارضه؟!.

---

(١) الآية ٦٥، من سورة النساء.

وفي بيان ذلك يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ـ في الوجه الرابع والثلاثين ـ: «إنّ الذين يُعارضون الشرع بالعقل، ويُقدّمون رأيهم على ما أخبر به الرسول ﷺ، ويقولون: أنّ العقل أصلٌ للشرع، فلو قدّمناه عليه للزم القدح في أصل الشرع، إنّما يصحّ منهم هذا الكلام إذا أقروا بصحّة الشرع بدون المعارض، وذلك بأن يقروا بنبوّة الرسول ﷺ، وبأنّه قال هذا الكلام، وبأنّه أراد به كذا، وإلا فمع الشكّ في واحدة من هذه المقدّمات، لا يكون معهم عن الرسول ﷺ من الخبر ما يعلمون به تلك القضيّة المتنازع فيها بدون معارضة العقل، فكيف مع معارضة العقل؟!»[1].

وهذه حال كثيرٍ من أهل الكلام من أتباع هذا القانون الفاسد، ليس معهم عن الرسول ﷺ نقلٌ ثابتٌ في نفس الأمر؛ فهم يزعمون أنّ النقليّات إمّا:

ـ أخبار آحادٍ ظنيّة الثبوت.

ـ أو: أنّ مراد المتكلّم بها غير معروف؛ فهي ظنيّة الدلالة. ثمّ بعد ذلك يزعمون أنّ العقل عارضها..

وهذا غير مسلّم لهم؛ لأنّ المعارضة إنّما تقع لنقلٍ قاله الصادق، ثبت صدوره عنه بطرقٍ صحيحة، وعُرف مراده به؛ بأن بيّنه أتمّ بيان، ووضّحه أكمل توضيح.

والحقّ أنّ هذه القاعدة من القواعد العظيمة التي اهتمّ بها شيخ الإسلام رحمه الله، وفيها هدمٌ للقانون الكليّ الفاسد، ونقض له من أساسه.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٤٠، ٣٤١.

ولو طُبّقت هذه القاعدة على أقاويل المعطّلة في نصوص الصفات، لما سُلّم لهم ما توهّموه من وقوع التعارض بينها وبين عقولهم؛

- لأنهم يزعمون:

أ - أنّ نصوص الصفات أخبار آحادٍ ظنيّة الثبوت،

ب - وأنّ مراد الرسول ﷺ بها غير واضح فهي ظنيّة الدلالة.

- ويُشكّكون فيها: هل ثبت صدورها عن رسول الله ﷺ بطرقٍ صحيحة، أم لا؟.

وهذه المزاعم تحول بينهم وبين إطلاق صفة التعارض مع العقل عليها.

المسألة الخامسة: (وهذه المسألة ذات صلة بالشقّ الأول من المسألة السابقة).

وفيها أكّد شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله أنّ من علم صدق الرسول ﷺ استحال أن يكون عنده دليل يعارض ما أخبر به؛

يقول رحمه الله - في الوجه الرابع - : «العقل إمّا أن يكون عالمًا بصدق الرسول، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر، وإمّا أن لا يكون عالمًا بذلك . **فإن لم يكن عالمًا:** امتنع التعارض عنده إذا كان المعقول معلومًا له؛ لأنّ المعلوم لا يعارضه المجهول. وإن لم يكن المعقول معلومًا له لم يتعارض مجهولان . **وإن كان عالمًا بصدق الرسول ﷺ** : امتنع - مع هذا - أن لا يعلم ثبوت ما أخبر به في نفس الأمر[1]. غايته أن يقول: هذا لم يُخبر به[2]، والكلام ليس هو فيما لم يخبر به، بل إذا علم أنّ

(١) إذا لا يُتصوّر أن يعلم صدقه، ثمّ لا يُصدّقه فيما أخبر به.

(٢) فردّ الخبر بنفيه، لا بتكذيبه.

الرسول ﷺ أخبر بكذا، فهل يمكنه ـ مع علمه بصدقه فيما أخبر، وعلمه أنّه أخبر بكذا ـ أن يدفع عن نفسه علمه بثبوت المُخبَر، أم يكون علمه بثبوت مُخبَره لازمًا له لزومًا ضروريًا؛ كما تلزم سائر العلوم لزومًا ضروريًا لمقدّماتها»[1].

والجواب: أنّ علمه بثبوت ما أخبر به الرسول ﷺ لازم لزومًا ضروريًا؛ لكونه عالمًا بصدقه. فإذا كان كذلك استحال أن يعارض خبر رسول الله ﷺ بأيّ دليل.

فمن لم يكن عالمًا بصدق الرسول ﷺ، وثبوت ما أخبر به في نفس الأمر: فلا وجه للكلام معه في تعارض العقل والنقل، بل الكلام معه في إثبات النبوّة، يُقال له أثبت النبوّة أوّلاً؛ إذ أنّ زعم التعارض بين العقل والنقل لا يُتصوّر من منكرٍ لهما أو لأحدهما..

أمّا من كان عالمًا بصدق الرسول ﷺ، فلا يُتصوّر أن لا يكون عالمًا بثبوت ما أخبر به في نفس الأمر؛ لأنّ علمه بثبوت ما أخبر به لازمٌ لزومًا ضروريًا لعلمه بصدقه..

«وممّا يُوضّح ذلك: أنّ وجوب تصديق كلّ مسلم بما أخبر الله به ورسوله ﷺ من صفاته ـ جلّ وعلا ـ ليس موقوفًا على أن يقوم عليه دليل عقليّ على تلك الصفة بعينها. فإنّه ممّا يُعلم بالاضطرار من دين الإسلام: أنّ الرسول ﷺ إذا أخبرنا بشيء من صفات الله تعالى وجب علينا التصديق به وإن لم نعلم ثبوته بعقولنا. ومن لم يُقرّ بما جاء به الرسول ﷺ حتى يعلمه بعقله فقد أشبه الذين قال الله عنهم: ﴿**قَالُوا لَن نُّؤْمِنَ حَتَّىٰ نُؤْتَىٰ مِثْلَ مَا أُوتِيَ رُسُلُ اللَّهِ اللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ**﴾[2]

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٣٤. (٢) سورة الأنعام آية (١٢٤)

ومن سلك هذا السبيل: فهو في الحقيقة ليس مؤمنًا بالرسول ﷺ، ولا متلقّيًا عنه الأخبار بشأن الربوبيّة، ولا فرق عنده بين أن يخبر الرسول ﷺ بشيء من ذلك، أو لم يخبر به؛ فإنّ ما أخبر به إذا لم يعلمه بعقله، لا يُصدّق به، بل يتأوّله أو يفوّضه. وما لم يخبر به؛ إن علمه بعقله آمن به، وإلا فلا فرق عند من سلك هذا السبيل بين وجود الرسول وأخباره، وبين عدم الرسول وعدم أخباره، وكان ما يذكره من القرآن والحديث والإجماع في هذا الباب عديم الأثر عنده»[1].

والحقّ أنّ هذا القانون[2] يؤدّي إلى التناقض؛ لأنّه يقول: «لا تعتقد ثبوت ما علمت أنّه أخبر به؛ لأنّ هذا الاعتقاد يُنافي ما علمَت به أنّه صادق»[3].

أي: أنّ اعتقادك صدق الرسول ﷺ وقبولك ما أخبر به، يُنافي ـ بزعمهم ـ العقلَ الذي دلّك على صدق الرسول ﷺ كما تقدّم بيان ذلك.

فكأنّ هذا القانون يقول لك: لا تُصدّق الرسول ﷺ فيما أخبر به؛ لأنّ اعتقادك صدق ما أخبر به؛ يستلزم عدم تصديقه عليه الصلاة والسلام.

وهذا تناقض بيّنٌ واضح..

«فهكذا حال من أمر النّاس أن لا يصدّقوا الرسول ﷺ فيما علموا أنّه أخبر به بعد علمهم أنّه رسول الله؛ لئلا يفضي تصديقهم له إلى عدم تصديقهم له. بل إذا قيل له: لا تصدقه في هذا، كان هذا أمرًا له بما

---

(١) شرح العقيدة الأصفهانيّة لابن تيمية ص ١٢.

(٢) أعني القانون الكلّيّ.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٣٤.

يناقض ما علم به صدقه، فكان أمرًا له بما يُوجب أن لا يثق بشيء من خبره؛ فإنّه متى جوّز كذبه أو غلطه في خبر جوّز ذلك في غيره»[1].

وهذه حال معطّلة الصفات نهَوْا أتباعهم عن تصديق نصوص الصفات حتى «يؤدي تصديقهم لها إلى تكذيب متبوعيهم، فلم يستفيدوا من رسول الله ﷺ شيئًا في باب الأسماء والصفات؛ فصار وجوده عليه الصلاة والسلام عندهم كعدمه في هذا الباب..

وحقيقة أقوالهم المبنية على أصولهم تشهد بذلك؛ لأنّهم يعتقدون أنّ ما أخبر به رسول الله ﷺ في باب الأسماء والصفات ولم تستسغه عقولهم: يُصرف عن ظاهره ـ وهو يُسمّى عندهم بالتأويل ـ أو يُعرض عنه ويُفوّض معناه، مع نفي المعنى الظاهر المتبادر.

ومن تأمّل كلامهم في ذلك وجد العجب العجاب..

المسألة السادسة: (وهي ذات صلة بالمسألة السابقة، بل مترتبة عليها)؛

وهي تؤكّد مثلها على أنّ الجزم بتقديم العقل مطلقًا خطأٌ وضلال.

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه ـ في الوجه الخامس ـ: «إذا عُلم صحّة السمع، وأنّ ما أخبر به الرسول ﷺ فهو حقّ، فإمّا أن يُعلم أنّه أخبر بمحلّ النزاع، أو يُظنّ أنّه أخبر به، أو لا يُعلم ولا يُظنّ»[2].

١ ـ **فلو عُلم أنّ الرسول ﷺ أخبر بمحلّ النزاع**؛ بمعنى أنّ قوله يقينيّ في دلالته على نفس الأمر: امتنع معارضة العقل الصريح له، «فإن عُلم

(١) المصدر نفسه ١/ ١٣٥.

(٢) درء تعارض العقل لابن تيمية ١/ ١٣٧.

أنّه أخبر به، امتنع أن يكون في العقل ما ينافي المعلوم بسمعٍ أم غيره؛ فإنّ ما عُلم ثبوته أو انتفاؤه لا يجوز أن يقوم دليلٌ يناقض ذلك»[1].

٢ـ وإذا ظنّ أن الرسول ﷺ أخبر بشيء، ولم يكن لديه يقين في ذلك: فإذا عارضه العقل قُدّم لا لكونه معقولاً، بل لوجوب تقديم العلم على الظنّ.

٣ ـ أمّا «إن لم يكن في السمع علمٌ ولا ظنّ»، فلا معارضة حينئذٍ»[2]؛ لأنّ المجهول لا يُعارض المعلوم.

«فتبيّن أنّ الجزم بتقديم العقل مطلقًا خطأٌ وضلال»[3].

فَعُلِم:

ـ أنّ الدليل لا يُقدّم لكونه عقليًا، وأنّ الدليل العقلي إن قُدّم ـ على حدّ زعم من يرى تقديمه، فلا يُقدّم لكونه عقليًا، بل لاعتبارات أخرى.

المسألة السابعة: (الدليل الشرعي لا يُقابل بكونه عقليًا، وإنما بكونه بدعيًا).

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «الوجه الخامس عشر: أن يقال: كون الدليل عقليًا، أو سمعيًا، ليس هو صفة تقتضي مدحًا، ولا ذمًا، ولا صحّةً، ولا فسادًا، بل ذلك يُبيّن الطريق الذي به عُلم، وهو السمع أو العقل، وإن كان السمع لابدّ معه من العقل، وكذلك كونه عقليًا أو نقليًا. وأمّا كونه شرعيًا فلا يُقابل بكونه عقليًا، وإنّما يقابل بكونه بدعيًا؛ إذ البدعة تقابل الشرعة، وكونه شرعيًا صفة مدح، وكونه

---

(١) المصدر نفسه.
(٢) المصدر نفسه.
(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٣٧.

بدعيًا صفة ذمّ، وما خالف الشرعية فهو باطل»[1].

ثمّ وضّح شيخ الإسلام رحمه الله أنّ الدليل الشرعيّ ليس هو خبر الصادق فقط.

ـ فمن الشرعيّ:

أ ـ ما يكون سمعيًا،

ب ـ ومنه ما يكون عقليًا،

ج ـ ومنه ما يكون شرعيًا عقليًا؛ إذا عُلم بالعقل، ونبّه عليه الشرع؛ كأدلّة توحيد الله عزّ وجلّ: ذكرها الله فى كتابه؛ فهي أدلّة شرعيّة، وعُلمت صحتها بالعقل؛ فهي أدلّة عقليّة.

وخطأ هؤلاء في قانونهم: ظنّهم أنّ أدلّة أصول الدين نوعان؛ سمعيّة، وعقليّة؛ إذ الدليل عندهم هو الدليل السمعيّ الخبري، وهو مجرّد خبر الشارع الصادق..

ولم يتفطّن هؤلاء إلى أنّ الشرعيّ منه سمعيّ وعقليّ في آنٍ واحد[2].

«وحينئذ: فالدليل الشرعيّ لا يجوز أن يعارضه دليل غير شرعيّ ويكون مقدّمًا عليه، بل هذا بمنزلة من يقول: إنّ البدعة التي لم يشرعها الله تعالى تكون مقدّمة على الشرعة التى أمر الله بها، أو يقول: الكذب مقدّم على الصدق، أو يقول: خبر غير النبيّ ﷺ يكون مقدّمًا على خبر النّبي، أو يقول: ما نهى الله عنه يكون خيرًا ممّا أمر الله به، ونحو ذلك.

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٩٨.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨/ ٣٧.

وهذا كلّه ممتنع»[1].

فكون الدليل الشرعيّ سمعيًا، أو عقليًا، أو سمعيًا عقليًا لا يُقابل إلا بدليل غير شرعي، لا يُقابل بالعقليّ إلا إذا كان عقليًا غير شرعيّ؛

لأنّ الدليل العقليّ نوعان: شرعيّ وبدعيّ.

والشرعيّ لا يُقابل بالشرعيّ، بل يُقابل بالبدعيّ.

وحال من قابل الدليل الشرعيّ بالبدعيّ، كحال من عارض خبر غير النبي ﷺ بخبر النبيّ ﷺ، كما نصّ على ذلك شيخ الإسلام رحمه الله تعالى.

ومعارضة خبر النبيّ ﷺ بخبر غيره، تكذيبٌ له ﷺ.

وبهذه المسائل السبع اتّضحت مناقشة شيخ الإسلام رحمه الله لنصّ القانون الكلّيّ؛ فقد كشف رحمه الله عن عواره، وهتك أستاره، ودفع شبه المغترّين به، فجزاه الله عن الإسلام والمسلمين خير الجزاء..

*****

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٠٠.

المطلب الثاني

مقابلة قانونهم بقانون آخر أقوى حجّة، وأكثر وإلزامًا

قابل شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله القانون الفاسد المتضمّن تقديم العقل مطلقًا بقانون آخر، بيّن فيه حال العقل مع الشرع، وتوصّل إلى نتيجة محكمة أثبت فيها ـ على سبيل الجدل ـ عكس ما ادعاه صاحب القانون الكلّي، وتضمّنت تقديم الشرع مطلقًا.

وهذا المنهج كثيرًا ما يستخدمه شيخ الإسلام رحمه الله مع المخالفين؛ حيث يقابل أقوالهم الفاسدة التي يدعون صحتها، بأقوال أخرى صحيحة أكثر إقناعًا، وأقوى دلالة.

وقد سلك هذا المسلك مع القانون الكلّي، حيث قابله بقانون آخر أكثر إحكامًا منه، وأقوى حجّة وإلزامًا.

ولبيان طريقته ـ رحمه الله ـ في ذلك قسّمت هذا المطلب إلى أربع مسائل:

المسألة الأولى: (وهي مسألة جدليّة افتراضيّة).

تتلخص في أنّه لو قُدّر تعارض الشرع والعقل، لوجب تقديم الشرع؛ إذ العقل مع الوحي كالعاميّ والمقلّد مع المفتي.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله ـ في الوجه السادس: «إذا تعارض الشرع والعقل وجب تقديم الشرع؛ لأنّ العقل[1] مصدّق للشرع في كلّ ما أخبر به»[2]، ومن مستلزمات تصديقه قبول خبره، «والشرع لم يُصدّق العقل في كلّ ما أخبر به، ولا العلم بصدقه[3] موقوف على كلّ ما يُخبر به العقل. ومعلومٌ أنّ هذا إذا قيل أوجه من قولهم»[4].

---

(١) الصريح، لا العقليّات المحدثة.
(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٣٨.
(٣) أي بصدق الشرع.
(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٣٨.

فالقول بتقديم الشرع على العقل أوجه من قولهم تقديم العقل على الشرع..

ومعلومٌ أنّ هذا المسلك، إذا سُلك أصحّ من مسلكهم؛

«كما قال بعضهم: يكفيك من العقل أن يعلمك صدق الرسول ﷺ ومعاني كلامه. وقال بعضهم: العقل متولٍّ[1]؛ ولّى الرسول ﷺ، ثمّ عزل نفسه؛ لأنّ العقل دلّ على أنّ الرسول ﷺ يجب تصديقه فيما أخبر، وطاعته فيما أمر، والعقل يدلّ على صدق الرسول ﷺ دلالة عامّة مطلقة»[2].

وضرب شيخ الإسلام رحمه الله مثلاً لذلك برجلٍ عاميّ علم أنّ فلانًا مفت، فدلّ رجلاً آخر عليه، وزكّاه له، وأثنى على علمه وفضله، فذهب الآخر إلى المفتي وسأله عن مسألة فأفتاه فيها، ثمّ أخبر العاميُّ الدالَّ على الفتوى، فاعترض عليها ـ أي الدالّ ، وأفتاه بخلافها.

فوجب على المستفتي هنا تقديم قول المفتي على قول الدّال، وليس للدالّ أن يعترض عليه بأنّه الأصل في الدلالة على المفتي، وللمستفتي أن يردّ عليه بقوله: لمّا شهدت أنت بأنّه مفت، ودللتني عليه، شهدتَ بوجوب تقليده دون تقليدك.

وكذا العقل دلّ على صدق الرسول ﷺ دلالةً عامّةً، فليس له أن يعترض على ما أخبر به من نصوص الصفات وغيرها، بل يُقدّم قول الرسول ﷺ عليه.

فلو علم الإنسان بعقله أنّ هذا رسول الله ﷺ حقًّا، وعلم أنّه أخبر

---

(١) قبل عزل نفسه.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٣٨.

بشيء ما، ووجد في عقله ما يُنازعه في خبره: كان عقله يوجب عليه أن يسلّم موارد النزاع إلى من هو أعلم بالله تعالى وبأسمائه وصفاته واليوم الآخر منه، ويجب عليه إذ ذاك أن يعلم أنّ التفاوت الذي بينهما في العلم أعظم من التفاوت الذي بين العاميّ والمفتي.

المسألة الثانية: (اختلاف العقول وتفاوتها، واتحاد الشرع واستقامته يستدعي تقديم الشرع على العقل) ـ وهي مسألة افتراضيّة.

العقل« من الأمور النسبيّة الإضافيّة، فإنّ زيدًا قد يعلم بعقله ما لا يعلمه بكرٌ بعقله، وقد يعلم الإنسان في حالٍ بعقله ما يجهله في وقتٍ آخر»[1].

فإذا كانت هذه الصفة من الأمور النسبيّة الإضافيّة لشخصٍ بعينه في حالٍ دون حال، فما بالك بشخصين، بله أشخاص يرى كلّ واحد بعقله ما لا يراه الآخر، مع تفاوت العقول، واختلاف الأحوال؛

فالنّاس متفاوتون في عقولهم «بحسب ما يؤتيهم الله من العقل والمعرفة والنظر والاستدلال والتمييز، فكلّ من كان أكمل في معرفة الصواب من هذا، كان أكمل في معرفة الموافقة والمطابقة»[2].

والعقول يعرض لها ما يوجب غلطها وتناقضها واختلافها..

فلو قلنا بتقديم العقل على الشرع، لكان في ذلك إحالة للنّاس على شيء لا سبيل إلى ثبوته ومعرفته.

لذلك كان مآل المبتدعة من أهل الكلام والفلسفة وغيرهم ممّن صدفوا عن كتاب الله وسنّة رسوله ﷺ، وعارضوا النصوص بمعقولاتهم، وقدّموا

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٤٤.

(٢) المصدر نفسه ٥/ ٣١٩. وانظر الحجة في بيان المحجة لقوام السنة الأصبهاني ٢/ ٤٢٩.

معقولاتهم على الوحي: التخبّط والتحيّر والتناقض..

فتجدهم أبعد النّاس عمّا أوجبوه؛ فإنّهم كثيراً ما يقطعون بصحّة حجّة في موضع، ثمّ يقطعون ببطلانها في موضع آخر..

وهم «أكثر الناس انتقالاً من قولٍ إلى قول، وجزماً بالقول في موضع، وجزمًا بنقيضه وتكفير قائله في موضع آخر. وهذا دليل عدم اليقين؛ فإنّ الإيمان كما قال فيه قيصر[1] لمّا سأل أبا سفيان عمّن أسلم مع النبيّ ﷺ: هل يرجع أحدّ منهم عن دينه سَخْطةً له بعد أن يدخل فيه، قال: لا. قال: وكذلك الإيمان إذا خالط بشاشته القلوب لا يسخطه أحد[2]»[3].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: «فما أعلم أحدًا من الخارجين عن الكتاب والسنّة من جميع فرسان الكلام والفلاسفة إلا ولابدّ أن يتناقض، فيُحيل ما أوجب نظيره، ويوجب ما أحال نظيره؛ إذ كلامهم من عند غير الله، وقد قال الله تعالى: ﴿**وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلافًا كَثِيرًا**﴾[4]....»[5].

وهذا هو حال نفاة الصفات؛ لم يستندوا إلى كتابٍ ولا إلى سنّة ولا إلى إجماع، بل عارضوا برأيهم الفاسد ما تواتر عن الرسول ﷺ وأتباعه

---

(١) امبراطور الرومان في عهد النبيّ ﷺ.

(٢) الخبر طويل أخرجه البخاري ومسلم في صحيحيهما. (صحيح البخاري ـ ط السلفية ـ ١/١٦ ـ ١٧، ك بدء الوحي، باب رقم (٧). وصحيح مسلم ٣/١٣٩٣ ـ ١٣٩٧، ك الجهاد، باب كتاب النبيّ ﷺ إلى هرقل يدعوه إلى الإسلام).

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ٥٠ . وانظر درء تعارض العقل والنقل له ١/ ٥٢ ـ ٥٣.

(٤) جزء من الآية (٨٢) من سورة النساء.

(٥) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٣٠٥.

المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان[1].

أفلا تعجب من أقوام يتركون كتب النقل التي اتفق أهل العلم بالمنقولات على صحتها، ويتركون ما تواتر به النقل في كتب الحديث، بل ويعرضون عن نصوص الكتاب العزيز، ويحتكمون إلى عقولٍ قاصرة متفاوتة، لا سبيل لها إلى اليقين في عامّة المطالب الإلهيّة ـ كما اعترفوا هم أنفسهم بذلك[2].

فـ «يا ليت شعري! بأي عقلٍ يوزن الكتاب والسنة؟! فرضي الله عن الإمام مالك بن أنس حيث قال: «أو كلّما جاءنا رجلٌ أجدل من رجل تركنا ما جاء به جبريل إلى محمد ﷺ لجدل هؤلاء[3]»[4].

فعلى عقولكم العفاء فإنّكم ... عاديتم المعقول والمنقولا
وطلبتم أمرا محالا وهو إد ... راك الهدى لاتبتغون رسولا
وزعمتم أنّ العقـول كـفيلةٌ ... بالحقّ أين العقل كان كفيلا

---

(١) انظر منهاج السنّة النبوية لابن تيمية ٣/ ٣٤٤ ـ ٣٤٥.

(٢) نقل اعترافهم شيخ الإسلام ابن تيمية في الفتوى الحموية الكبرى ص ٣٥.

(٣) رواه أبو نعيم في حلية الأولياء ٦/ ٣٢٤. واللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة ١/ ١٤٤، برقم ٢٩٣، ٢٩٤. والبغدادي في الفقيه والمتفقه ١/ ٢٣١. وفي شرف أصحاب الحديث أيضًا ص ٥، رقم ٣. وابن بطة في الإبانة عن شريعة الفرقة الناجية ٢/ ٥٠٧ (ح: ٥٨٢). والذهبي في سير أعلام النبلاء ـ من طريق أبي نعيم ـ ٨/ ٩٩. كلهم أخرجوه بألفاظ متقاربة.
وسنده صحيح. (كذا قال الألباني في اختصاره لكتاب العلوّ للذهبي ص ١٤٠).
وقد أورده ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله ٢/ ١١٧. وأبي نصر السجزي في رسالته إلى أهل زبيد في الرد على من أنكر الحرف والصوت ص ٢٣٦. وقوام السنة الأصبهاني في الحجة في بيان المحجة ٢/ ٤٥٤ ـ ٤٥٥.

(٤) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٣٤.

وهو الذي يقضي فينقض حكمه عقلٌ ترون كليهما معقولا
وتراه يجزم بالقضاء وبعد ذا يلقى لديه باطلاً معلولا
لا يستقلّ العقل دون هداية بالوحي تأصيلاً ولا تفصيلا[1].

«ويكفيك دليلاً على فساد قول هؤلاء: أنّه ليس لواحد منهم قاعدة مستمرة فيما يحيله العقل، بل منهم من يزعم أنّ العقل جوّز وأوجب ما يدّعي الآخر أنّ العقل أحاله»[2]؛

فمنهم من يقول: إنّ العقل يوجب عليه التأويل في نصّ من النصوص، في حين يزعم الآخر أنّ العقل يحيله، وأنّ هذا التأويل باطل[3].

فليست العقول شيئًا واحدًا يُمكن لكلّ أحد الرجوع إليه حين الاختلاف، بل هي عقول كثيرة، فيها اختلاف وتباين وتضادّ، فما وافق عليه عقل هذا، قد لا يوافق عليه عقل الآخر، وما قبله هذا قد يردّه الآخر، لذلك امتنع تقديم المعقول على الأدلة الشرعيّة؛ إذ «المعاني المفهومة من الكتاب والسنّة لا تردّ بالشبهات، فتكون من باب تحريف الكلم عن مواضعه، ولا يُعرض عنها، فيكون من باب الذين إذا ذُكّروا بآيات ربّهم يخرّون عليها صُمّاً وعمياناً، ولا يُترك تدبّر القرآن، فيكون من باب الذين لا يعلمون الكتاب إلاّ أمانيّ»[4].

---

(١) من أبيات للحافظ ابن القيم رحمه الله أوردها في الصواعق المرسلة ٣/٩٧٨.
(٢) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٣٤.
(٣) انظر نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ـ مخطوط ـ ق ٣٢٤/أ ـ ٣٢٤/ب.
(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٣/ ٣٠٥.

فالصدق صفة لازمة من صفات الأدلّة الشرعيّة، لا تنفكّ عنها، ولا تختلف باختلاف أحوال النّاس.

والرجوع إلى الأدلة الشرعيّة، والتحاكم إليها ممكنٌ، وقد وقع فعلاً؛ حيث أمر الله تعالى عباده أن يردّوا ما تنازعوا فيه إلى الكتاب والسنّة؛ فقال جلّ وعلا: ﴿فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِيْ شَيْءٍ فَرُدُّوْهُ إِلَىْ اللهِ وَالرَّسُوْلِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُوْنَ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيْلاً﴾[1].

لذلك: فإنّ «تقديم المعقول على الأدلة الشرعيّة ممتنع متناقض، وأمّا تقديم الأدلة الشرعيّة فهو ممكن مؤتلف، فوجب الثاني دون الأول»[2].

فواجبٌ على كلّ مسلم أن ينقاد انقياداً تاماً لنصوص الكتاب والسنّة، وأن يُسلّم لها، وأن لا يُقدّم عليها قول أحدٍ كائناً من كان، ولا يعارضها برأي ولا هوى، ولا معقول ولا قياس، بل يتحاكم إليها عند التنازع والاختلاف، حتى تحصل له الطمأنينة، وينال السعادة، وينجو فلا يتخبّط ويقع في الشكّ والريبة والحيرة والافتراق.

المسألة الثالثة: «وهي تطبيق واقعيّ على اختلاف العقول، وتفاوتها، وتناقض أصحابها).

لقد احتكم المبتدعة إلى عقولهم، أو إلى عقول غيرهم القاصرة، فتلقّوا عنهم، وأخذوا منهم، وحكّموهم فيما وقع بينهم من تنازع، وفضّلوا طريقة الخلف على طريقة السلف؛ ظنّاً منهم أن طريقة السلف هي مجرّد الإيمان بألفاظ نصوص الصفات دون فقه لمعناها، ولافهم لمراد

---

(١) سورة النساء، جزء من الآية ٥٩.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية١/ ١٤٤.

الله ورسوله ﷺ منها، وأنّ طريقة الخلف تعتمد على استخراج معاني النصوص، وصرفها عن ظاهرها ـ الذي لا يليق بالله تعالى على حدّ زعمهم ـ إلى معنى آخر جمعوا له غرائب اللغات، واستعملوا أنواع المجازات، وتكلّفوا شتّى التكلفّات؛ التي هي بالألغاز والأحاجي أشبه منها بالهدى والبيان؛ فصرفوه إلى مستكرهات التأويل، وحرّفوه عن معناه الحقيقيّ إلى معنى آخر لا تؤيّده الحجة، ولا يُسعفه البرهان؛ نابذين الكتاب والسنّة وأقوال سلف الأمة؛ من الصحابة، والتابعين، وتابعيهم بإحسان وراء ظهورهم، زاعمين أنّ طريقة الخلف أعلم وأحكم.

وقد جمعوا بذلك بين جهلَيْن؛

١ ـ جهل بطريقة السلف؛ حيث كذبوا عليهم زاعمين أنّ مذهبهم التفويض.

٢ ـ وجهل وضلال بسبب تصويبهم طريقة الخلف، وتقديمها على طريقة الصحابة والتابعين.

فصار باطلهم مركّباً من عقل فاسد، وجهل بالسمع؛ فلا عقل ولا سمع.

فلمّا انبنى أمرهم على هاتين المقدّمتين الباطلتين، ولم يَنْبَنِ على العقل الصريح والنقل الصحيح وقعوا في الافتراق المذموم الذي هو مآل كلّ من صدف عن آيات الله تعالى وأعرض عنها..

ومن ينظر في كتب الفرق، والملل والأهواء والنحل، يجد العجب العجاب، ويتبيّن له مدى الاضطراب الذي وقعت فيه طوائف من هذه الأمّة نتيجة تحكيم عقولهم، أو الاحتكام إلى عقول الآخرين، والإعراض

عن نصوص الكتاب والسنّة في أكثر مسائل الاعتقاد، ولا حول ولا قوّة إلا بالله؛ إذ عامّة ما يذكرونه أقوالٌ فاسدة مخالفة للشرع والعقل، والناظر في كتبهم يبقى حائراً..

ورحم الله الإمام القدوة مُطَرِّفَ بنَ الشِّخِّير[1]، حيث قال: «لو كانت هذه الأهواء هوىً واحداً، لقال قائل: الحق فيه. فلمّا تشعّبت فاختلفت، عرف كل ذي عقل أن الحق لا يتفرّق»[2].

«وقد كان يجب ـ مع ما يدّعونه من معرفة القياس، وإعداد آلات النظر ـ أن لا يختلفوا كما لا يختلف الحُسَّاب، والمُسَّاح، والمهندسون؛ لأنّ آلاتهم لا تدلّ إلا على عددٍ واحد، وإلا على شكلٍ واحد، وكما لا يختلف حُذّاق الأطباء في الماء وفي نبض العروق؛ لأنّ الأوائل قد وقفوهم من ذلك على أمرٍ واحد، فما بالهم أكثر النّاس اختلافاً، لا يجتمع اثنان من رؤسائهم على أمرٍ واحدٍ في الدين..»[3].

ولا عجب.. فهذا شأن كلّ من أعرض عن الكتاب والسنّة؛ لابدّ أن يضطرب ويتناقض جزاءاً وفاقاً من ربّ العالمين، بسبب صدفه عن آيات الله، وإعراضه عنها وعن سنّة رسول الله ﷺ؛ ﴿فَلَمَّا زَاغُوا أَزَاغَ اللهُ قُلُوبَهُمْ﴾[4]، ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدِ اهْتَدَوا وَإِنْ تَوَلَّوْا فَإِنَّمَا هُمْ

(١) هو مطرف بن عبد الله بن الشخير، أبو عبد الله الحَرَشيّ العامريّ البصري. إمام، ثقة، حجّة، قدوة. مات سنة ست وثمانين، وقيل خمس وتسعين، وقيل غير ذلك.
(انظر: طبقات ابن سعد ٧/ ١٤١ ـ ١٤٧. وتذكرة الحفاظ للذهبي ١/ ٦٠. وسير أعلام النبلاء له ٤/ ١٨٧ ـ ١٩٥. وطبقات الحفاظ للسيوطي ص ٢٤).

(٢) أخرجه عنه أبو الفتح المقدسي بسنده في «الحجة على تارك المحجة»، رسالة دكتوراة مكتوبة على الآلة ـ رقم الترجمة ٢٩٣.

(٣) تأويل مختلف الحديث لابن قتيبة ص ١٣.

(٤) سورة الصف، جزء من الآية ٥.

فِيْ شِقَاقٍ﴾[1].

«ولهذا تجد هؤلاء الذين تتعارض عندهم دلالة العقل والسمع في حَيْرة وشكّ واضطراب؛ إذ ليس عندهم معقولٌ صريحٌ سالمٌ عن معارضٍ مقاوم، كما أنّهم في نفس المعقول الذي يُعارضون به السمع في اختلاف ورَيْب واضطراب»[2].

وقد ضرب شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله عدّة أمثلة واقعيّة في مسائل عقديّة، جرت بين علماء من أهل الكلام ومن الفلاسفة، تبيّن تناقضهم واختلافهم في المسألة الواحدة؛ فهذا يدّعي بعقله شيئاً، وذاك يدّعي بعقله شيئاً مخالفاً لهذا الذي ادّعاه الأول، وهكذا[3]...

ومن الأمثلة التي ضربها ـ رحمه الله :

* مسألة رؤية الله تعالى في الآخرة؛ حيث ذكر أنّ أكثر العقلاء يقولون: «نحن نعلم بالضرورة العقليّة امتناع رؤية مرئيّ من غير معاينة ومقابلة، ويقول طائفة من العقلاء: إنّ ذلك ممكن»[4].

ويريد بهذه الطائفة: الأشاعرة؛ إذ أنّ من مذهبهم: إثبات رؤية الله تعالى لا من جهة، ولا في مقابلة[5]، وهذا الكلام لا يتصوّر وقوعه إلاّ

---

(١) جزء من الآية ١٣٧، من سورة البقرة.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٧٢.

(٣) انظر كتب شيخ الإسلام التالية: مجموع الفتاوى ٢/ ٦٢، ٤/ ٥٠ ـ ٥٣، ١٦/ ٤٧٠. ومنهاج السنّة النبويّة ٣/ ٢٨٨، ٣٤٧. ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٤٥ ـ ١٥٥، ١٩٣، ٤/ ٢٧٨ ـ ٢٨٢، ٥/ ٢٤٣ ـ ٢٤٥، ٦/ ٢٢١ ـ ٢٢٢، ٧/ ٤١ ـ ٤٣. ونقض تأسيس الجهميّة ـ مطبوع ـ ١/ ٤٧٥. والفتاوى المصرية ٦/ ٤٢٨.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٥٧. ومنهاج السنّة النبوية له ٣/ ٣٤٢ ـ ٣٤٨.

(٥) انظر: الاعتقاد والهداية للبيهقي ص ٨٠. والمطالب العالية للرازي ٢/ ٨٢ ـ ٨٨. وشرح السنوسيّة الكبرى للسنوسي ص ٣٠٨ والعقائد النسفيّة للنسفي ص ٢٩.

ضعيف العقل.

وقد عدّ الأشعرية «الرؤية بلا جهة» إحدى المشكلات التي صادفتهم: يقول أحد علمائهم[1] معدّداً مشكلات التوحيد: «ومشكلات التوحيد أربعة: موجودٌ بلا مكان، ورؤية بلا جهة، وكلام ليس بحرف ولا صوت. والجهات ست: فوق، وتحت، ويمين، وشمال، وأمام، وخلف؛ فالمولى سبحانه وتعالى ليس في واحدة من هذه الجهات، ولا في جميعها. والله أعلم»[2].

ولو أنّه وطائفته اتبعوا الكتاب والسنّة، وداروا مع النصّ حيث دار، ووقفوا معه حيث وقف لما واجهتهم هذه المشكلات ولا غيرها..

* ونفاة الصفات ـ كما ذكر شيخ الإسلام رحمه الله ـ لم يتّفقوا على مقدّمة بعينها يبنون النفي عليها؛ فتراهم «يشتركون في النفي كاشتراك المشركين وأهل الكتاب في تكذيب الرسول ﷺ، واشتراك أهل البدع في مخالفة الحديث والسنّة، ومأخذ كلّ فريق غير مأخذ الآخر»[3].

ويؤكّد شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع أخرى أنّ كلّ طائفة تدّعي أنّ العقل يدلّ على صحّة مذهبها[4]، وعلى وقوع التناقض بين أتباع كلّ طائفة بعينها، ممّن اتّبعوا عقولهم، ويذكر منهم:

---

(١) كُتب على الغلاف: تأليف العالم العلامة المسمى ولد عدلان؛ من الأقطار السودانيّة. ولم أقف على اسمه كاملاً، ولا ترجمته.

(٢) جامع زبد العقائد التوحيدية في معرفة الذات الموصوفة بالصفات العالية لابن عدلان ص١١.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٦/ ١٨٤. وانظر: المصدر نفسه ١/ ١٩٣، ٦/ ١٩١. ومجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٢٨٩ ـ ٢٩٠.

(٤) انظر نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ـ مخطوط ـ ق ٢١٣/أ.

١ ـ المتفلسفة والمتكلّمين المخالفين للكتاب والسنّة؛ فقد وقع التناقض بينهم في أقوالهم أنفسهم؛ فتراهم يحتجّون «بالحجّة التي يزعمون أنّها برهان باهر، ثمّ في موضع آخر يقولون: إنّ بديهة العقل يُعلم بها فساد هذه الحجّة»[١].

٢ ـ أتباع طوائف أهل الكلام يُحدثون من الحجج العقليّة على قول متبوعهم ما لم تكن عند متبوعهم، فيكونون ـ بزعمهم ـ قد تبيّن لهم من العقليّات النّافية، ما لم يتبيّن لمتبوعهم»[٢].

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله ـ في الوجه التاسع من أوجه رده على القانون الكلي: «القول بتقديم الإنسان لمعقوله على النصوص النبويّة قولٌ لا ينضبط؛ وذلك لأنّ أهل الكلام والفلسفة الخائضين المتنازعين فيما يسمّونه عقليّات، كلّ منهم يقول: إنّه يعلم بضرورة العقل، أو بنظره ما يدّعي الآخر أنّ المعلوم بضرورة العقل، أو بنظره نقيضه»[٣].

حيرة كبار علماء أهل الكلام، وشكهم وتخبّطهم، ورجوع بعضهم: دليل على اختلاف العقول، وتفاوتها، وتناقض أصحابها:

من أجل هذا التخبّط والتناقض والاضطراب: ترى الحاذق والمنصف منهم:

يعترف في نهاية المطاف، وآخر العمر بالحيرة والشكّ؛ إذ لم يجد في

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/٣٢٦. وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/٥١. ومنهاج السنة النبوية له ٣/٢٨٨.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/٢٤٧ ـ ٢٤٨. وانظر مجموع الفتاوى له ٤/٥٢.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/١٥٦.

الاختلافات التي نظر فيها وناظر فيها ما هو حقّ محض، وعرف أنّه على شفا جرف هار؛ فيقرّ على نفسه، وعلى بني بدعته بالضلال، أو يتوب من أقواله عند الموت، أو قبل الموت، ويرجع عنها، ويهرع إلى أبواب السلف الصالح يطرقها، فراراً من الكلام وأهله، ويصرّح بأنّ مذهب أهل السنّة ودين عجائزهم هو الحقّ الذي لا حقّ غيره، وينصح تلامذته بالابتعاد عن علم الكلام، والالتزام بمذهب السلف الصالح..

وهؤلاء ـ الذين رجعوا، أو شهدوا على أنفسهم وعلى من سار في ركابهم بالضلال، أو اضطرتهم الحيرة التي وقعوا فيها، والشكّ الذي انتابهم إلى التصريح، أو التلميح بضياع عمرهم دونما فائدة جَنَوْها، أو معلومة نافعة استفادوها ـ كثيرون جداً، لا يحتمل هذا الموضع ذكرهم..

وإن كانت الحاجة تدعو إلى ذكر بعضهم؛ لما في أقوالهم واعترافاتهم من عبرةٍ وعظة لمن يسلك مسلكهم، ممّن تنفعهم التوبة إن تابوا، وتنفع متبوعيهم إن رأَوْهم عادوا إلى رشدهم، وسلكوا طريق الحقّ والصواب..

وسأكتفي ههنا بذكر أربعة نماذج من كبار علماء أهل الكلام الذين أصابتهم الحيرة، وأيقنوا أنّهم على خطأ، وشهدوا على أنفسهم بالضلال..

فمنهم:

١ ـ أبو المعالي الجويني (ت ٤٧٨ هـ):

يُعتبر من أقطاب الأشاعرة وأساطينهم.. وهو أوّل من أفسد في مذهبهم؛ بما أدخله فيه من أصول المعتزلة[1].

ألّف المؤلّفات العديدة، وخصّ علم الكلام بأوفر الحظّ والنصيب..

---

(١) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١/ ٤٢٤. ومجموع الفتاوى له ١٢/ ٢٠٣.

وملأ كتبه بتأويل النصوص الشرعيّة المتعلّقة بالصفات، مدّعياً تعارضها مع العقل..

وقد صارت كتبه مرجعاً أساسياً لمذهب الأشاعرة، وعمدةً لمن أتى بعده منهم..

في آخر حياته وقع في الحيرة والشك.. **ولذلك قصّة:**

سُئل في إحدى المرّات عن قوله تعالى: ﴿**الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى**﴾[1]، فقال: كان الله قبل العرش، ولم يتجدّد له بالعرش حال، فهو الآن على ما عليه كان.. وجعل يتخبّط في الكلام وينفي علوّ الله على عرشه.

وكان الحافظ أبو جعفر الهَمَذاني[2] في مجلسه، فقام، وقال يا أستاذ! دعنا من ذكر العرش، وأخبرنا عن هذه الضرورة التي نجدها في قلوبنا: ما قال عارف قطّ يا الله، إلا قبل أن يتحرّك لسانه قام من باطنه قصد لا يلتفت يمنة ولا يسرة يقصد الفوق، ويطلب العلوّ، فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟ هل عندك من حيلة فبيّنها نتخلّص من الفوق..

فصرخ الجويني، وضرب رأسه، وخرق ما كان عليه، وصاح: الحيرة الحيرة، والدهشة الدهشة.. وكان يقول بعدها: حيّرني الهمذاني حيّرني[3].

---

(١) الآية (٥) من سورة طه.

(٢) هو محمد بن الحسن بن محمد بن عبد الله الهمذاني إمام حافظ ثبت زاهد رحّالة. كان من أئمة أهل الأثر. ولد بعد الأربعين وأربعمائة. وتوفي سنة ٥٣١هـ.
(انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٠/١٠١ ـ ١٠٢. وشذرات الذهب لابن العماد ٤/٩٧).

(٣) انظر من كتب ابن تيمية: نقض تأسيس الجهمية ـ مخطوط ـ ق ١٥/ أ ـ ب، مطبوع ـ ١/١٢٨. والاستقامة ١/١٦٧. والفتاوى ٣/٢٢١، ٤/٤٤ ـ ٤٥، ٦١. والجواب =

فالهمذاني تكلّم بلسان جميع بني آدم، وأخبر أنّ العرش والعلم باستواء الله عليه إنّما أُخذ من جهة الشرع وخبر الكتاب والسنّة..

أمّا العلوّ فإنّ الفطر كلّها تُقرّ بأنّ معبودها ومدعوّها فوق، فتتوجّه إليه تعالى نحو العلوّ عند النوازل والشدائد والدعاء والرغبات، لاتلتفت يمنةً ولا يسرة؛ فـ «الله قد فطر العباد عربهم وعجمهم على أنّهم إذا دعوا الله توجّهت قلوبهم إلى العلوّ لا يقصدونه تحت أرجلهم»[1].

فهو أمرٌ ضروري فطري نجده في قلوبنا ـ نحن وجميع الخليقة، لم نستفده من مجرّد السمع..

فكيف ندفع هذه الضرورة عن قلوبنا؟!

فما زاده الجويني على قوله: الحيرة الحيرة والدهشة الدهشة..

وقد تأثّر الجويني بهذه الحادثة، وبقي متحيّراً زمناً..

وقد ثبت ذلك بنقل العدول عنه؛ كما أخبر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[2]..

فكانت تلك الحادثة سبباً في رجوعه عن معتقده الباطل.

وصار يذمّ علم الكلام ويقول: «أكثر النّاس شكّاً عند الموت أصحاب الكلام..»[3].

= الفاصل ص ٢٩٥ ـ ضمن مجلة البحوث الإسلامية العدد ٢٩ ـ ونقض المنطق ص ٥٢. وانظر أيضاً: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٤٧٥، ٤٧٧. والعلوّ له ص١٨٨ ـ ١٨٩. وطبقات الشافعيّة للسبكي ٥/ ١٩٠.

(١) الجواب الفاصل بتمييز الحق من الباطل لابن تيمية ص ٢٩٥ ـ ضمن مجلة البحوث الإسلامية، العدد ٢٩. وانظر نقض المنطق له ص ٥٢.

(٢) انظر نقض تأسيس الجهميّة ـ مطبوع ـ ١/ ١٢٨.

(٣) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ١٥. والتسعينية له ص ٢٥١.

وينهى أصحابه وتلاميذه عن الاشتغال بعلم الكلام قائلاً لهم: «يا أصحابنا لاتشتغلوا بالكلام! فلو أنّي عرفت أنّ الكلام يبلغ بي إلى ما بلغ ما اشتغلت به»[1].

ولمّا حضرته الوفاة قال: «لقد خضت البحر الخضمّ، وخلّيت أهل الإسلام وعلومهم، ودخلت في الذي نهوني عنه. والآن إن لم يتداركني ربي برحمته فالويل لابن الجويني. وها أنذا أموت على عقيدة أمّي ـ أو قال ـ عقيدة عجائز نيسابور»[2].

وحين دخل تلاميذه عليه يعودونه في مرضه الذي مات فيه، أُقْعِد، ثمّ قال لهم: «اشهدوا عليّ أني قد رجعت عن كلّ مقالة قلتها أُخالِف فيها ما قال السلف الصالح»[3].

«وهذا القول من إمام الحرمين شاهد صدق على فساد استخدام منطق اليونان في المطالب اليقينيّة، واتخاذه أصلاً في الحجة والبرهان، وأنّ المنهج الحق هو ما كان عليه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، ومن سلك سبيلهم من أهل العلم والعرفان»[4].

وهكذا تاب الجويني قبل موته، والله يقبل التوبة عن عباده سبحانه،

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ٧٣. ونقض المنطق له ص ٦١. وانظر: تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ٨٥. والمنتظم له ٩/ ١٩. والعلوّ للذهبي ص ١٨٨. وصون المنطق والكلام للسيوطي ص ١٨٤. وطبقات الشافعيّة للسبكي ٥/ ١٨٦.

(٢) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥/ ٢٦٩. وانظر: مجموع الفتاوى له ٤/ ٧٣. ودرء تعارض العقل والنقل له ٨/ ٤٧. ونقض المنطق له ص ٦١. وانظر أيضاً: تلبيس إبليس لابن الجوزي ص ٨٤ ـ ٨٥. والمنتظم له ٩/ ١٩. وطبقات الشافعيّة للسبكي ٥/ ١٩١. وسير أعلام النبلاء للذهبي ١٨/ ٤٧١. وصون المنطق والكلام للسيوطي ص ١٨٤.

(٣) العلوّ للذهبي ص ١٨٨. وسير أعلام النبلاء له ١٨/ ٤٧٤.

(٤) قاله محقق كتاب سير أعلام النبلاء ١٨/ ٤٧١.

ويعفو عن السيّئات بمنّه وكرمه.

وبقي كلامه في مصنّفاته فتنة لمن نظر فيها..

غفر الله لنا وله، وعفا عنّا وعنه.

ومن تأمّل كلام هذا الرجل الذي طبّقت شهرته الآفاق، تبيَّن له منه أمور:

الأوّل: لقد اتّضح للجويني خطأ ما كان عليه، فلم يعد له في الاعتقادات التي تُخالف معتقد السلف أدنى ثقة.

الثاني: صرّح الجويني أنّ التعمّق في النظر، ومعارضة النصوص الشرعيّة بالمعقولات مقتضٍ للويل والهلاك.

الثالث: جزم بصحّة اعتقاد العجائز، وأنّه مقتضٍ للفوز والنجاة.

الرابع: فضّل حالة العجائز ـ اللواتي سلمْنَ من الخوض في العقليّات، وبقينَ على فطرتهنّ التي فطرهنّ الله عليها؛ فلم تُمسخ، ولم تُشوه، ولم يدخلها الشك والارتياب ـ على حاله، ومعتقدهنّ على معتقده، وتمنّى أن يموت على معتقدهنّ.

وما هذا إلا لأنّه أدرك خطأ ما هو عليه، وفساد مذهبه الذي أفنى عمره في السعي بين يديه..

٢ ـ أبو حامد الغزالي (ت ٥٠٥هـ):

كانت تغلب على الغزالي غريزة التوقان إلى تحصيل المعارف، والشغف إلى العبّ من العلوم، دون تركيز منه على نوعيّتها، أو تفريق منه بين صحيحها وسقيمها، أو انتباه إلى مخالفتها لمعتقد السلف الصالح

رحمهم الله..

فقد تتلمذ على يد الجويني، وأخذ عنه أصول مذهب الأشاعرة ممزوجة بما أدخله الجويني عليها من اعتزاليات..

ثمّ أخذ في قراءة كتب الفلاسفة.. فضمّ إلى معارفه ما حوته كتب الفلاسفة من أباطيل..

والخطأ الأكبر الذي وقع فيه: أنّه لم يُحصّن نفسه بنصوص الوحي؛ فالرجل لم يكن ذا خبرة بـ (قال الله...) (قال رسول الله ﷺ...)[1]، بل كان من أبعد النّاس عن معرفة السنّة؛ فليس عنده بضاعة حديثيّة، ولا له خبرة بطريقة الصحابة ومن اتبعهم بإحسان..

وقد أقرّ على نفسه بذلك، فقال: «أنا مزجيّ البضاعة في الحديث»[2].

لذلك ضلّ عن طريق الحقّ، وتخبّط..

وقد كان صاحب همّة، والفِرَق في زمنه كثيرة، فلم يدع فرقة ولا مذهباً من المذاهب إلا وتوغّل فيه..

يقول عن نفسه في أحد كتبه ـ في كلام طويل ـ أبان فيه عن تخبّطه، واتّباعه لكلّ ناعق، وسلوكه مسلك الفرق الضالّة؛ كالفلاسفة والباطنيّة والصوفيّة: «ولم أزل في عنفوان شبابي، منذ راهقت البلوغ قبل بلوغ العشرين إلى الآن وقد أُناف على الخمسين، أقتحم لجّة هذا البحر العميق، وأخوض غمرته خوض الجسور، لا خوض الجبان الحذور، وأتوغّل في كلّ مُظلمة، وأتهجّم على كلّ مشكلة، وأتقحّم كلّ ورطة،

(١) انظر نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ـ مخطوط ـ ق ٢٨٩/ أ ـ ب.

(٢) قال ذلك في كتابه «قانون التأويل» ص ١٦.

وأتفحّص عن عقيدة كلّ فرقة، وأستكشف أسرار مذهب كلّ طائفة؛ لأميّز بين محقّ ومبطل، ومتسنّن ومبتدع. . .»[1].

وقد تَرَكَتْ عنده هذه الفرق رواسب لم يستطع التخلّص منها:

فالفلاسفة مثلاً: بقيت بصماتهم واضحة على كلامه؛ فهو بعد أن سلك مسلكهم، اتّضح له خطأ ما هم عليه، فتركهم، وخرج من بينهم، وردّ عليهم، وصار يكفّرهم، ومع ذلك بقي كلامه ممزوجاً بكثير من كلامهم[2].

يقول عنه تلميذه ابن العربي[3]: «شيخنا أبو حامد دخل في بطون الفلاسفة، ثمّ أراد أن يخرج منهم فما قدر»[4].

ويعود السبب في ذلك إلى إقباله بشغف على هذه العلوم، والعبّ منها بنهم، مع ترك الاهتداء بنصوص الوحي، التي من استمسك بها لا يضلّ ولا يشقى؛ لذلك تشرّب قلبه تلك العلوم الباطلة، ثمّ حاول الانفكاك عنها، فما وجد إلى ذلك سبيلاً.

ورحم الله شيخ الإسلام ابن تيمية رحمة واسعة: لقد أوصى تلميذه البارّ الحافظ العلامة ابن القيّم بألاّ يجعل قلبه كالسفنجة أمام الإيرادات والشبهات، حتى لا تنقدح فيه، فلا ينضح إلا بها.

يقول الحافظ ابن القيم رحمه الله في ذلك: «قال لي شيخ الإسلام

---

(١) المنقذ من الضلال للغزالي ص ٢٤ ـ ٢٥. وانظر المصدر نفسه ص ٢٥ ـ ٢٧.

(٢) انظر بغية المرتاد لابن تيمية ص ٢٧٩.

(٣) تقدمت ترجمته ص ١٥٨.

(٤) كتاب الصفدية لابن تيمية ١/ ٢١١. ودرء تعارض العقل والنقل له ١/ ٥. وانظر سير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/ ٣٢٧.

رضي الله عنه ـ وقد جعلت أورد عليه إيراداً بعد إيراد: لا تجعل قلبك للإيرادات والشبهات مثل السفنجة فيتشرّبها، فلا ينضح إلا بها، ولكن اجعله كالزجاجة المصمتة تمرّ الشبهات بظاهرها، ولا تستقرّ فيها، فيراها بصفائه، ويدفعها بصلابته، وإلا فإذا أُشْرِبْتَ قلبك كلّ شبهة تمرّ عليك صار مقراً للشبهات».

وقد عقّب الحافظ ابن القيم على ذلك بقوله: «فما أعلم أنّي انتفعت بوصيّة في دفع الشبهات كانتفاعي بذلك»[1].

هذا مع أنّ الحافظ ابن القيم رحمه الله كان عالماً بالكتاب والسنّة، مُتَبحِراً فيهما، أفنى عمره في دراستهما. فكيف يكون حال من عدل عنهما، وانشغل بغيرهما من العلوم التي تُعارضهما، وتنهى عن اتّباعهما!!!.

ورغم إحاطة الغزالي بعلوم أكثر الطرق والمذاهب، إلاّ أنّه لم يُحصّل مقصوده، ولم يصل إلى مبتغاه، ومرجع ذلك إلى إعراضه عن منهج السلف الصالح، وعدوله عن علوم الكتاب والسنّة.

وبعد إكثاره التنقّل والتحوّل، حطّت به عصا التسيار، وانتهت به إلى حيث انتهت بأسلافه؛ إلى الحيرة والشكّ، والوقوع في التذبذب..

ثمّ تبيّن له فساد ما هو عليه؛ فاعترف بما في علم الكلام من الشرّ، فألّف في ذلك كتابه «إلجام العوام عن علم الكلام»[2]؛

ومما قاله فيه: «إنّ الصحابة رضوان الله عليهم كانوا محتاجين إلى

(١) انظر كلام شيخ الإسلام، وتعقيب ابن القيم عليه في مفتاح دار السعادة لابن القيم ١/ ١٤٠.

(٢) انظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية ٤/ ٧٢. والاستقامة له ١/ ٨٠ ـ ٨١.

محاجّة اليهود والنصارى في إثبات نبوة محمد ﷺ، فما زادوا على أدلة القرآن شيئاً، وما ركبوا ظهر اللجاج في وضع المقاييس العقليّة، وترتيب المقدمات؛ كلّ ذلك لعلمهم بأنّ ذلك مثار الفتن، ومنبع التشويش، ومن لا يقنعه أدلة القرآن، لا يقمعه إلا السيف والسنان، فما بعد بيان الله بيان»[1]..

وقد أخذ الغزالي رحمه الله في آخر مراحل حياته يشتغل في حفظ القرآن، وقراءة الحديث، ومجالسة أهله؛ فقرأ الصحيحين[2] وغيرهما؛ كما حكى ذلك عنه تلميذه عبد الغافر الفارسي[3].

فـ «كانت خاتمة أمره إقباله على حديث المصطفى ﷺ ومجالسة أهله، ومطالعة الصحيحين»[4].

وقد بقيت كتبه بما تحويه من بلايا، وما تشتمل عليه من أضرار على العقل والروح منتشرة بين النّاس..

وهي كتب ينبغي التحذير منها؛ لمخالفتها لطريقة السلف الصالح؛

(١) إلجام العوام عن علم الكلام للغزالي ص ٨٩ ـ ٩٠.

(٢) انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/٣١٨، ٣٢٥ ـ ٣٢٦، ٣٣٤. وطبقات الشافعيّة للسبكي ٦/١٩٧.

(٣) هو عبد الغافر بن إسماعيل بن عبد الغافر الفارسي. صاحب كتاب تاريخ نيسابور، والمفهم في شرح صحيح مسلم. له باع في الحديث واللغة والأدب. توفي سنة ٥٢٩هـ. (انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ٢٠/ ١٦ ـ ١٨. وشذرات الذهب لابن العماد ٤/ ٩٣).

(٤) سير أعلام النبلاء للذهبي ١٩/ ٣٢٥ ـ ٣٢٦. والبداية والنهاية لابن كثير ١٢/ ١٧٤. وطبقات الشافعية للسبكي ٤/ ١١١. وانظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥/ ٢٦٩. ودرء تعارض العقل والنقل له ١/ ١٦٢، ٦/ ٢١٠. ومجموع الفتاوى له ٤/ ٧٢. ونقض المنطق له ص ٦٠.

أهل السنّة والجماعة رحمهم الله..

وما أدقّ عبارة الإمام أبو عمرو بن الصلاح[1] التي قالها فيه وفي تواليفه، ونقلها عنه شيخ الإسلام ابن تيمية بقوله: «ولهذا كان الشيخ أبو عمرو بن الصلاح يقول ـ فيما رأيته بخطه: أبو حامد كثُر القول فيه ومنه. فأمّا هذه الكتب ـ يعني المخالفة للحقّ ـ فلا يُلتفت إليها. وأمّا الرجل فيُسكت عنه، ويُفوّض أمره إلى الله»[2].

ولكن: رغم تلبّس الغزالي رحمه الله بعلم الكلام، وغرقه في لُججه، إلا أنّه اعترف بمضارّه في أثناء انشغاله به؛ يقول في كتابه «إحياء علوم الدين» حاكياً عن مضارّ علم الكلام: «فأمّا مضرّته: فإثارة الشبهات، وتحريف العقائد، وإزالتها عن الجزم والتصميم، وذلك ممّا يحصل بالابتداء، ورجوعها بالدليل مشكوك فيه، ويختلف فيه الأشخاص. فهذا ضرره في اعتقاد الحق. وله ضرر في تأكيد اعتقاد البدعة، وتثبيتها في صدورهم، بحيث تنبعث دواعيهم، ويشتدّ حرصهم على الإصرار عليه، ولكن هذا الضرر بواسطة التعصب الذي يثور من الجدل»... إلى أن قال: «وهذا إذا سمعته من محدث أو حشوي ربما خطر ببالك أنّ الناس أعداء ما جهلوا، فاسمع هذا ممّن خبر الكلام، ثم قاله بعد حقيقة الخبرة، وبعد التغلغل فيه إلى منتهى درجة المتكلمين»[3].

---

(١) هو الإمام الحافظ أبو عمرو عثمان بن عبد الرحمن بن عثمان الكردي، المعروف بابن الصلاح. له تصانيف كثيرة، منها: علوم الحديث. توفي سنة ٦٤٣هـ.
(انظر: تذكرة الحفاظ للذهبي ٤/ ١٤٣٠ ـ ١٤٣٣. وسير أعلام النبلاء له ٢٣/ ١٤٠ ـ ١٤٤).

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٤/ ٦٥.

(٣) إحياء علوم الدين للغزالي ١/ ١٦٤ ـ ١٦٥.

فهذه شهادة عالم بالكلام، متبحّر فيه، غارق في لججه، فيها عظة للمتعظ، وعبرة للمعتبر؛ «وشهد شاهد من أهلها».

٣ ـ الشهرستاني (ت ٥٤٨هـ):

وهو واحدٌ ممّن «كثر في باب الدين اضطرابهم، وغَلُظَ عن معرفة الله حجابهم»[١]..

برع في علم الكلام، وصنّف كتباً كثيرة فيه..

ولكنه انتهى ـ كنهاية أسلافه ـ إلى الحيرة والاضطراب، وأخبر أنّه لم يجد عند الفلاسفة والمتكلّمين إلاّ الحيرة والندم..

وقد أخبر عن نفسه بما انتهى إليه أمره فقال في مقدمة كتابه «نهاية الإقدام في علم الكلام»: «أمّا بعد: فقد أشار إليّ من إشارته غنم، وطاعته حتم أن أجمع له مشكلات الأصول، وأحلّ له ما انعقد من غوامضها على أرباب العقول، لحسن ظنّه بي أنّي وقفت على نهايات النظر، وفزت بغايات مطارح الفكر. ولعلّه استسمن ذا ورم، ونفخ في غير ضرم، لعمري:

لقد طُفت في تلك المعاهد كلّها ... وسيّرت طرفي بين تلك المعالم
فلم أرَ إلا واضعاً كفّ حائرٍ ... على ذِقَنٍ أو قارعاً سنّ نادم»[٢]

---

(١) الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ١٤.

(٢) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٣.

وقد نقل عنه شيخ الإسلام ابن تيمية هذا الإقرار والاعتراف في عدد من مصنّفاته.

(انظر: منهاج السنّة النبوية ٥/ ٢٦٩ ـ ٢٧٠. ومجموع الفتاوى ٤/ ٧٣. والفتوى الحموية الكبرى ص ١٤. ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٩، ٧/ ٤٠١ ـ ٤٠٢. ونقض المنطق ص ٦١ ـ ٦٢).

=

فقد أخبر الواقف على نهاية إقدام الفلاسفة وعلماء الكلام بعد أن طاف في معاهدهم التي تدرّس علومهم، بما انتهى إليه أمرهم؛ لقد وقعوا في الحيرة والشكّ، فوضعوا أكفّهم على أذقانهم، وقرعوا أسنانهم ندماً على ما أضاعوا من حياتهم، نتيجة اشتغالهم فيما لاطائل تحته، ولا نفع يُرتجى من ورئه.

وبعد أن أقرّ على نفسه وعلى زملائه بالحيرة والاضطراب، أمر من يقرأ كلامه أن يبتعد عن القيل والقال، وأن يأخذ بدين العجائز ـ كما فعل سلفه الجويني، فقال: «... فعليكم بدين العجائز، فهو من أسنى الجوائز»[1].

ففضّل دين العجائز والأعراب والصبيان في الكُتّاب؛ دين الفطرة التي لم تُشوّه، ولم تُمسخ، ولم تُلوّث، ولم يدخلها الشك والارتياب[2]،

= وانظر أيضا من تصانيف غيره: الصواعق المرسلة لابن القيم ١/١٦٦. وإيثار الحق على الخلق للمرتضى اليماني ص ٨. وروح المعاني للآلوسي ٣/ ٢١٤.

أمّا البيتان اللذان أوردهما الشهرستاني في كتابه، فلم ينسبهما إلى أحد. ويُظنّ أنّهما لغيره:

فابن خلكان في وفيات الأعيان (٤/ ٢٧٤): أشار إلى أنّهما قد يكونا من شعر أبي بكر محمد بن باجة الأندلسي، المعروف بابن الصائغ.

وكان قد أشار قبل هذا في المصدر نفسه (٢/ ١٦١) ـ ترجمة ابن سينا ـ إلى أنهما من شعر ابن سينا ـ فيما يُظنّ، لا جزماً ـ، وتبعه على ذلك طاش كبرى زاده في مفتاح السعادة ١/ ٢٩٩.

(١) نهاية الإقدام في علم الكلام للشهرستاني ص ٤.

(٢) فإنّ الله تبارك وتعالى فطر عباده على الحقّ؛ ففطرهم على الإقرار بعلوّه كما فطرهم على الإقرار بربوبيّته..

والرسل صلوات ربي وسلامه عليهم بُعثوا بتكميل الفطرة وتقريرها لا بتحويل الفطرة وتغييرها؛ لذلك كان دين العجائز والصبيان هو دين الفطرة. =

على ما أفنى عمره في تحصيله، وضيّع زهرة شبابه في تتبّعه، وما ذلك إلاّ لأنّه أدرك أنّ علم الكلام لا يجلب إلا الحيرة والتناقض والارتياب..

٤ ـ الرازي (ت ٦٠٦هـ):

يُعدّ الرازي أحد الذين أرسوا قواعد المذهب للأشعري، وقعّدوا أصوله، وساعدوا على نشره في جميع البلدان..

وقد أدخل على هذا المذهب الكثير من آراء الفلاسفة والمعتزلة؛ فهو المفسد الثاني في مذهب الأشاعرة بعد الجويني.

كان متحيّرًا في كتاباته، متذبذبًا في مناظراته؛ ينصر قولاً في موضع، ثمّ يردّ عليه في موضع آخر، ويرجّح قول المتفلسفة تارة، وقول المتكلّمة أخرى، وتارة يحار ويقف؛ كما ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله[1].

وقد اطلعتُ على كثير من كتبه فوجَدْتُ مصداق ما قاله شيخ الإسلام رحمه الله؛ إذ تذبذبه وتردّده وتناقضه ممّا لا ينتطح عليه عنزان؛ تراه يبني ثمّ يهدم، ينصر قولاً للجهميّة والمعتزلة في بعض المواضع ثمّ ينقض القول نفسه في الكتاب نفسه، بل وبعد عدة صفحات من الموضع الأول. وتراه منتصرًا للأشعريّة في موضع، ثمّ تجده حربًا عليهم في آخر. ومن يراجع كتبه؛ سيّما المطالب العالية، والمباحث المشرقية، يجد العجب العجاب.

= وفي ذلك يقول أمير المؤمنين عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه: (عليك بدين الأعراب والصبيان في الكُتّاب). (انظر الجواب الفاصل لابن تيمية ص٣٠٥).

(١) انظر من كتب شيخ الإسلام: الفرقان بين الحقّ والباطل ص ٨٤. والصفدية ٢/١٠٢. وشرح حديث النزول ص ١٧٥ ـ ١٧٦. ودرء تعارض العقل والنقل ٣/٨٨. ونقض تأسيس الجهمية ـ مطبوع ـ ١/١٢٢ ـ ١٢٣.

وقد صدق عليه قول الشاعر[1]:

يومًا يمانٍ إذ لاقيت ذا يَمَنٍ وإن لقيت معدّيا فعَدْناني

وقد استقرّ عنده أنّ العقل لا سبيل له إلى اليقين في المطالب الإلهيّة، ولكنّه رغم ذلك شمّر وخاض..

يقول في «المطالب العالية» عند كلامه على حقيقة الجسم: «ومن خاض في تلك المسألة، وعرف قوّة الدلائل من الجانبين، علم أنه لا حاصل عند العقل إلا الحيرة والدهشة، والأخذ بالأولى والأخلق.. فما ظنّك بالعقل عند العروج إلى باب كبرياء الله تعالى، وعندما يحاول الخوض في البحث عن كنه عزّته وصمديّته وصفات جلاله وإكرامه من علمه وقدرته وحكمته»[2].

ويقول في موضع آخر: «إنه لا حاصل عند العقول إلا الإقرار بإثبات الكمال المطلق له[3]، وتنزيه النقائص بأسرها عنه[4]، على سبيل الإجمال. أمّا سبيل التفصيل فذاك ليس من شأن القوة العقليّة البشريّة»[5].

وقد ذكر في موضع ثالث أنّ العقل لو خاض في التفصيل لتحيّر وتخبّط ولم يقدر على الخلاص[6].

---

(١) من أبيات للشاعر عمران بن حطّان؛ أحد شعراء الخوارج.
انظر: تاريخ الإسلام للذهبي ٣/ ٢٨٥. وشعر الخوارج للدكتور عبد الرازق حسين ص١٣٢.

(٢) المطالب العالية للرازي ١/ ٤٤. وانظر المصدر نفسه ١/ ٤٣، ٤٨.

(٣) أي لله جلّ وعلا.

(٤) هكذا.. والصواب: تنزيهه عن النقائص.

(٥) المطالب العالية للرازي ١/ ٤٩.

(٦) انظر المصدر نفسه ١/ ٤٣.

بيد أنّ هذا الكلام صار حجّة عليه؛ لأنّه لم يتّبع أحسنه، فهو واقع فيما نَهَى عنه؛ يخوض في التفاصيل؛ فيثبت لله ما يرتئيه عقله، وينفي عنه ما يُحيله..

لذلك أدركته الحيرة، وتناوشته الوساوس، وملكت عليه التناقضات نفسه..

ولمّا وصل إلى ما وصل إليه .. وتنبّه في نهاية المطاف إلى أنّ شمس العمر قد أزفت على الغروب، ولمّا يجني من حياته سوى القيل والقال، أدرك خطأ ما هو عليه، وعلم أنّ عقليّاته التي يقتفي أثرها لا تحقّق العلم لا عقلاً ولا نقلاً، وتفطن إلى أنّ الحق والصواب في الاعتصام بالشريعة، فأنشد يقول:

نهاية إقدام العقول عقال ... وأكثر سعي العالمين ضلال
وأرواحنا في وحشة من جسومنا ... وحاصل دنيانا أذى ووبال
ولم نستفد من بحثنا طول عمرنا ... سوى أن جمعنا فيه قيل وقالوا

وقال: «لقد تأملت الطرق الكلاميّة، والمناهج الفلسفيّة، فما رأيتها تشفي عليلاً، ولا تروي غليلاً. ورأيت أقرب الطرق طريقة القرآن، اقرأ في الإثبات: ﴿ **الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَىٰ** ﴾[1]، ﴿**إِلَيْهِ يَصْعَدُ الْكَلِمُ الطَّيِّبُ وَالْعَمَلُ الصَّالِحُ يَرْفَعُهُ**﴾[2]، واقرأ في النفي: ﴿**لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ** ﴾[3]، ﴿**وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا**﴾[4] ﴿ **هَلْ تَعْلَمُ لَهُ**

(١) الآية (٥) من سورة طه.
(٢) جزء من الآية (١٠) من سورة فاطر.
(٣) الآية (١١) من سورة الشورى.
(٤) جزء من الآية (١١٠) من سورة طه.

سَمِيًّا﴾[1] . ومن جرّب مثل تجربتي، عرف مثل معرفتي»[2].

و«هو صادقٌ فيما أخبر به أنّه لم يستفد من بحوثه في الطرق الكلاميّة الفلسفية سوى أن جمع قيل وقالوا، وأنّه لم يجد فيها ما يشفي عليلاً، ولا يروي غليلاً؛ فإنّ من تدبّر كتبه كلّها لم يجد فيها مسألة واحدة من مسائل أصول الدين موافقة للحقّ الذي يدلّ عليه المنقول والمعقول. . فإنّ الحقّ واحد، ولا يخرج عمّا جاءت به الرسل، وهو الموافق لصريح العقل؛ فطرة الله التى فطر الناس عليها»[3].

وقد أملى الرازي على أحد تلاميذه[4] وصيّته عند اشتداد مرضه قبل

(١) جزء من الآية (٦٥) من سورة مريم.

(٢) هذا الكلام ذكره الرازي في آخر كتبه «أقسام اللذات»، وهو كتاب مفيد، صنّفه في آخر عمره كما قال الحافظ العلامة ابن القيّم رحمه الله (في كتاب اجتماع الجيوش الإسلاميّة ص ١٢١).
وهذا الكتاب مخطوط يوجد في الهند، كما أرشد إلى ذلك الدكتور محمد رشاد سالم رحمه الله في تعليقه على منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥/ ٢٧١، ح (١).
وقد نقل كلام الرازي هذا: شيخ الإسلام رحمه الله في العديد من مصنّفاته. (انظر منها: منهاج السنة النبوية ٥/ ٢٧٠ ـ ٢٧٢. ومعارج الوصول ص ٢٠. وشرح حديث النزول ص ١٧٦. والفرقان بين الحق والباطل ص ٨٤. والنبوات ص ٧٧ ـ ٧٨، ١٢٢، ١٥٩، ٢١٨، ٣٦٥. ومجموع الفتاوى ٤/ ٧٢ ـ ٧٣. والفتوى الحموية الكبرى ص ١٥. ودرء تعارض العقل والنقل ١/ ١٥٩ ـ ١٦٠. ونقض تأسيس الجهمية ـ مخطوط ـ ق ٢٣٦/ ب ـ ٢٣٧/ أ، ـ مطبوع ١/ ١٢٨. ونقض المنطق ص ٦١. وانظر أيضًا: اجتماع الجيوش الإسلامية لابن القيّم ص ١٢١، والطبعة المحقّقة ص ٣٠٤ ـ ٣٠٦، وإغاثة اللهفان له ١/ ٥٧. والصواعق المنزلة له ١/ ٧٠ ـ بتحقيق د. أحمد عطية الغامدي ود. علي ناصر فقيهي ـ . والمنار المنيف في الصحيح والضعيف له ص ٨٥ ـ ٨٦. والبداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ٥٥ . وسير أعلام النبلاء للذهبي ٢١/ ٥٠١. وطبقات الشافعيّة للسبكي ٥/ ٤٠).

(٣) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٥/ ٢٧٢.

(٤) هو إبراهيم بن أبي بكر بن علي الأصفهانيّ.
انظر عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ٢/ ٢٦.

موته، ذكر فيها أنّه رجع عن مذهب الكلام إلى طريقة السلف، وأنّه يُسلّم لما ورد في النصوص الشرعيّة من الصفات، ويُثبتها على الوجه اللائق بجلال الله سبحانه وتعالى[1].

وبإيراد أمثال هذه النصوص عن تخبّط علماء الكلام، وتحيّرهم، ورجوع بعضهم، يتّضح خطأ ما عليه أهل الكلام من تقديم عقولهم على النصوص الشرعيّة؛ فالشكّ والاضطراب والاختلاف والريب والتناقض الذي عندهم، أكبر شاهد على أنّ عقولهم القاصرة لا تصلح لمعارضة كلام الله العليم الخبير، وأنّ القول بتقديم النقل الصحيح على العقل أوجه من قول المبتدعة بتقديم العقل عليه..

وفي رجوع هؤلاء إقامة للحجة على أتباعهم، ومن اغترّ بأقوالهم، وتحفيز لهم على أن لا يركنوا إلى مذهبهم الباطل، ولا يخجلوا من الرجوع عنه، بل يَدَعوا التعصّب والهوى جانبًا، ويلزموا الحق طلبًا للتوفيق والهدى.

واللهِ لم نكذب عليهم إنّنا وهُمُ لدى الرحمن مختصمان[2]

*****

(١) انظر: البداية والنهاية لابن كثير ١٣/ ٥٥. وطبقات الشافعيّة للسبكي ٥/ ٤٠. ولسان الميزان لابن حجر ٤/ ٤٢٩. وعيون الأنباء لابن أبي أصيبعة ٢/ ٢٦ ـ ٢٨.

(٢) من نونيّة الحافظ العلامة ابن القيم رحمه الله. (انظرها بشرح الهراس ٢/ ١١٨).

المسألة الرابعة: (صياغة القانون الشرعيّ الذي عارض شيخ الإسلام رحمه الله به القانون الكليّ).

بعد أن فرغ شيخ الإسلام رحمه الله من ذكر الأسباب الموجبة لتقديم الشرع، وكان قد أشار قبلاً إلى أن قانونهم الكليّ يُقابل بقانون شرعيّ مستقيم، صاغ معارضة قانونهم في موضع آخر بقوله:

«إذا تعارض العقل والنقل وجب تقديم النقل؛ لأنّ الجمع بين المدلولين جمعٌ بين النقيضين، ورفعهما رفع للنقيضين، وتقديم العقل ممتنع؛ لأنّ العقل قد دلّ على صحّة السمع، ووجوب قبول ما أخبر به الرسول ﷺ، فلو أبطلنا النقل لكنّا قد أبطلنا دلالة العقل، وإذا أبطلنا دلالة العقل لم يصلح أن يكون معارضًا للنقل؛ لأنّ ما ليس بدليل لا يصلح لمعارضة شيء من الأشياء، فكان تقديم العقل موجبًا عدم تقديمه، فلا يجوز تقديمه»[1].

وهذا واضح؛ فالعقل هو الذي دلّ على صدق النقل وصحّته وثبوت ما جاء به في نفس الأمر...

فلو قيل: إنّ العقل عارض هذا النقل، لكان ذلك قدحًا في العقل الدّال على النقل من باب أولى، فلم يجز أن يُتّبع بحال، فضلاً عن أن يُقدّم، «فصار تقديم العقل على النقل قدحًا في العقل بانتفاء لوازمه ومدلوله»[2].

ومثّل شيخ الإسلام رحمه الله لذلك برجلٍ «شهد لرجلٍ بأنّه صادق ولا يكذب، وشهد له بأنّه قد كذب، فكان هذا قدحًا في شهادته مطلقًا

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٧٠.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٧١.

وتزكيته، فلا يجب قبول شهادته الأولى ولا الثانية»[1].

وكذا العقل دلّ على النقل أوّلاً، ثمّ قدح فيه ثانيًا؛ فلا يصلح أن يكون معارضًا للسمع بحال.

والخلاصة: أنّ «من أقرّ بصحة السمع، وأنّه علم صحّته بالعقل، لا يمكنه أن يعارضه بالعقل البتّة؛ لأنّ العقل عنده هو الشاهد بصحة السمع، فإذا شهد مرّة أخرى بفساده، كانت دلالته متناقضة، فلا يصلح لا لإثبات السمع، ولا لمعارضته»[2].

*****

(١) المصدر نفسه ١/ ١٧١.

(٢) المصدر نفسه ١/ ١٧٧.

المطلب الثالث: الشرع الصحيح والعقل الصريح غير متعارضين[1]:

ممّا ينبغي معرفته واعتقاده: أنّ نصوص الكتاب العزيز، والسنّة النبويّة الصحيحة، لا يُعارضها شيء من المعقولات الصريحة؛

فإن حصل بينهما تعارض، فسببه:

أ ـ فسادٌ في العقل..

ب ـ أو عدم ثبوت في النصّ..

فالعقل لو استقام، ولم يُشَب بشيء من الهوى أو التعصّب، فمحالٌ أن يُناقض الوحي؛ لأنّ ربّ الفطرة والعقل هو منزّل الشرع، وواهب العقل، فهو مصدر ذلك كلّه؛

قال الله تعالى: ﴿ **لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِالْبَيِّنَاتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ الْكِتَابَ وَالْمِيزَانَ لِيَقُومَ النَّاسُ بِالْقِسْطِ**﴾[2].

والقياس العقليّ من الميزان.

فالميزان مع الكتاب، و«كلاهما في الإنزال أخوان، وفي معرفة الأحكام شقيقان، وكما لا يتناقض الكتاب في نفسه، فالميزان الصحيح لا يتناقض في نفسه، ولا يتناقض الكتاب والميزان، فلا تتناقض دلالة النصوص الصحيحة، ولا دلالة الأقيسة الصحيحة، ولا دلالة النصّ الصريح والقياس الصريح. بل كلّها متصادفة متعاضدة متناصرة، يُصدّق بعضها بعضًا، ويشهد بعضها لبعض، فلا يُناقض القياس الصحيح النصّ الصحيح أبدًا»[3].

---

(١) ما سبق كان جدلاً وافتراضًا وتنزّلاً. وفي هذا المطلب بيان لحقيقة التلازم والتوافق والتعاضد بين العقل والنقل، وهو ما حرص شيخ الإسلام رحمه الله على إيضاحه، ولأجله ألّف كتابه: «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول».

(٢) سورة الحديد، جزء من الآية ٢٥. (٣) إعلام الموقعين لابن القيم ١/ ٣٣١.

وقال شيخ الإسلام في مجموع الفتاوى ٦/ ٣٠٠: «القياس الصحيح من الميزان».

وهذا هو مذهب سلف هذه الأمّة رضي الله عنهم : لا يدّعون التعارض بين الدليل العقليّ الصريح، والدليل النقليّ الصحيح، بل ينفون هذا التعارض الذي تخيّله علماء الكلام المتأثرون بفلسفة اليونان..

فمُحال عندهم أن يتعارض نقلٌ صحيح، مع عقلٍ صريح، فإن تعارضا: فلضعفٍ في النقل، أو فسادٍ في العقل.

يقول الحافظ العلامة ابن القيّم رحمه الله:

وإذا تعارض نص لفظ وارد ... والعقل حتى ليس يلتقيان

فالعقل إما فاسد ويظنّه ... الرائي صحيحًا وهو ذو بطلان

أو أنّ ذاك النص ليس بثابت ... ما قاله المعصوم بالبرهان[1].

وهذا ما قرّره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله، وردّ به على القانون الكلّي الفاسد الذي بُني على وهم تعارض العقل والنقل؛

يقول رحمه الله: «.. القياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله، وأنّه لا يجوز قطّ أن يختلف الكتاب والميزان، فلا يختلف نصّ ثابت عن الرسل وقياس صحيح ـ لا قياس شرعيّ ولا عقليّ ، ولا يجوز قطّ أنّ الأدلة الصحيحة النقليّة تخالف الأدلة الصحيحة العقليّة، وأنّ القياس الشرعيّ الذي روعيت شروط صحّته يُخالف نصًّا من النصوص، وليس من الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح، بل على خلاف القياس الفاسد..»[2].

وقد قعّد ـ رحمه الله ـ في إثبات التعاضد بين العقل الصريح والنقل الصحيح قواعد عظيمة، تتلخّص فيما يأتي:

---

(١) القصيدة النونية لابن القيم ـ بشرح الهراس ـ ١/ ٣٥٠.

(٢) الرد على المنطقيين لابن تيمية ص ٣٧٣. وانظر تفسير سورة الإخلاص له ص ٣١١.

أولاً : العقل لا يُكذّب النقل ولا يُناقضه، بل هو مصدّقٌ له، وموافقٌ له، وشاهدٌ له. والأدلّة العقليّة الصحيحة لا تدلّ إلاّ على القول الحق[٣].

ثانيـــاً: ما جاء به الرسول ﷺ حقٌ محضٌ يتصادق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول[٢].

ثـالثـاً: الشرع لا يأتي بمحالات العقول، بل يجيء بمحاراتها[٣].

رابـعًا: العقليّات المحدثة التي عارض أصحابها بها النقل باطلة بشهادة الشرع، والعقل الصريح يُخالفها، فهي باطلةٌ شرعًا وعقلاً؛ مناقضةٌ للعقل، ومنافيةٌ له؛ كما أنّها مناقضةٌ للدين، ومنافيةٌ له[٤].

خامسًا: ضلال المبتدعة في العقليّات من جنس ضلالهم في السمعيّات؛ فهم لا يعتمدون فيما يقولونه على دليلٍ صحيح لا سمعيّ ولا عقليّ، بل «يُثبتون دين المسلمين في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على أصول ضعيفة، بل فاسدة، ويلتزمون لذلك لوازم يُخالفون بها السمع الصحيح والعقل الصريح»[٥]؛ فبعدهم عن المعقول الصريح كبعدهم عن المنقول الصحيح[٦].

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٤٤٢ ـ ٤٤٣. ومنهاج السنّة النبوية له ٣/ ٣٦٣.

(٢) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٣/ ٣٦٣.

(٣) انظر تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية٣١١.

(٤) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٤٤٢، ٤٤٣. ودرء تعارض العقل والنقل له ١٠/ ٣١٦. والرسالة العرشيّة له ص ٣٣. ومنهاج السنّة النبويّة له ١/ ٢٣٧.

(٥) شرح العقيدة الأصفهانيّة لابن تيمية ص ٨٨. وانظر: درء تعارض العقل والنقل له ٧/ ١٢٧، ٩/ ٢١٠، ٢١١. ومنهاج السنة النبوية له ٢/ ١٥٢. ونقض تأسيس الجهميّة له ـ مخطوط ـ ق ١٦٩/ ب.

(٦) انظر: الاستغاثة لابن تيمية ص ٢٧٢.

سادسًا: من أثبت ما نفاه الله ورسوله ﷺ، أو نفى ما أثبت الله ورسوله ﷺ، فهو مخطئ عقلاً كما هو مخطئ شرعاً[1].

سابعًا: سبب توهّم التعارض بين العقل والنقل؛ إمّا فسادٌ في العقل، أو ضعفٌ في النقل[2].

وقد قرّر رحمه الله في العديد من مصنّفاته هذه القواعد العظيمة أتمّ تقرير، وردّ بها على القانون الكلّي.

ولبيان ذلك قسّمت هذا المطلب إلى ثلاث مسائل:

المسألة الأول: تلازم العقل والنقل:

يقرّر شيخ الإسلام رحمه الله في أغلب كتبه ثبوت التلازم بين الشرع والعقل..

ويؤكّد رحمه الله على أنّ العقل لا يُكذّب الشرع ولا يُناقضه، بل يشهد لصحّته ويؤيّده.. وهذه مقتطفات من عباراته ـ رحمه الله ـ في ذلك:

(١) يذكر رحمه الله أنّه ليس في دين المسلمين «ما يُخالف صحيح المنقول، ولا ما يُخالف صريح المعقول، ولاما يُناقض صحيح المنقول وصريح المعقول»[3].

(٢) كما يقرّر ـ رحمه الله ـ أنّه «كلّما تحقّقت الحقائق، وأعطي النظر والاستدلال حقّه من التمام، كان ما دلّ عليه القرآن هو الحقّ، وهو

(١) انظر: شرح حديث النزول لابن تيمية ص ٧٦. والنبوات له ص ٢١٧.

(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٥١٤، ٥١٥.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٨/ ٢٩٠. وانظر: القاعدة المراكشية له ص ٤٥. وشرح حديث النزول له ١٧٦، ١٧٧. والفتوى الحموية الكبرى له ص ٣٤، ٣٥. ومجموع الفتاوى له ٣٣/ ١٧٢.

الموافق للمعقول الصريح»[1].

(٣) وأنّ «من سلك الطريق النبويّة السامية علم أنّ العقل الصريح مطابق للنقل الصحيح، وقال بموجب العقل في هذا وفي هذا»[2]؛ فأثبت ما أثبته الله لنفسه، وما أثبتته له رسله صلوات الله وسلامه عليهم من الأسماء والصفات.

(٤) وكذا «كلّ من كان إلى اتّباع الرسل أقرب، كان قوله أقوم وأقرب إلى صريح المعقول، وصحيح المنقول، ممّن هو أبعد منه عن متابعة الرسل؛ فإنّ المعقول الصريح لا يُدرك إلا على موافقة أقوال الرسل صلوات الله وسلامه عليهم، لا على مخالفتها»[3].

ويضرب ـ رحمه الله ـ مثالاً لذلك بمن يثبت الصفات من المتكلّمين، ومن ينفي الصفات منهم، مبيّنًا: أنّ قول من يُثبت الصفات أقرب إلى الأدلة الشرعيّة، وإلى الأدلّة العقليّة ممّن ينفيها، وكلامهم في الإلهيّات أصحّ؛ لأنّ دلائل الحقّ وبراهينه تتعاون وتتعاضد، لا تتناقض وتتعارض.

فيقول: «ومعلومٌ أنّ المتكلّمين القائلين بإثبات الصفات لله تعالى أقرب إلى الإسلام والسنّة من نفاة الصفات»[4].

بل «إنّ نفاة الصفات القائلين بحدوث السموات والأرض[5]، أقرب

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨/ ٢٧.

(٢) كتاب الصفدية لابن تيمية ١/ ١٤٧.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١١١. وانظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٦/ ٢٤٨، ٧/ ١٤٣، ٢٣٨، ٨/ ٩١، ١٢٦، ٢٩٤، ٩/ ٢١٠ ـ ٢١١.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ١٤٣.

(٥) كالمعتزلة والأشعريّة.

إلى الإسلام والسنّة من القائلين بقدم ذلك[1]. ومن كان إلى الإسلام والسنّة أقرب، كانت عقليّاته التي يُعارض بها النصوص الإلهيّة أقلّ بعدًا عن دين المسلمين»[2].

(٥) إنّ «من خالف صحيح المنقول، فقد خالف صريح المعقول»[3]، وكلّ كلامٍ خالف الكتاب والسنّة وإجماع السلف فهو: باطلٌ مخالفٌ للعقل والسمع[4].

وهذا حال كلام من خالف الأنبياء عليهم الصلاة والسلام؛ «فإنّه كما أنّ مكذّبٌ لما جاؤوا به من النبوّة والسمع، فهو مخالفٌ للحسّ والعقل»[5]؛ فقد فسدت على صاحبه الأدلّة العقليّة والنقليّة.

لذا فإنّ نفاة الصفات ليس معهم على نفيهم: لا عقلٌ، ولا سمعٌ، ولا رأيٌ سديد، ولا شرع؛ بل معهم مجرّد شبهات عقليّة يزعمون أنّها تُعارض النصوص السمعيّة.

وقد حاكموا النصوص إلى هذه الشبهات: فأفسدوها بالتحريف والتبديل، وسمّوا ذلك بـ «التأويل»، بعد أن أفسدوا عقولهم وعقول أتباعهم بزخرف الأباطيل[6].

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في ذلك: «ولقد تأملت

---

(١) كالفلاسفة الدهريّة.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ١٤٣. وانظر المصدر نفسه ٩/ ٢١٠، ٢١١.

(٣) المصدر نفسه ١/ ١٠٠.

(٤) انظر: قاعدة نافعة في صفة الكلام لابن تيمية ـ ضمن مجموعة الرسائل المنيرية ٢/ ٦٩. ومنهاج السنة النبوية له ١/ ٣٢٠. ودرء تعارض العقل والنقل له ١٠/ ٣١٦.

(٥) النبوات لابن تيمية ص ٤٣٣.

(٦) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٢٩١. ودرء تعارض العقل والنقل له ٧/ ٨٤.

ذلك في عامة ما تنازع الناس فيه، فوجدت ما خالف النصوص الصحيحة شبهات فاسدة يُعلم بالعقل بطلانها، بل يُعلم بالعقل ثبوت نقيضها الموافق للشرع، وهذا تأملته في مسائل الأصول الكبار؛ كمسائل التوحيد، والصفات، ومسائل القدر والنبوات، والمعاد، وغير ذلك، ووجدت ما يُعلم بصريح العقل لم يُخالفه سمعٌ قطّ. .»[1].

فعدم المخالفة تدلّ على تطابق العقل الصريح والنقل الصحيح وتعاضدهما وتناصرهما. .

وهذا التطابق والتعاضد والتناصر بين العقل الصريح، والنصّ الصحيح، مرجعه إلى التلازم الحاصل بينهما، ومعلومٌ أنّ المتلازمين[2] لا يتعارضان. .

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله في الوجه التاسع والعشرين: «العقل ملزومٌ لعلمنا بالشرع، ولازمٌ له، ومعلومٌ أنّه إذا كان اللزوم من أحد الطرفين، لزم من وجود الملزوم وجود اللازم، ومن نفي اللازم نفي الملزوم، فكيف إذا كان التلازم من الجانبين؟

فإنّ هذا التلازم يستلزم أربع نتائج:

- فيلزم من ثبوت هذا اللازم ثبوت هذا
- ومن نفيه نفي هذا،
- ومن ثبوت الملازم الآخر ثبوت ذلك.
- ومن نفيه نفيه. .»[3].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٤٧.

(٢) المتلازمان: يلزم من ثبوت كلّ منهما ثبوت الآخر، ومن انتفائه انتفاؤه. لذلك فهما لا يتعارضان، ولا يتناقضان، ولا يتنافيان، ولا يتضادّان.
(انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٧١).

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٦٨، ٢٦٩.

وهذا شأن كلّ شيئين بينهما تلازمٌ من الطرفين.

ثمّ شرع شيخ الإسلام رحمه الله يُبيّن هذا التلازم الحاصل من الطرفين:

فذكر أنّنا إذا كنّا قد عرفنا صحة السمع بعقولنا كما تقدّم[1]، «فمن المعلوم أنّ الدليل يجب طرده، وهو ملزومٌ للمدلول عليه، فيلزم من ثبوت الدليل ثبوت المدلول عليه، ولا يجب عكسه، فلا يلزم من عدم الدليل عدم المدلول عليه»[2]؛ فعدم الدليل المعيّن لا يلزم منه عدم المدلول المعيّن.

فالدليل العقليّ الذي نعلم به صحّة الشرع مستلزم للعلم بصحة الشرع، وعلمنا بصحة الشرع مستلزم للدلالة على صحة العقل، فيلزم من علمنا بصحة الشرع علمنا بصحة الدليل العقليّ[3].

فكيف نعمد إلى المتلازمين المتصادقين، فنبطل أحدهما؟! متجاهلين أنّه يلزم من إبطال أحد المتلازمين بطلان الآخر.

المسألة الثانية: ما ورد في الشرع ممّا يُخالف العقل الصريح، فهو مكذوب، أو لم يفهم المخاطب مدلوله:

تقدّم أنّ العقل الصريح لا يعارض النصّ الصحيح بحال..

فإن تُوهّم التعارض بين العقل الصريح والنصّ: فإمّا لضعفٍ في

(١) قد تقدّم في المطلب الأول من هذا المبحث تفنيد دعوى الرازي وأتباعه التي نصّت على أنّ العقل هو أصل ثبوت السمع في نفس الأمر؛ أي ما فهمه العقل فهو الحقّ الذي لا جدال فيه، ويلزم منه ليّ أدلّة السمع لتوافق عقولنا القاصرة. وقد ردّ شيخ الإسلام رحمه الله على ذلك، وبيّن أنّ العقل ليس أصلاً لثبوت السمع في نفس الأمر، بل هو دليلٌ على معرفة صحّة الشرع.

(٢) المصدر نفسه ٥/ ٢٧٠.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٧٠، ٢٧١.

النصّ، أو لعدم فهمٍ له؛

فالمرء قد يسمع خبرًا يُعارِض عقله، فيظنّه صحيحًا، ولا يكون كذلك.

أو يسمع خبرًا يُعارض عقله، يفهم منه بعقله ما لا يدلّ عليه..

فيتوهّم في الحالتين أنّ العقل يُعارض هذا الخبر.

فدلّ هذا على أنّه لو وجد تعارض بين العقل والنقل:

ـ فلشبهة دخلت على العقل..

ـ أو لضعفٍ في النقل.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في الوجه الثامن من أوجه ردّه على قانون الرازي الكلي: «المسائل التي يُقال إنه قد تعارض فيها العقل والسمع، ليست من المسائل البيّنة المعروفة بصريح العقل؛ كمسائل الحساب، والهندسة، والطبيعيّات الظاهرة، والإلهيّات البيّنة، ونحو ذلك. بل لم ينقل أحدٌ بإسناد صحيح عن نبيّنا ﷺ شيئًا من هذا الجنس، ولا في القرآن شيء من هذا الجنس، ولا يوجد ذلك إلا في حديث مكذوب موضوع يعلم أهل النقل أنّه كذب، أو في دلالة ضعيفة غلط المستدلّ بها على الشرع»[1].

ثمّ شرع شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ يذكر بعض الأحاديث التي ادّعى المخالفون معارضتها للعقل الصريح..

فممّل للأحاديث الموضوعة المكذوبة: بحديث «عرق الخيل»، ولفظه:

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/١٤٨. وانظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/٤٣٢، ٤٣٣.

قيل: يا رسول الله! ممّ ربّنا؟ قال: «من ماء مرور[1]، لا من أرض ولا سماء، خلق خيلاً، فأجراها، فعرقت، فخلق نفسه من ذلك العرق».

ومثّل للأحاديث الصحيحة التي لم يَفهم المخالف دلالتها: بحديث «مرضت فلم تعدني»، ولفظه: عن أبي هريرة رضى الله تعالى عنه، عن النبيّ ﷺ أنه قال: «إنّ الله عزّ وجلّ يقول يوم القيامة: يا ابن آدم! مرضتُ فلم تعدني. قال: يارب! كيف أعودك؟ وأنت ربّ العالمين. قال: أما علمت أنّ عبدي فلانًا مرض فلم تعده. أما علمت أنّك لو عدته لوجدتني عنده؟. يا ابن آدم! استطعمتك فلم تطعمني. قال: يارب! وكيف أطعمك؟ وأنت ربّ العالمين. قال: أما علمت أنّه استطعمك عبدي فلانٌ فلم تطعمه؟ أما علمت أنّك لو أطعمته لوجدت ذلك عندي؟. يابن آدم! استسقيتك فلم تسقني. قال: يارب! كيف أسقيك؟ وأنت رب العالمين. قال: استسقاك عبدي فلانٌ فلم تسقه. أما إنك لو سقيته وجدتَ ذلك عندي»..

وسيأتى تخريجهما:

(١) أما حديث «عرق الخيل»:

فهو حديث موضوع مكذوب[2]، وضعه محمّد بن شجاع؛ ابن الثلجي، ليطعن على أهل الحديث؛ إذ كان من ديدنه أن يضع الحديث

---

(١) لم أقف على كلمة «مرور» في كتب اللغة. فلعلها «ممرور»؛ وهو الذي أصابته المرارة. (الصحاح للجوهري ٢/ ٨١٤). وهو الأشبه والله أعلم.

(٢) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٢/ ٢٦٠، ٦/ ٢٩١. والموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٥ ـ ١٠٦. ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٣/ ١٧٣. واللآلئ المصنوعة للسيوطي ١/ ٣. وتنزيه الشريعة المرفوعة للكناني ١/ ١٣٤. وتذكرة الموضوعات للهندي ص ٢٩١.

في التشبيه. ثم ينسبه إلى أهل الحديث، ليصمهم بما رماهم به أعداؤهم من التجسيم والتشبيه[1].

وقد كان مبتدعًا صاحب هوى[2]؛ إذ كان معتزليًا يقول بخلق القرآن[3]، ويحتال في إبطال الأحاديث الصحيحة نصرةً للرأي[4].

والذي حمله على وضع هذا الحديث:

١ ـ رغبته في نصرة مذهبه الجهميّ الاعتزاليّ، وتأييد رأيه في القرآن..

٢ ـ رمي أهل الحديث بتهمة التجسيم التي برأهم الله منها.

وفي ذلك يقول الحافظ الذهبي رحمه الله في ترجمة ابن الثلجي بعد أن ذكر حديث «عرق الخيل» الذي رواه: «هذا مع كونه من أبين الكذب، هو من وضع الجهميّة[5]، ليذكروه في معرض الاحتجاج به على أنّ «نفسه» ـ تعالى ـ اسم لشيء من مخلوقاته، فكذلك إضافة كلامه إليه من

---

(١) انظر: الكامل في ضعفاء الرجال لابن عدي ٢/ ٢٦٠، ٦/ ٢٩١. والموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٥. ومجموع الفتاوى لابن تيمية ٣٣/ ١٧٣. وتهذيب التهذيب لابن حجر ٩/ ٢٢٠. وتذكرة الموضوعات للهندي ص ٢٩١.

(٢) انظر: تهذيب التهذيب لابن حجر ٩/ ٢٢٠.

(٣) انظر: ميزان الاعتدال للذهبي ٣/ ٥٧٧ ـ ٥٧٩. ولسان الميزان لابن حجر ٦/ ٦٩٢. وتهذيب التهذيب له ٩/ ٢٢٠.

(٤) انظر المصادر نفسها،

(٥) قول الذهبي: «من وضع الجهميّة»، ليس فيه تبرئة لابن الثلجيّ من ذلك؛ فقد اتّهمه أئمة الجرح والتعديل بوضعه؛ منهم ابن عدي، وابن الجوزي، وابن تيمية، بل والذهبي نفسه بصنيعه؛ حيث أورد هذا الحديث في ترجمته ابن الثلجي. وقول الذهبي عن الحديث: «من وضع الجهميّة»، يُدخله فيهم؛ إذ هو جهميّ؛ فقد تقدّم أنّه يقول بخلق القرآن، وكلّ من قال بخلق القرآن فهو جهميّ.

هذا القبيل؛ إضافة ملكٍ وتشريف؛ كبيت الله، وناقة الله. ثمّ يقولون: إذا كان نفسه تعالى إضافة ملك، فكلامه بالأولى»[1].

والنفس تجمع الصفات كلّها، فإذا نَفَوْا النفس، نَفَوْا سائر الصفات، وإذا نُفيت الصفات جميعًا، كان لا شيء[2]..

«وبكلّ حال، فما عدّ مسلمٌ هذا في أحاديث الصفات؛ تعالى الله عن ذلك، وإنّما أثبتوا النفس بقوله: ﴿**وَلَا أَعْلَمُ مَا فِي نَفْسِكَ**﴾[3]»[4].

بل إنّ الأئمة صرّحوا أنّ مثل هذا الحديث لا يضعه مسلمٌ، بل ولا عاقل[5].

فهو إذًا: حديث موضوع مكذوب، بشهادة أهل العلم، ولم يأخذ به أهل السنة في إثبات صفة النفس لله تعالى ـ لأنّهم لا يستدلون بالأحاديث الضعيفة على مسائل الاعتقاد، فكيف إذا كانت موضوعة، بل أثبتوها بنص القرآن الكريم بلا تمثيل ولا تكييف ولا تجسيم.

٢ ـ أمّا الحديث القدسي: «يا ابن آدم! مرضت فلم تعدني..»

فهو حديث صحيح، أخرجه الإمام مسلمٌ في صحيحه[6]..

وهو على ظاهره، يُفسّر بعضه بعضًا، وهو «خطاب مفسّر، مبيّنٌ أنّ الربّ عزّ وجلّ ليس هو العبد، ولا صفته صفة، ولا فعله فعله، أكثر ما

---

(١) ميزان الاعتدال للذهبي ٣/ ٥٧٩.

(٢) انظر نقض تأسيس الجهمية لابن تيمية ـ مخطوط ـ ق ٧٦/أ.

(٣) سورة المائدة، جزء من الآية ١١٦.

(٤) ميزان الاعتدال الذهبي ٣/ ٥٧٩.

(٥) انظر: الموضوعات لابن الجوزي ١/ ١٠٥. واللآليء المصنوعة للسيوطي ١/ ٣. وتنزيه الشريعة للكناني ١/ ١٣٤.

(٦) ٤/ ١٩٩٠، كتاب البر والصلة والآداب، باب فضل عيادة المريض.

فيه: استعمال لفظ الجوع والمرض مقيّدًا مبيّنًا للمراد، فلم يُطلق الخطاب إطلاقًا. وأيضًا فقد علم المخاطب أنّ الربّ تعالى لا يجوع ولايمرض، فلم يكن فيه تلبيس؛ لا من جهة السمع، ولا من جهة العقل. بل المتكلّم بيّن فيه مراده. والمستمع له لم يشتبه عليه»[1].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فجعل جوع عبده جوعه، ومرضه مرضه؛ لأنّ العبد موافقٌ لله فيما يُحبّه ويرضاه ويأمر به وينهى عنه. وقد عُرف أنّ الربّ نفسه لا يجوع ،ولا يمرض»[2] فلا يجوز لعاقل أن يقول: إنّ دلالة هذا الحديث مخالفة لعقل ولا لسمع، «إلا من يظنّ أنّه قد دلّ على جواز المرض والجوع على الخالق سبحانه وتعالى. ومن قال كذلك: فقد كذب على الحديث. ومن قال: إنّ هذا ظاهر الحديث، أو مدلوله، أو مفهومه، فقد كذب؛ فإنّ الحديث قد فسّره المتكلّم به، وبيّن مراده بيانًا زالت به كلّ شبهة، وبيّن فيه أنّ العبد هو الذي جاع وأكل، ومرض وعاده العوّاد، وأنّ الله سبحانه لم يأكل ولم يُعَد»[3].

ومن القواعد التي قعّدها شيخ الإسلام رحمه الله: أنّه «إذا كان في كلام الله ورسوله كلامٌ مجملٌ، أو ظاهر قد فَسَّر معناه، وبَيَّنه كلام آخر متّصل به، أو منفصل عنه، لم يكن في هذا خروجٌ عن كلام الله ورسوله، ولا عيب في ذلك ولا نقص»[4].

وهذا الحديث «قد قرن به الرسول ﷺ بيانه، وفسّر معناه، فلم يبق في ظاهره ما يدلّ على باطل، ولا يحتاج إلى معارضة بعقل، ولا تأويل

(١) الردّ على البكري لابن تيمية ص ١٧٤.
(٢) الجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح لابن تيمية ٢/ ٢٠٦.
(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٥٠.
(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٣٢.

يُصرف فيه ظاهره إلى باطنه بغير دليلٍ شرعي»[1].

فهو إذًا صريح «في أنّ الله سبحانه وتعالى لم يمرض، ولم يجع، ولكن مرض عبده، وجاع عبده، فجعل جوعه جوعه، ومرضه مرضه، مفسّرًا ذلك بأنّك «لو أطعمته لوجدت ذلك عندي»و «لو عدته لوجدتني عنده» فلم يبق في الحديث لفظ يحتاج إلى تأويل»[2].

فلا حجّة في هذا الحديث لمن «يجعلون المعنى الفاسد ظاهر اللفظ، حتى يجعلوه محتاجًا إلى تأويل يُخالف الظاهر، ولا يكون كذلك»[3].

و«السلف والأئمة لم يكونوا يسمّون هذا ظاهرًا، ولا يرتضون أن يكون ظاهر القرآن والحديث كفرًا وباطلاً، والله سبحانه وتعالى أعلم وأحكم من أن يكون كلامه الذي وصف به نفسه لا يظهر منه إلا ما هو كفرٌ وضلال»[4].

ومن فهم منه الكفر والضلال، فإنّما أُتي من جهة فساد عقله، وسوء فهمه، فالعيب والنقص من سماته وصفات كلامه، أمّا كلام الله تعالى وكلام رسوله ﷺ فهما منزّهان عن ذلك.

وكم من عائبٍ قولاً صحيحًا وآفته من الفهم السقيم[5]

المسألة الثالثة: كلّ ما عارض النقل الصحيح من العقليّات، فالعقل

---

(١) المصدر نفسه ٥/ ٢٣٣.

(٢) الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ٧٣. وانظر: درء تعارض العقل والنقل له ٥/ ٢٣٥، ٢٣٦. والجواب الصحيح لمن بدّل دين المسيح له ٢/ ٢٠٦.

(٣) الرسالة التدمرية لابن تيمية ص ٦٩. (٤) المصدر نفسه.

(٥) القائل هو أبو الطيب المتنبي. انظر شرح ديوان المتنبي ـ وضعه عبد الرحمن البرقوني ـ ٤/ ٢٤٦.

يعلم فساده.

تبيّن فيما تقدّم أنّ الأدلة العقليّة والسمعيّة متوافقة ومتلازمة، وغير متناقضة، وأنّ التعارض قد يحدث «فيما يظنّه بعض الناس دليلاً، وليس بدليل؛ كمن يسمع خبرًا فيظنّه صحيحًا، ولا يكون كذلك، أو يفهم ما لا يدلّ عليه»[1].

وهذا قد تقدّم في المسألة السابقة.

ولكن ثمّة أمرٌ ثالثٌ أُتِيَ أهلُ البدع نفاةُ الصفات من قبله، فزلّت أقدامهم بسببه، ووقعوا في التناقض والارتباك والحيرة؛

وهو ما يُعرف بالشبهات العقليّة التي يدّعي أصحابها أنّها براهين قطعيّة انقدحت في أذهانهم، فصارت عندهم ـ مقدّمات مسلّمة يظنّونها عقليّات أو برهانيّات[2]، وهي في حقيقتها مجرّد نظريّات[3]، وليس لها ضابط، وليست منحصرة في نوع معيَّن؛ بل إنّها تشتمل على أقوال فاسدة، وظنون كاذبة، مخالفة للشرع والعقل[4]، يَزعم أصحابها أنّها تعارض ما أخبرت به الرسل من أسماء الله تعالى وصفاته، ويعتقدون أنّ الواجب تجاه ما توهّموه من التعارض بينها وبين عقولهم، تقديم ما ارتأوه بعقولهم وظنونهم وأهوائهم عليها[5].

---

(١) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٦/ ٥١٤.

(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٢٩١، ١٢/ ٤٦٥.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٦/ ١٤.

(٤) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٩/ ٦٧. والردّ على المنطقيين له ص ١١٤.

(٥) انظر من كتب ابن تيمية: مجموع الفتاوى ٢/ ٧، ٦/ ٥١٥. ودرء تعارض العقل والنقل ٧/ ٣٢، ٣٣. والفتاوى المصريّة ٥/ ١٦٩. وقاعدة نافعة في صفة الكلام ـ ضمن مجموعة الرسائل المنيريّة ٢/ ٦٩.

لذلك تجدهم يُعارضون بآرائهم الباطلة، وظنونهم الكاذبة، وأهوائهم الفاسدة: ما تواتر عن رسول الله ﷺ، وأتباعه من المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان[1]؛

فهم ممّن قال الله تعالى فيهم: ﴿**إِن يَتَّبِعُونَ إِلاَّ الظَّنَّ وَمَا تَهْوَى الأَنفُس**﴾[2].

فتراهم ينفون أسماء الله تعالى وصفاته، و «ليس معهم على نفيهم لا عقل ولا سمع ولا رأي سديد، ولا شرع، بل معهم شبهات، يظنّها من يتأملها بيّنات، ﴿**كَسَرَابٍ بِقِيعَةٍ يَحْسَبُهُ الظَّمْآنُ مَاءً حَتَّىٰ إِذَا جَاءَهُ لَمْ يَجِدْهُ شَيْئًا وَوَجَدَ اللَّهَ عِندَهُ فَوَفَّاهُ حِسَابَهُ وَاللَّهُ سَرِيعُ الْحِسَابِ**﴾[3]، ولهذا تغلب عليهم الحيرة والارتياب والشك والاضطراب»[4].

وقد خرجوا بتقديم عقولهم على قول الله تعالى، وقوله رسوله ﷺ عن سواء السبيل، وفرّوا من شيء، فوقعوا في نظيره، بل وفي شرٍّ منه؛ فروا من التشبيه - في زعمهم - ولم يفهموا من الصفة إلا ما يليق بالمخلوق، فوقعوا في نظير ما فرّوا منه رغمًا عنهم، بل وقعوا في شرٍّ منه حين مثّلوا الله بالعدم؛ بتعطيلهم الله تعالى عن صفاته، فصادموا حقائق الأدلّة، والبراهين العقليّة والسمعيّة، وتنكّروا لها، «ثمّ ادّعوا أنّ معهم دلالات عقليّة تُعارض الآيات السمعيّة، فحرّفوا الآيات، وبدّلوها، بعد أن أفسدوا العقول بزخرف الأباطيل»[5].

---

(١) انظر منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٣/ ٣٤٤، ٣٤٥.

(٢) سورة النجم، جزء من الآية ٢٣. وانظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٢/ ٤٦٥.

(٣) سورة النور، جزء من الآية ٣٩.

(٤) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/ ٢٩١.

(٥) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٨٤. وانظر المصدر نفسه ٥/ ٢٦.

ولو أمعنوا النظر لأيقنوا أنّ الله أنّ لا يُقاس بشيء من مخلوقاته ـ فهو لا مثل له و لا كفوء ولاندّ ـ ولسوّوا ـ حينئذٍ ـ بين المتماثلات، وفرّقوا بين المختلفات، كما تقتضيه المعقولات الصريحة، لا العقليّات المخالفة المختلفة[1].

والمتأمّل لشبهاتهم يُدرك أنْ ليس لديهم دليلٌ عقليٌ واحدٌ ـ في نفي الصفات ـ اتفقوا على مقدّماته، وإنّما يشتركون في نفي الصفات كاشتراك المشركين وأهل الكتاب في تكذيب الرسول ﷺ[2].

وديدنهم في حال الاختلاف والتنازع: الردّ إلى مقاييس أصولهم المبتدعة بعقولهم، وما ابتدعوه من المقالات الفاسدة، لا إلى الله ورسوله ﷺ[3].

وهذا هو سبيل الضلال والبدعة والجهل ـ كما قال شيخ الإسلام رحمه الله ـ: أن يعدل الرجل عن الحقّ الذي جاء به رسول الله ﷺ، ثمّ يبتدع «بدعةً برأي رجال وتأويلاتهم، ثمّ يجعل ما جاء به الرسول ﷺ تبعًا لها، ويحرّف ألفاظه، ويتأوّل على وفق ما أصّلوه»[4].

وهذه الجهليات ـ كما يُسمّيها شيخ الإسلام رحمه الله[5] تنحصر في ثلاث طرق، تعود إليها جميع الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم

---

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٥/٢٩١. والعقيدة التدمرية له ص ١٩.

(٢) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/١٩٣، ٥/٢١٩، ٢٤٥، ٢٤٩، ٢٩٠، ٣٤٧، ٦/١٨٤، ١٩١. ونقض تأسيس الجهميّة له ـ مخطوط ـ ق ٣٣٩/أ.

(٣) انظر: الفتوى الحموية الكبرى لابن تيمية ص ٢٣. والنبوات له ص ٢٠٣.

(٤) تفسير سورة الإخلاص لابن تيمية ص ٣١١.

(٥) انظر: القاعدة المراكشية لابن تيمية ص ٤٥. ورسالة في الصفات الاختياريّة له ـ ضمن جامع الرسائل ٢/٣٧.

في الصفات، كما نصّ شيخ الإسلام رحمه الله على ذلك في عدّة مواضع من مؤلّفة القيّم؛ «درء تعارض العقل والنقل»، أو «موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول»[1]؛ وهي:

١ ـ طريقة الأعراض.

٢ ـ وطريقة التركيب.

٣ ـ وطريقة الاختصاص.

وقد أفردت للكلام على كلّ طريقة من هذه الطرق بابًا من الأبواب اللاحقة من هذه الرسالة..

والقصد من ذكرها في هذا الباب: التنبيه على ما نبّه عليه شيخ الإسلام رحمه الله أثناء ردّه على القانون الكلّي؛ وهو: بيان أنّ هذه الطرق لا تقوى على معارضة النقل الصحيح بحال، والعقل الصريح يناقضها؛ فهي فاسدة في نفسها، ومحكومٌ عليها بالفساد من قبل العقل الصريح[2].

وهذه الأمور؛ أعني:

١ ـ فساد هذه العقليّات المبتدعة في نفسها،

٢ ـ وفسادها بحكم العقل الصريح عليها،

٣ ـ وفسادها بحكم النقل الصحيح عليها، وعدم المعارض العقلي،

٤ ـ صحة النقيض؛ وهو موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول: يدلّ على فساد مناقضه:

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٢٨٣، ٢٩٠، ٣٥٠، ٨/ ٢٤.

(٢) وسيأتي الكلام عنها مفصّلاً في الأبواب الثلاثة اللاحقة إن شاء الله تعالى.

نبّه عليها شيخ الإسلام رحمه الله في أربعة من الوجوه التي ردّ بها على القانون الكلّي[1]، وهي:

أوّلاً: الوجه الثاني عشر: وبيّن فيه شيخ الإسلام رحمه الله أنّ العقل الصريح قد حكم على ما عارض الشرع من العقليّات بالفساد والبطلان؛

فقال رحمه الله: «إنّ كلّ ما عارض الشرع من العقليّات، فالعقل يعلم فساده، وإن لم يُعارِض العقل، وما عُلِمَ فساده بالعقل لا يجوز أن يُعارَض به لا عقلٌ ولا شرع»[2].

وقد قال بنحوٍ من هذا الكلام في مصنّفات أخرى كثيرة من مصنّفاته القيّمة[3].

فمن ذلك قوله: «القول كلّما كان أفسد في الشرع، كان أفسد في العقل، فإنّ الحقّ لا يتناقض، والرسل إنّما أخبرت بالحقّ، والله فطر عباده على معرفة الحقّ، والرسل بُعثت بتكميل الفطرة، لا بتغيير الفطرة قال تعالى: ﴿**سَنُرِيهِمْ آيَاتِنَا فِي الآفَاقِ وَفِي أَنفُسِهِمْ حَتَّىٰ يَتَبَيَّنَ لَهُمْ أَنَّهُ الْحَقُّ**﴾[4]، فأخبر أنّه سيريهم الآيات الأفقيّة والنفسيّة المبيّنة؛ لأنّ القرآن

(١) وهي: الوجه الثاني عشر (انظر: درء تعارض العقل والنقل ١/ ١٩٤)، والوجه السابع عشر (انظر درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٠٨ ـ ٢٨٠)، والوجه الثامن عشر (انظر درء تعارض العقل والنقل ١/ ٢٨٠ ـ ٣٢٠)، والوجه التاسع عشر (انظر درء تعارض العقل والنقل ١/ ٣٢٠ ـ إلى آخر المجلد الأول، والمجلدات: الثاني، والثالث، والرابع، بأكملها).

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٩٤.

(٣) انظر: النبوات لابن تيمية ص ٤٣٣. ورسالة في الصفات الاختياريّة له ـ ضمن جامع الرسائل ٢/ ٣٦ـ . ومنهاج السنة النبوية له ١/ ٢٣٧، ٢/ ١٥٢. وشرح العقيدة الأصفهانيّة له ص ٨٨ . ونقض تأسيس الجهميّة له ـ مخطوط ـ ق ١٦٩/ ب. والرسالة العرشيّة له ص ٣٣.

(٤) سورة فصّلت، جزء من الآية ٥٣.

الذي أخبر به عباده حقّ، فتتطابق الدلالة البرهانيّة القرآنيّة والبرهانية العيانيّة، ويتصادق موجب الشرع المنقول، والنظر المعقول»[1].

أمّا العقليّات المحدثة المخالفة للشرع، فهي: باطلة شرعًا،

وما كان باطلاً شرعًا كان باطلاً عقلاً لتعاضد أدلة الشرع مع أدلة العقل وتناصرها، وعدم اختلافها وتناقضها ـ كما تقدّم.

فعُلِمَ إذًا: أنّ العقليّات المحدثة باطلة شرعًا وعقلاً، وأنّ «القائل بها مخالفٌ للعقل والشرع، من جنس أهل النّار الذين قالوا: ﴿**لَوْ كُنَّا نَسْمَعُ أَوْ نَعْقِلُ مَا كُنَّا فِي أَصْحَابِ السَّعِيرِ**﴾[2]، وهكذا شأن جميع البِدَع المخالفة لنصوص الأنبياء، فإنّها مخالفة للسمع والعقل، فكيف ببدع الجهميّة المعطّلة التي هي في الأصل من كلام المكذّبين للرسل»[3].

ثانيًا: الوجه السابع عشر: وبيّن فيه شيخ الإسلام رحمه الله أنّ هذه العقليّات المحدثة قد بُنِيَت على أقوالٍ مشتبهة مجملة، تشتمل على حقّ وباطل؛ فيه ما يوافق العقل والسمع، وفيه ما يُخالفهما[4].

فقال: «الذين يُعارضون الكتاب والسنّة بما يُسمّونه عقليّات، من الكلاّميّات والفلسفيّات ونحو ذلك، إنّما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة، تحتمل معاني متعدّدة، ويكون ما فيها من الاشتباه لفظًا ومعنى يُوجب تناولها لحقّ وباطل، فبما فيها من الحقّ يُقبل ما فيها

---

(١) منهاج السنة النبوية لابن تيمية ١/ ٣٠٠، ٣٠١ . وانظر: كتاب الصفديّة له ٢/ ١٥٧، ١٥٨ . ودرء تعارض العقل والنقل له ٥/ ٣١٩.

(٢) سورة الملك، جزء من الآية ١٠.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٣٢٠.

(٤) وقد جعل هذه الأقوال سببًا في وقوع النزاع والاشتباه والتفرق والاختلاف. (انظر قاعدة نافعة في صفة الكلام لابن تيمية ـ ضمن مجموعة الرسائل المنيريّة ٢/ ٦٩).

من الباطل، لأجل الاشتباه والالتباس، ثمّ يُعارضون بما فيها من الباطل، نصوصَ الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم»[1].

وقول شيخ الإسلام رحمه الله عن المبتدعة: «.. إنّما يبنون أمرهم في ذلك على أقوال مشتبهة مجملة، تحتمل معاني متعدّدة..»: إشارة منه إلى الألفاظ المجملة؛ مثل: لفظ «التوحيد» الذي قصد به المبتدعة نفي صفات الله تعالى[2]، ولفظ الجسم، ولفظ التركيب، ونفى المبتدعة لأجلهما صفات الله تعالى[3]، ولفظ العرض، ونفى المبتدعة لأجله صفات الله أيضًا[4]، ولفظ الجهة، ولفظ التحيّز، ونفى المبتدعة لأجلهما صفْتيّ العلوّ، والرؤية[5]، .. إلخ: فإنّها كلّها من الأقوال المجملة المتشابهة المشتملة على حقّ وباطل، والتي وقع اللبس بسبب نفيها مطلقًا، أو إثباتها مطلقًا. ولو استفسرت من المبتدعة عن مرادهم بهذه الألفاظ، لتبيّن لك أنّهم يريدون ما يدلّ على مرادهم مما هو باطلٌ من معانيها، وحقيقة قولهم: تعطيل الباري جلّ وعلا عن بعض صفاته، أو كلّها.

وقد ذكر شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله الأدلّة التي نهى الله تبارك وتعالى فيها عن لبس الحقّ بالباطل؛ مشيرًا بذلك إلى صنيع هؤلاء الذين يبنون أمرهم على أقوال مجملة يلبسون بها الحق بالباطل، وعقّب على ذلك بقوله: «والله تعالى قد أمرنا أن نتدبّر القرآن، وأخبر أنّه أنزله لنعقله، ولا يكون التدبّر والعقل إلا لكلامٍ بيّن المتكلم مراده به. فأمّا من تكلّم بلفظٍ يحتمل معاني كثيرة، ولم يُبيّن مراده منها: فهذا لا يُمكن أن

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٠٩.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٢٤.

(٣) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٣٨.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٧/ ٧٣.

(٥) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٥٠، ٧/ ٧٣، ٧٤

يُتدبّر كلامه ولا يعقل.

ولهذا تجد عامّة الذين يزعمون أنّ كلام الله يحتمل وجوهًا كثيرة، وأنّه لم يُبيّن مراده من ذلك، قد اشتمل كلامهم من الباطل على ما لا يعلمه إلا الله»[1].

فالذين يعدلون عمّا جاء به الرسول ﷺ، إلى ما يظنونه من المعقول،ـ وهم أبعد النّاس عن المعقول الصريح؛ لأنّ المعقولات الصريحة ليست إلا بعض ما أخبر به الرسول ﷺ [2] ـ يعمدون إلى ألفاظٍ مشتبهة مجملة تحتمل وجوهًا كثيرة، تُلجئهم إلى أقوال فاسدة مخالفةً للشرع والعقل، ويتركون العلم النافع الذي لا يُعطى إلا لمن اتّبع الكتاب والسنّة، فيتخبّطون، ويتشككون، وينتهي أمرهم إلى الحيرة والارتياب.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في ذلك: «جماع الفرقان بين الحقّ والباطل، والهدى والضلال، والرشاد والغيّ، وطريق السعادة والنجاة، وطريق الشقاوة والهلاك: أن يُجعل ما بعث الله به رسله، وأنزل به كتبه: هو الحقّ الذي يجب اتباعه ـ وبه يحصل الفرقان والهدى، والعلم والإيمان ـ فيصدّق بأنّه حقّ وصدق، وما سواه من كلام سائر النّاس يُعرض عليه؛ فإن وافقه فهو حقّ وإن خالفه فهو باطل. وإن لم يُعلم: هل وافقه، أو خالفه؛ لكون ذلك الكلام مجملاً لا يُعرف مراد صاحبه، أو قد عُرف مراده، ولكن لم يعرف: هل جاء الرسول ﷺ بتصديقه، أو تكذيبه: فإنَّه يُمسك، فلا يتكلّم إلا بعلم، والعلم: ما قام عليه دليل،

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٧٨، ٢٧٩. وانظر قاعدة نافعة في صفة الكلام لابن تيمية ـ ضمن مجموعة الرسائل المنيريّة ٢/ ٦٩.

(٢) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٢/ ٥٨١.

والنافع منه: ما جاء به الرسول ﷺ. .»[1].

ثالثًا: الوجه الثامن عشر: وبيّن فيه شيخ الإسلام كذلك فسادَ وتناقضَ العقليّات المحدثة التي يُعارض المبتدعة بها الأدلة الشرعيّة[2].

وذكر رحمه الله أيضًا أنّ من أمعن النظر في أقوال المبتدعة الذين نَفَوْا بعقليّاتهم صفات الله عزّ وجلّ، وعارضوا بها نصوص الرسول ﷺ الثابتة بصحيح المنقول الموافقة لصريح المعقول، تبيّن له فساد هذه العقليّات، وعلم بالعقل الصريح صدق ما أخبر به الرسول ﷺ[3].

رابعًا: الوجه التاسع عشر: وفيه شرع شيخ الإسلام رحمه الله ببيان فساد العقليّات المحدثة، وحصرها ـ كما مرّ ـ في طرق ثلاث؛

١ ـ طريقة الأعراض.

٢ ـ وطريقة التركيب.

٣ ـ وطريقة الاختصاص.

وذكر كلامًا طويلاً بيّن فيه تضافر أدلة النقل الصحيح والعقل الصريح على إظهار فساد هذه الطرق.

وقد استغرق ذلك عدّة مجلدات[4].

ولو تأمّل المحقّق المنصف هذه الطرق لأدرك أنّها نتاج عقول قاصرة،

---

(١) الفرقان بين الحقّ والباطل لابن تيمية ص ٨٩. وهو في مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٣/ ١٣٥، ١٣٦.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٨٠ ـ ٣٢٠.

(٣) المصدر نفسه ١/ ٢٩٥

(٤) حيث بدأ من المجلد الأول من درء تعارض العقل والنقل ص ٣٢٠، وانتهى بنهاية المجلد الرابع.

وترسّخ لديه أنّ العقل المخالف للشرع، الذي لم يسترشد بوحي الله، يكون معرّضًا للأخطاء؛ فتتقاذفه الآراء الفاسدة، فيأخذ بفكرة، ويطرح غيرها، ويتخبّط كخبط العشواء، ولا مجال لاستقامته إلا إذا استرشد بوحي الله تعالى.

ومن هداه الله تعالى إلى فهمِ قول السلف رحمهم الله، علم أنّهم:

- جمعوا محاسن الأقوال .
- وأنهم وصفوا ربّهم جلّ وعلا بغاية الكمال .
- وأنّهم هم المستمسكون بصحيح المنقول وصريح المعقول .
- وأنّ قولهم سليم من التناقض، وهو القول السديد الذي أرسل به رسله، وأنزل به كتبه[1] . .

(١) انظر: منهاج السنة النبوية لابن تيمية ٣/ ١٢٩. ودرء تعارض العقل والنقل له ٢/ ٣٠١.

المطلب الرابع: النقل الذي زعم المبتدعة أنّ العقل عارضه: قد عُلم بالاضطرار ثبوته وقطعية دلالته:

إنّ أمور السمع ـ التي زعم المعطلة أنّ العقل عارضها مثل إثبات الصفات لله جلّ وعلا،

ـ كعلوّه تعالى على خلقه،

ـ واستوائه على عرشه،

ـ وتكلّمه جلّ وعلا،

ـ ورؤية المؤمنين له في الآخرة،

ـ وغير ذلك من الصفات؛ كلّها ممّا عُلم بالاضطرار أن الرسول ﷺ قد أخبر بها، كما عُلم بالاضطرار صحّة نبوّته عليه السلام.

وما عُلم بالاضطرار: امتنع أن يقوم على بطلانه دليل، وامتنع أن يكون له معارض صحيح؛ لأنه لو قام على بطلانه دليل لم يبق لنا وثوقٌ بمعلومٍ أصلاً لا حسيّ، ولا عقليّ، وهذا يبطل حقيقة الإنسانية، بله الحيوانية المشتركة بين الحيوانات؛ فإن لها تمييزًا وإدراكًا للحقائق بحسبها[1].

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله في الوجه الثالث عشر من الأوجه التي نقض بها قانون الرازي الكلي: «الأمور السمعية التي يُقال: «إن العقل عارضها»؛ كإثبات الصفات، والمعاد، ونحو ذلك، هي ممّا عُلم بالاضطرار أنّ الرسول ﷺ جاء بها، وما كان معلومًا بالاضطرار من دين الإسلام امتنع أن يكون باطلاً، مع كون الرسول ﷺ رسول الله حقًا»[2].

---

(١) انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ١/ ٩٩.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٩٥.

فقد عُلم بالاضطرار صحّة نبوته ﷺ، وصدق رسالته، «فمن قدح في ذلك، وادّعى أنّ الرسول ﷺ لم يجئ به، كان قوله معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام»[1].

«وهذا الوجه في غاية الظهور، غنيّ بنفسه عن التأمّل، وهو مبنيّ على مقدمتين قطعيّتين؛

إحداهما: أن الرسول ﷺ أخبر عن الله بذلك.

الثانية: أنه ﷺ صادق.

ففي أيّ المقدمتين يقدح المعارض بين العقل والنقل»[2].

فمن قدح في ذلك كان قوله معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام ـ كما تقدم شيخ الإسلام رحمه الله في ذلك .

وهاتان المقدّمتان ـ وهما:

١ ـ اعتقاد أنّه ﷺ أخبر عن الله تعالى، وأسمائه وصفاته، وأمور المعاد، وغيرها من المغيّبات.

٢ ـ وتصديقه فيما أخبر :

ممّا عُلم بالاضطرار من دين الإسلام؛

فمن لم يعتقد أنّ رسول الله ﷺ صادقٌ فيما أخبر،

أو لم يقرّ بما أخبر به،

فليس مؤمنًا بالرسول ﷺ.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٩٥.

(٢) الصواعق المرسلة لابن القيم ٣/ ٩٠٧.

وليس الأمر قاصراً على هذا: بل إنّ من اعتقد صدق رسول الله ﷺ، وصدَّقه فيما أخبر به باستثناء أنباء الغيب: ليس مؤمنًا بالرسول ﷺ؛ لأنّ من مستلزمات الإيمان به عليه الصلاة والسلام تصديقه في كلّ ما أخبر به دون استثناء.

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام رحمه الله في الوجه الثالث والثلاثين: «نحن نعلم بالاضطرار من دين الرسول ﷺ أنه أوجب على الخلق تصديقه فيما أخبر به، وقطعهم بثبوت ما أخبر به[1]، وأنّه من لم يكن كذلك لم يكن مؤمنًا به، بل إذا أقرّ أنّه رسول الله ﷺ، وأنّه صادقٌ فيما أخبر، ولم يقرّ بما أخبر به من أنباء الغيب ـ لجواز أن يكون ذلك متيقّنًا في نفس الأمر بدليل لم يعلمه المستمع، ولا يمكن إثبات ما أثبته الرسول ﷺ بخبره، إلا بعد العلم بذلك[2] ـ فإنّ هذا ليس مؤمنًا بالرسول ﷺ[3]. وإذا كان هذا معلومًا بالاضطرار، كان قول هؤلاء المعارضين لخبره بآرائهم معلوم الفساد بالضرورة من دينه»[4].

ويوضّح هذا ما ذكره شيخ الإسلام رحمه الله في الوجه الرابع عشر؛ حيث بيّن فيه أنّ أهل العلم ـ الذين عُنوا بميراث الرسول ﷺ، فتعلموا القرآن وتفسيره ونزوله وناسخه ومنسوخه، والسنة وشروحها ـ من الصحابة الكرام رضي الله عنهم، والتابعين لهم بإحسان «عندهم من

---

(١) وذلك باعتقادهم أنّ ما أخبرهم به عليه الصلاة والسلام فهو قطعيّ الثبوت.

(٢) مراده أنّ الدليل الشرعيّ لا يكون يقينيًا عند أهل الكلام إلا إذا انضمّ إليه دليل آخر عقليّ.

(٣) يقصد عدم إيمان من أقرّ بالرسول ﷺ وصدّقه فيما أخبر باستثناء خبره عن بعض الأمور الغيبية أو كلها.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٣٨، ٣٣٩.

العلوم الضرورية بمقاصد الرسول ﷺ ومراده، ما لا يمكنهم دفعه عن قلوبهم، ولهذا كان كلهم متفقين على ذلك من غير تواطؤ ولا تشاعر، كما اتفق أهل الإسلام على نقل حروف القرآن، ونقل الصلوات الخمس، والقبلة، وصيام شهر رمضان. وإذا كانوا قد نقلوا مقاصده ومراده عنه بالتواتر، كان ذلك كنقلهم حروفه وألفاظه بالتواتر. ومعلومٌ أنّ النقل المتواتر يفيد العلم اليقينيّ؛ سواء كان التواتر لفظيًا أو معنويًا؛ كتواتر شجاعة خالد، وشعر حسّان . .»[1].

ومن اطّلع على أحوال الصحابة رضوان الله تعالى عنهم، وأحوال من تبعهم بإحسان، صار من المتواتر لديه أنهم كانوا أكمل الناس عقلاً، وأعدلهم قياسًا، وأصوبهم رأيًا، وأسدّهم كلامًا، وأصحّهم نظرًا، وأهداهم استدلالاً، وأكثرهم فقهًا، وأغزرهم علمًا، وأرجحهم فهمًا، وأتمّهم معرفةً بما ينقلونه، وأقلّهم تكلّفًا:

فهل يقبل بما قبلوا، ويُسلّم لما سلّموا، ولا يُعارض مالم يعارضوا، أم يتّبع طوائف النفاة الذين كذبوا ـ إمّا عمدًا، أو خطأً ـ على الله وعلى رسوله ﷺ، وعلى سلف الأمة وأئمتها، كما كذبوا ـ إمّا عمدًا، أو خطأً ـ على عقول النّاس، وعلى ما نصبه الله تعالى من الأدلّة العقليّة والبراهين اليقينيّة[2]، فعارضوا نصوص الكتاب والسنّة بمعقولاتهم الفاسدة، وردّوا ما أثبته الله لنفسه، وما أثبتته له رسله عليهم السلام من الصفات بآرائهم وظنونهم، مخالفين بصنيعهم هذا العقل الصريح والنقل الصحيح؟

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٩٥.

(٢) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٧٨، ٣٧٩.

الجواب: لو كان عاقلاً لامتنع أن يعارض هذا التواتر بشيء من الظنون والتوهّمات العقليّة، بل يُسلّم للصحابة رضي الله عنهم، وللتابعين لهم بإحسان، الذين همّتهم مشمّرة إلى طلب المطالب العالية؛ في مراعاة الأصول، وضبط القواعد، وشدّ المعاقد، لا لمن امتازوا عنهم بالتّكلف والحشو، والاشتغال بالأطراف، وطلب التأويل لمعاني نصوص الإثبات

ولا شك أنّ لدى أهل العلم الذين عُنوا بميراث الرسول ﷺ؛ من الصحابة ومن تبعهم بإحسان من علماء المسلمين معايير دقيقة تصل بهم إلى العلم اليقينيّ، بحيث لا يخطر ببالهم ما يخطر ببال أهل الكلام من أصحاب القانون الكليّ الفاسد ـ الذين يُصرّون على الطعن في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ لوهم طرأ عليهم ـ بل يرون أنّ معارضة النصوص الشرعية بالآراء والأهواء من سمات المبتدعة أهلِ الكلام المذموم.

وما ذلك إلا لأنّ اعتقادهم للحقّ الثابت قوّى الإدراك عندهم وصحّحه؛ فكانوا كما قال الله تعالى: ﴿**وَالَّذِينَ اهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى**﴾[1] ﴿**وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوا مَا يُوعَظُونَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَّهُمْ وَأَشَدَّ تَثْبِيتًا . وَإِذًا لَّآتَيْنَاهُم مِّن لَّدُنَّا أَجْرًا عَظِيمًا . وَلَهَدَيْنَاهُمْ صِرَاطًا مُّسْتَقِيمًا**﴾[2].

(١) جزء من الآية ١٧، من سورة محمد ﷺ.

(٢) الآيات ٦٦ ـ ٦٨، من سورة النساء.

المطلب الخامس: الآثار والنتائج الفاسدة المترتبة على هذا القانون:

لّما طبّق أصحاب هذا القانون قانونهم على أنفسهم، وأُعجبوا بعقولهم؛ فحملهم إعجابهم على القدح في نصوص كتاب الله وسنة رسوله ﷺ، والعدول عنها، والميل إلى أهواء الرجال ومقاييسهم.. لم يزدهم هذا التطبيق وهذا الميل إلا اختلافًا واضطرابًا وشكًّا وارتيابًا؛

فقد فتح عليهم هذا القانون أبوابًا من الشرّ كثيرة، وخلّف في الأمة نتائج وخيمة، وترك آثارًا سيئة ، تمثلت في النقاط الآتية:

الأولى: أضعف ثقة كثير من المسلمين في كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ، وزرع الشكّ في نفوس أتباعه:

وذلك لأنّهم يبنون أمرهم على كلامٍ مجمل ، يروج على كثير ممّن لم يعرفوا حقيقته..

فإذا قرؤوه فاعتقدوا مضمونه، ثم تُليت عليهم آيات الكتاب، وتبيّن لهم أنّ ما هم عليه مناقض للكتاب والسنّة، وترجّح لديهم ـ نتيجة اشتراطهم انتفاء المعارض العقليّ ـ تقديم عقولهم القاصرة على قول الله وقول رسوله ﷺ: حصل لهم الشكّ والرَيْب في نصوص الوحي. ونُكت المرض والارتياب في القلب[1].

حتّى إنّ من يعتقد صحّة كلامهم قد يطعن فيما جاء به الرسول ﷺ

---

(١) قد أخبر ربّنا جلّ وعلا عن المؤمنين أنّهم إذا تليت عليهم آياته ازدادوا إيمانًا بقوله: ﴿**إنما المؤمنون الذين إذا ذكر الله وجلت قلوبهم وإذا تليت عليهم آياته زادتهم إيمانًا وعلى ربهم يتوكلون. الذين يقيمون الصلاة ومما رزقناهم ينفقون. أولئك هم المؤمنون حقًا**﴾ (الأنفال: ٢ ـ ٤) وقوله: ﴿**وإذا ما أنزلت سورة فمنهم من يقول أيكم زادته هذه إيمانًا فأما الذين آمنوا فزادتهم إيمانا وهم يستبشرون. وأمّا الذي في قلوبهم مرضٌ فزادتهم رجسًا إلى رجسهم وماتوا وهو كافرون**﴾ (التوبة: ١٢٤، ١٢٥).

من حيث يدري ولا يدري.

أ ـ لذلك صارت النصوص الشرعية عند أصحاب هذا القانون وأتباعهم مجرّد ظواهر لا يستفاد منها علمٌ يقينيّ؛ فآل أمرهم ـ معها ـ إلى التأويل أو التفويض المذمومين.

ومعلوم ما يشتمل عليه هذا الصنيع من قدحٍ في النصوص الشرعية.

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في الوجه السادس عشر من أوجه ردّه على القانون الكلي: «غاية ما ينتهي إليه هؤلاء المعارضون لكلام الله ورسولهﷺ بآرائهم من المشهورين بالإسلام: هو التأويل، أو التفويض»[1].

ويقول في موضع آخر ـ في الوجه الثالث والأربعين من أوجه الردّ ـ: «المعارضون للكتاب والسنّة بآرائهم لا يمكنهم أن يقولوا: إنّ كلّ واحدٍ من الدليلين المتعارضين هو يقينيّ، وقد تناقضا على وجهٍ لا يمكن الجمع بينهما؛ فإنّ هذا لا يقوله عاقلٌ يفهم ما يقول. ولكن نهاية ما يقولونه: إنّ الأدلة الشرعية لا تفيد اليقين، وأنّ ما ناقضها من الأدلة البدعية ـ التي يسمونها العقليات ـ تفيد اليقين، فينفون اليقين عن الأدلة السمعية الشرعية، ويثبتونه لما ناقضها من أدلتهم المبتدعة، التي يدّعون أنها براهين قطعية[2].

ولهذا كان لازم قولهم الإلحاد والنفاق، والإعراض عمّا جاء به الرسول ﷺ، والإقبال على ما يناقض ذلك . .»[3].

ب ـ وقد تدرجوا في تأويل النصوص الشرعية، أو تفويضها، حتى

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٠١.

(٢) وهذا قد صرّحوا به في العديد من مصنّفاتهم؛ كما تقدّم نقل أقوالهم في ذلك.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٦/ ٣.

وصل بهم الأمر إلى التعطيل؛

فنفوا صفات الله تعالى وأفعاله، محتجين بشبهٍ عقلية؛ كالتجسيم، ونحوها..

ومن تأمّل كلامهم وجد حقيقة قولهم: «أنه لا يمكن التصديق بكلّ ما في الشرع. بل لا يمكن تصديق البعض إلا بعدم تصديق البعض الآخر»[1].

فلا يحتج ـ عند هؤلاء ـ بالنصوص الشرعية على شيء من المسائل العلمية..

وفي ذلك يقول شيخ الإسلام ـ رحمه الله ـ في الوجه الثامن والعشرين من أوجه نقضه للقانون الكلي: «حقيقة قول هؤلاء الذين يحوزون أن تعارضَ النصوص الإلهية النبوية بما يناقضها من آراء الرجال: أن لا يحتج بالقرآن والحديث على شيء من المسائل العلمية، بل ولا يُستفاد التصديق بشيء من أخبار الله ورسوله، فإنه إذا جاز أن يكون فيما أخبر الله به ورسوله في الكتاب والسنة أخبارٌ يعارضها صريح العقل، ويجب تقديمه عليها من غير بيان من الله ورسوله للحقّ الذي يُطابق مدلول العقل، ولا لمعاني تلك الأخبار المناقضة لصريح العقل»[2]جاز أن يضطرد ذلك في بقية النصوص المتعلقة بالمسائل العلميّة؛ وفي هذا إبطال للوحي والرسالات السماويّة.

فالعقول ـ كما تقدم ـ مختلفة متفاوتة، فإذا عورضت نصوص الوحي بمعقولات متباينة مختلفة، أصبحت نصوص الوحي لا حرمة لها، بل ولا حجة فيها.

(١) المصدر نفسه ٥/ ٢٨٧. في الوجه الثلاثين من أوجه الرد على القانون الكلي.

(٢) المصدر نفسه ٥/ ٢٤٢.

بل إنّ تجويز مناقضة خبر الله وخبر رسوله ﷺ بالمعقولات: مستلزمٌ لعدم التصديق بشيء من أخبار الوحي..

وعدم التصديق بشيء من النصوص الشرعيّة من صفات الكفار والمنافقين، كما نصّ على ذلك شيخ الإسلام في الوجه الثاني والثلاثين بقوله: «القول بتقديم غير النصوص النبوية عليها ـ من عقل، أو كشف، أو غير ذلك ـ يوجب أن لا يُستدل بكلام الله ورسوله ﷺ على شيء من المسائل العلمية، ولا يصدق بشيء من أخبار الرسول ﷺ لكون الرسول أخبر به، ولا يُستفاد من أخبار الله ورسوله هدى ولا معرفة بشيء من الحقائق، بل ذلك مستلزمٌ لعدم الإيمان بالله ورسوله، وذلك متضمّن للكفر والنفاق والزندقة والإلحاد، وهو معلوم الفساد بالضرورة من دين الإسلام، كما أنّه في نفسه قولٌ فاسدٌ متناقضٌ في صريح العقل»[1].

لذلك نرى شيخ الإسلام يُسمّي هذه المعقولات الباطلة ـ التي يزعم أصحابها أنّها أصول الدين ـ: «أصول الجهل وأصول دين الشيطان»[2].

ويُبيّن رحمه الله أنّها تُخالف ما جاء به الرسول ﷺ، وأنّ المتأمّل يجدها وضعت لتكذيب الرسول ﷺ لا لتصديقه ـ كما يزعم أصحابها.

فيقول عنها: «ترتيب الأصول في مخالفة الرسول والمعقول»[3]، و«ترتيب الأصول في تكذيب الرسول»[4].

ج ـ ولا يخفى ما في صنيع هؤلاء المبتدعة المعطّلة من قدح في الكتاب والسنة والرسول ﷺ؛

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية٥/ ٣٢٠. وانظر الفتوى الحموية الكبرى له ص ٢١.

(٢) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٤٥٢.

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٤٥٢.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٢/ ٢٠٧.

فالله تعالى، أنزل القرآن،

وأخبر أنه جعله هدى وبيانًا للناس،

وأمر الرسولَ ﷺ أن يبلّغ البلاغ المبين،

وأن يبيّن للناس ما نُزّل إليهم،

وأمر بتدبّر القرآن وعقله،

ومع هذا فأشرف ما فيه ـ وهو ما أخبر به الرب عن صفاته، أو عن كونه خالقًا لكل شيء، وهو بكلّ شيء عليم، أو عن كونه أمر ونهى، ووعد وتوعّد، أو ما أخبر به عن اليوم الآخر ـ لا يعلم أحدٌ معناه، فلا يُعقل ولا يتدبّر، ولا يكون الرسول ﷺ بيّن للناس ما نُزّل إليهم، ولا بلّغ البلاغ المبين»[1].

الثانية: إنّ هذا القانون فيه طعن واضح في الرسول ﷺ وإخوانه المرسلين صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين:

أ ـ فإنّ من يعارض ما جاءت به الرسل صلوات الله عليهم أجمعين بعقله وهواه، زاعمًا أنّ عقله يناقض ذلك، ويوجب تقديم عقله على ما أخبرت به الرسل عليهم السلام: فقد بغى سبيل الله عوجًا، وقدّم عليها ما يرى أنه مستقيم من دليله العقليّ المبتدع..

ولازم فعله وصف سبيل الأنبياء بالاعوجاج، والميل عن الحق، ووصف سبيل المبتدعة بالاستقامة، وعدم الاعوجاج .

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في الوجه الثاني والعشرين من أوجه ردّه على القانون الكلي: «من زعم أن العقل الصريح الذي

---

(١) المصدر نفسه ١/ ٢٠٤.

يجب اتباعه يناقض ما جاء به الرسل وذلك هو سبيل الله، فقد بغى سبيل الله عوجًا؛ أي طلب لها العوج، فإنه طلب أن يبيّن اعوجاج ذلك وميله عن الحقّ، وأنّ تلك السبيل الشرعية السمعية المروية عن الأنبياء عوجًا لا مستقيمة، وأن المستقيم هو السبيل التي ابتدعها من خالف سبيل الأنبياء»[1].

ب ـ ولو فُتح باب معارضة ما أخبرت به الرسل عليهم السلام بالآراء والأوهام، لأمكن لكل أحدٍ أن لا يؤمن بشيء ممّا جاءت به الرسل؛

«إذ العقول متفاوتة، والشبهات كثيرة، والشيطان لا يزال يُلقي الوساوس في النفوس، فيمكن حينئذ أن يُلقي في قلب غير واحد من الأشخاص ما يناقض عامة ما أخبر به الرسول ﷺ وما أمر به»[2].

ج ـ ويلزم من صنيع من يعارض ما أخبرت به الرسل عليهم السلام بالآراء والأهواء، أن يكون الرسل عليهم السلام ـ عنده ـ قد أضلوا الناس بتمويه الحقّ، أو بكتمه، وكلا الأمرين عصم الله تعالى رسله عنهما .

يقول شيخ الإسلام رحمه الله في الوجه الثالث والعشرين من أوجه ردّه على القانون الكلي: «من المعلوم أنّ الله أخبر أنه أرسل رسله بالهدى والبيان، لتخرج الناس من الظمات إلى النور. .»[3]. . .

ثمّ ساق رحمه الله الشواهد على ذلك، ثم قال: «وإذا كان كذلك، فيُقَال: أَمْرُ الإيمانِ بالله واليوم الآخر: إما أن يكون الرسول تكلم فيه بما

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢١١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢١٥. من الوجه الرابع والعشرين من أوجه الرد على القانون الكلي.

(٣) المصدر نفسه ٥/ ٢١١.

يدلّ على الحقّ، أو بما يدلّ على الباطل، أو لم يتكلّم: لا بما يدلّ على حق، ولا بما يدلّ على باطل»[1]..

ثمّ بيّن رحمه الله أنّ من لم يتكلّم في أمر الإيمان بالله واليوم الآخر لا بحقّ ولا بباطل: لم يكن قد هدى الناس، ولا أخرجهم من الظلمات إلى النور، ولا بيّن لهم ـ أي أنه لم يقم بالمهمة التي أرسله الله من أجلها.

إلى أن قال: «ومن زعم أنّ ما جاء به الرسول ﷺ من الكتاب والسنة قد عارضه صريح المعقول الذي يجب تقديمه عليه، فقد جعل الرسول ﷺ شبيهًا بالشخص الثاني الذي أضلّ بكلامه من وجه، ويجعله بمنزلة من جعله كالساكت الذي لم يضلّ ولم يهد من وجه آخر»[2].

وهذان الصنفان اللذان أشار إليهما شيخ الإسلام رحمه الله هما أهل التضليل والتجهيل، وأهل التحريف والتأويل؛

فإنّ من يقدّم عقله على ما أخبرت به الرسل عليهم السلام، له في نصوصهم ـ أي نصوص الأنبياء عليهم السلام ـ هاتان الطريقتان:

طريقة التبديل ـ ويدخل فيها أهل التحريف والتأويل .

وطريقة التجهيل[3].

فأمّا الأولون: فهم المتكلّمون، ومن سلك سبيلهم؛ فإنهم يزعمون أنّ الرسل صلوات الله عليهم كانوا يعلمون الحقّ الثابت في نفس الأمر

---

(١) المصدر نفسه ٥/ ٢١٣.

(٢) المصدر نفسه ٥/ ٢١٣. وانظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٦/ ٤٤٢.

(٣) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٨. والفتوى الحموية الكبرى له ص ٣٦. ومجموع الفتاوى له ١٦/ ٤١٤.

في باب الأسماء والصفات، ويعرفون أن الله لا تحلّه الحوادث ، وليس بجسم، . . إلخ، ولم يكن قصدهم إلا الإخبار بالحقّ لكنهم فعلوا ذلك بعبارات لاتدل وحدها عليه بل تحتاج إلى تأويل؛ كل ذلك ليبعثوا الهم على معرفة الحقّ بالنظر والعقل، ويرغبوها في تأويل النصوص ليعظم أجرها[1].

فهؤلاء جعلوا الرسول ﷺ بمنزلة الشخص الساكت الذي لم يدلّ ولم يُضلّ، وإنّما اكتفى بكلام ظاهره غير مراد، تاركاً لعقول أمّته تأويله بصرفه عن ظاهره، إلى معنى آخر مراد.

وأما الصنف الثاني: فهم أهل التجهيل؛ و«حقيقة قولهم: أنّ الأنبياء، وأتباع الأنبياء جاهلون ضالّون، لا يعرفون ما أراد الله بما وصف به نفسه من الآيات وأقوال الأنبياء»[2].

فهم مشتركون في أنّ الرسل عليهم السلام لم يعلموا المراد، ولم يُعلّموا أممهم، بل جهلوا ذلك، وجهّلوا أممهم.

وفي كلا القولين مطعنٌ صريح في رسل الله عليهم صلوات الله وسلامه. .

ويلزم من ذلك «أنّ الرسول ﷺ لا يكون فيما أخبر به عن الله تعالى وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر: لا علمٌ ولا هدى ولا كتابٌ منيرٌ؛ فلا يُستفاد منه علمٌ بذلك، ولا هُدى يُعرف به الحقّ من الباطل، ولا يكون الرسول ﷺ قد هدى الناس، ولا بلغهم بلاغاً مبيناً، ولا أخرجهم

(١) انظر: مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ١٦/ ٤٤١. والفتوى الحموية الكبرى له ص ٣٦.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ١٥. وانظر: المصدر نفسه ١/ ١٧. ومجموع الفتاوى له ١٦/ ٤٤٢.

من الظلمات إلى النور، ولا هداهم إلى صراط العزيز الحميد»[1].

وهذا هو لازم قولهم شاؤوا أم أبَوْا.

بل إنّ لازم قولهم أيضاً أنّ الرسل عليهم السلام قد لبّسوا على النّاس، «ودلّسوا، بل أضلّوهم، وجهّلوهم، وأخرجوهم إلى الجهل المركب، وظلمات بعضها فوق بعض: إما من علمٍ كانوا عليه، وإما من جهل بسيط. أو حيّروهم، وشكّكوهم، وجعلوهم مذبذبين لا يعرفون الحق من الباطل، ولا الهدى من الضلال»[2].

«فعند هؤلاء كلام الأنبياء وخطابهم في أشرف المعارف وأعظم العلوم يُمرض ولا يَشفي، ويُضلّ ولا يَهدي، ويَضرّ ولا ينفع، ولا يُزكّي النفوس ويعلمها الكتاب والحكمة، بل يدسّي النفوس، ويوقعها في الضلال والشبهة»[3].

د ـ ولازم قول من قال بهذا القانون أيضاً: أنّ «الرسول ﷺ ما بيّن للناس أصول إيمانهم، ولا عرّفهم علماً يهتدون به في أعظم أمور الدين، وأجلّ مقاصد الدعوة النبوية، وأجلّ ما خُلق الخلق له، وأفضل ما أدركه الخلق وحصّلوه وانتهوا إليه، بل إنّما بيّن لهم الأمور العمليّة. فإذا كان كذلك: فمن المعلوم أنّ من علمهم وبيّن لهم أشرف القسمين، وأعظم النوعين، كان ما أتاهم به أفضل ممّا أتاهم به من لم يبيّن إلا القسم المفضول والنوع المرجوح»[4].

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٥٧.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٦٤. وانظر المصدر نفسه ٥/ ٣٦٥، ٣٦٦ ـ ٣٦٨.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٦٤. وانظر الفتوى الحموية الكبرى له ص ٢٠.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٥٩. وانظر الفتوى الحموية الكبرى له ص٢١.

فيلزم من هذا أن تكون عقولهم وشيوخهم الذين بيّنوا لهم أفضل العلوم وأشرفها ـ علم أصول الدين ـ أفضل ـ عندهم ـ من الأنبياء الذين لم يبيّنوا إلا العلم المرجوح المفضول ـ على حدّ زعمهم .

ومن المعلوم أنّ رسول الله ﷺ كان أعلم الخلق بربه، وبأسمائه وصفاته، وباليوم الآخر، وبالملائكة، وبغير ذلك من المسائل العلمية، وأنه عليه الصلاة والسلام كان أحرص الناس على تعليم أمته، وبيان الحق لهم، وأنصح الخلق لعباد الله، وأفصح الخلق في بيان هدى الله، وهذا ممّا عُلم بالضرورة من دين الإسلام[1].

وكلّ عاقل يعلم أنّ رسل الله عليهم السلام أعلم الخلق بالله، وأعظمهم هدى لخلق الله، وأحرصهم على تبليغ النّاس دينَ الله، وبيان الحقّ لهم.

فكيف يزعم هؤلاء بعد ذلك أنّ كلام الرسل صلوات الله عليهم كان غيرَ دالّ على الحقّ في المسائل العلميّة، «ولا أفاد علماً في مثل هذه القضيّة، بل دلالته ظاهرة في نقيض الحقّ والعلم والعرفان، مفهمة لضدّ التوحيد والتحقيق الذي يرجع إليه ذوو الإتقان. فهل يكون مثل هذا المتكلم إلا في غاية الجهل والضلال، أو في غاية الإفك والبهتان والإضلال؟!؟ فهذا حقيقة قول هؤلاء الملاحدة في رسل الله»[2].

الثالثة: إنّ أصحاب هذا القانون قد فتحوا بقانونهم باباً للملاحدة للاستطالة عليهم، والطعن فيما جاءت به الرسل عليهم السلام:

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٧١ ـ ٣٧٤. والفتوى الحموية الكبرى له ص ٣٦.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٧٠، ٣٧١.

فالمنهج الذي سلكه نفاة الصفات أتباع هذا القانون في رد نصوص الصفات سهّل على الملاحدة والزنادقة ـ الذين يريدون الطعن في الدين، وفي الأنبياء والمرسلين، أن يردوا نصوص الشريعة جميعها، محتجّين بالحجة نفسها التي احتجّ بها أولئك في ردّ نصوص الصفات.

فعمدوا إلى النصوص المتعلقة بأمور الآخرة، فأوّلوها بما لا يسعفه برهان، ولا تؤيده حجة ـ كصنيع نفاة الصفات، ثمّ عمدوا إلى النصوص المتعلقة بأركان الإسلام؛ كالصلاة، والزكاة، والصوم، والحج، فصنعوا بها مثل صنيعهم بأخواتها نصوص المعاد، وهكذا دواليك، حتى جعلوا الدين كلّه محرّفاً[1].

وهذه الاستطالة كانت سبباً من الأسباب المترتّبة على تبنّي معطلة الصفات لهذا القانون الفاسد، وقد تركت آثاراً سيئة، وعواقب خطيرة، حملت شيخ الإسلام رحمه الله على الاهتمام بهذه القضية، وإطالة النفس فيها.

١ ـ فقد بيّن رحمه الله أنّ عملَ معطلة الصفات ـ حين خالفوا بقانونهم الفاسد منهج ومذهب السلف في تلقي النصوص الشرعية ـ فتحَ الباب لكلّ ملحد وزنديق أن يتأوّل كلام الله كيف يشاء .

فقال: «لمّا فتحوا باب القياس الفاسد في العقليّات، والتأويل الفاسد في السمعيّات، صار ذلك دهليزاً للزنادقة الملحدين إلى ما هو أعظم من ذلك من السفسطة في العقليّات، والقرمطة في السمعيّات، وصار كلّ من زاد في ذلك شيئاً دعاه إلى ما هو شرّ منه»[2].

---

(١) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٢٠٢، ٥/ ٢٥٠، ٨/ ١٣٢. ونقض تأسيس الجهمية له ـ مخطوط ـ ق ١٩٧.

(٢) شرح حديث النزول لابن تيمية ص ١٦٩. وانظر بغية المرتاد له ص ١٨٣، ١٨٤.

وقد بيّن شيخ الإسلام رحمه الله أنّ كلمة السفسطة تتضمّن إنكار الحقّ، وتمويهه بالباطل؛ فكلّ من جحد حقّاً معلوماً، وموّه ذلك بباطل، فهو مسفسط[1].

أمّا القرمطة في السمعيّات: فقد عرفها شيخ الإسلام رحمه الله: بأنّها تحريف الكلم عن مواضعه. وقد استخدم كلمة «قرمطة» إشارة منه ـ رحمه الله ـ إلى مذهب القرامطة في السمعيّات؛ إذ أنهم يدّعون علم الباطن المخالف للظاهر، ويزعمون أنّ للنصوص بطناً وظهراً، وأنّ باطنها يخالف ظاهرها؛ فهم يدّعون التأويلات الباطنة المخالفة للظاهر المعلوم المعقول من الكتاب والسنّة، لذلك فهم يُدرجون تحت وصف الباطنية[2].

ثمّ فسّر شيخ الإسلام رحمه الله كيف سنّ نفاة الصفات للملاحدة سنة سيئة في إنكار النصوص وتأويلها، فقال: «ما سلكه هؤلاء ـ نفاة الصفات ـ من معارضة النصوص الإلهية بآرائهم، هو بعينه الذي احتجّ به الملاحدة الدهرية[3] عليهم في إنكار ما أخبر الله به عباده من أمور اليوم

---

(١) ذكر ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في كتابه «نقض تأسيس الجهمية ـ المطبوع ـ ١/ ٣٢٤) وانظر من كتب شيخ الإسلام: المصدر نفسه ـ مطبوع ـ ١/ ١٥٠، ٣٢٢. وشرح العقيدة الاصفهانيّة ص ٧٩. والردّ على البكري ص ٧٧، ٧٨. ومنهاج السنة النبوية ٢/ ٥٢٤ ، ٥٢٥. والعقيدة التدمرية ص ١٩. وكتاب الصفديّة ١/ ٩٨.

(٢) انظر تعريف شيخ الإسلام رحمه الله للقرمطة في السمعيات في كتابه نقض تأسيس الجهمية ـ المطبوع ـ ١/ ١٥٠. وانظر من كتب شيخ الإسلام: المصدر نفسه ـ مطبوع ـ ١/ ١٥٠. والعقيدة التدمرية ص ١٩. وانظر من كتب الفرق: الفرق بين الفرق للبغدادي ص ٢٨١ ـ ٣١٣. والتنبيه والرد للملطي ص ٢٠ ـ ٢٢. وكشف أسرار الباطنية وأخبار القرامطة لمحمد بن مالك بن أبي الفضائل.

(٣) هم الذين ينفون ربوبية الله تعالى، وينفون أن يكون في العالم دليل يدّل على صانع ومصنوع وخالق ومخلوق، وينسبون النوازل التي تنزل بهم إلى الدهر.
(انظر: البرهان في معرفة عقائد أهل الأديان للسكسكي ص ٨٨. وبغية المرتاد لابن=

الآخر، حتى جعلوا ما أخبرت به الرسل عن الله وعن اليوم الآخر لا يُستفاد منه علم، ثمّ نقلوا ذلك إلى ما أمروا به من الأعمال: كالصلوات الخمس، والزكاة، والصيام، والحج، فجعلوها للعامّة دون الخاصّة، فآل الأمر بهم إلى أن ألحدوا في الأصول الثلاثة التي اتفقت عليها الملل[1]؛ كما قال تعالى: ﴿ **إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالنَّصَارَىٰ وَالصَّابِئِينَ مَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ وَعَمِلَ صَالِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ** ﴾[2] . . . »[3].

وقد بيّن شيخ الإسلام رحمه الله تهافت مذهب معطلة الصفات ـ أصحاب القانون الكلّيّ ـ في مقابل الملاحدة، وذكر أنهم دفعوا غيرهم بأصول مبتدعة، وناظروهم مناظرة ضعيفة، وأجابوهم أجوبة هشّة، يمكن لمخالفيهم أن يردوها عليهم، ففتحوا الباب بذلك لأعداء الإسلام للاستطالة عليهم، وتكذيب نبيّهم ﷺ، وردّ النّاس عن دينهم، فجنَوْا على الإسلام وعلى المسلمين ـ بسبب قانونهم الفاسد ـ جناية عظيمة، فلا

=تيمية ص ٤٣٠ ـ ٤٣١. وانظر أيضاً: الفصل في الملل والأهواء والنحل لابن حزم ١/ ٤٧).

(١) وهي الإيمان بالله، وباليوم الآخر، وبالنبيّين عليهم السلام.

(٢) الآية (٦٢) من سورة البقرة.

(٣) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣ ـ الوجه العشرون من أوجه الرد على القانون الكلي .

وانظر أيضاً من كتب شيخ الإسلام: المصدر نفسه ٤/ ٢٨١، ٧/ ١٠٧، ١٣٧، ٨/ ٢٤١ ـ ٢٤٢، ٩/ ١٥٠. وكتاب الصفدية ٢/ ٩٠، ٩٨، ١٦٠، ١٧٦، ١٧٩. والفتوى الحموية الكبرى ص ٣٨. ونقض تأسيس الجهمية ـ مخطوط ـ ق ١٩٧ ـ مطبوع ـ ١/ ٢٢٣. وشرح العقيدة الأصفهانية ص ٨٠. وشرح حديث النزول ص ٢٩. ومنهاج السنة النبوية ١/ ٢٩٩، ٣٠٤. ومجموع الفتاوى ١٢/ ٥٩٠. والفتاوى المصرية ٦/ ٥٥٦. والفرقان بين الحقّ والباطل ص ١١٨ ـ ١٤٧.

الإسلام نصروا، ولا الملاحدة كسروا[1]؛

يقول ـ رحمه الله ـ مبيّناً تناقض قول هؤلاء ـ الذي سهّل على الملاحدة بفساده أن يردوا نصوص الشريعة جميعها ـ: «قول هؤلاء متناقض، والقول المتناقض فاسد، وذلك أنّ هؤلاء يوجبون التأويل في بعض السمعيّات دون بعض»[2]..

إلى أن قال ـ: «وإذا كان كذلك، قيل لهم: ما الفرق بين ما جوّزتم تأويله فصرفتموه عن مفهومه الظاهر، ومعناه البيّن، وبين ما أقررتموه؟ فهم بين أمرين: إما أن يقولوا ما يقوله جمهورهم: إنّ ما عارضه عقليٌ قاطعٌ تأوّلناه، وما لم يُعارضه عقليٌ قاطعٌ أقررناه. فيقال لهم: فحينئذٍ لا يمكنكم نفي التأويل عن شيء؛ فإنه لا يمكنكم نفي جميع المعارضات العقليّة»[3].

إلى أن قال ـ: «وهذا الذي ذكرناه بيّن في كلام كلّ طائفة، حتى في كلام المثبتين لبعض الصفات دون بعض[4]، فإنّك إذا تأمّلت كلامهم، لم تجد لهم قانوناً فيما يُتأوّل وما لا يُتأوّل، بل لازم قولهم إمكان تأويل الجميع[5]. فلا يُقرُّون إلا بما يُعلم ثبوته بدليل منفصل عن السمع، وهم

---

(١) انظر: درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ١/ ٣٧٢، ٣٧٣، ٢/ ١٣، ٨/ ٢٧٩، ٢٨٠، ٢٨١، ٢٨٢. ومجموع الفتاوى له ١٢/ ٥٩٠، ١٣/ ١٥٧. ونقض تأسيس الجهمية له ـ مطبوع ـ ١/ ١١٢. وشرح العقيدة الأصفهانية له ص ٧١. وشرح حديث النزول له ص ٢٩. والفتاوى المصرية له ٦/ ٦٢٨، ٦٣١.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٤٣.

(٣) المصدر نفسه.

(٤) كالأشعرية والماتريدية.

(٥) وهذا حق؛ فإنّ لازم مذهب من أنكر بعض الصفات أن ينكرها جميعاً، حتى صفة الوجود؛ فليس عندهم في الحقيقة ـ بسبب شبهتهم ـ ربّ موجود، ولا إله معبود. تعالى الله عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً.

لا يُجوّزون مثل ذلك، ولا يمكنهم أن يقولوا مثل ذلك. فعُلم أنّ قولهم باطل، وأنّ قولهم: لا نتأوّل إلا ما عارضه القطعيّ قولٌ باطلٌ. ومع بطلان قولهم قد يُصرّحون بلازمه، وأنه لا يُستفاد من السمعيّات علمٌ، كما ذكره الرازي وغيره[1]، مع أنهم يستفيدون منها علماً، فيتناقضون. .»[2].

وهكذا انفتح عليهم من الملاحدة والزنادقة سدٌ بعد أن كان مبنياً بزبر الحديد، فسهّلوا على الملاحدة والزنادقة الطعن في الدين؛ فطوّلوا ألسنتهم على الأنبياء والمرسلين.

فيا أسفاه على أصحاب هذا القانون: كم أضلّوا بقانونهم من العبيد، وكم لبّسوا على عباد الله دين الله، فلا الإسلام نصروا، ولا الكفّار كسروا، ولا بحبل الله اعتصموا، ولا للكتاب والسنة اتبعوا، بل فرّقوا دينهم وصاروا شيعاً، واعتاضوا عن كتاب ربهم وسنة نبيهم ﷺ بما أحدثوا بآرائهم بدعاً، فأتوا بما زعموا أنّه من المعقول، وهو عند التحقيق والتدقيق إفكٌ غيرُ مقبول.

---

(١) تقدّمت الأقوال عنه وعن غيره في ذلك في ص ١٣١، وفي غيرها.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٤٤، ٣٤٥ ـ من الوجه الخامس والثلاثين من أوجه الرد على القانون الكلي.

المطلب السادس: حال من عارض الكتاب والسنة وأعرض عنهما:

لم يكن في سلف الأمة رحمهم الله أحدٌ يردّ أدلة الكتاب والسنّة ـ على إثبات شيء من الصفات، أو الغيبيّات، أو غيرها من مسائل الدين..

بل كانوا رحمهم الله ينكرون على أهل الكلام الذين يعدلون عمّا دلّ عليه الكتاب والسنّة إلى ما يناقض ذلك؛

إذ كانوا رحمهم الله مدركين أنّ عامّة من ضلّ في هذا الباب، أو عجز فيه عن معرفة الحقّ، فإنّما هو لتفريطه في اتّباع ما جاء به الرسول ﷺ، وترك النظر والاستدلال الموصل إلى معرفته؛

فقائل البدعة لابدّ أن يثبت ما نفته السنّة، أو ينفي ما أثبتته السنّة، فيصدق عليه قول القائل: «ما ابتدع أحدٌ بدعة، إلا خرجت حلاوة الحديث من قلبه»[1].

وقد عصم الله تعالى سلف هذه الأمة ـ رحمهم الله ـ من مخالفة الكتاب والسنّة والاختلاف فيهما، فاعتصموا بهما، واتفقوا على أنّ ما تنازعوا فيه وجب ردّه إليهما؛ فنَجَوْا من الضلال والشقاء اللذين وعد الله

---

(١) نسبه شيخ الإسلام رحمه الله إلى بعض السلف في درء تعارض العقل والنقل ٥/٢١٧.
وقد وقفت عليه عند الإمام الذهبي رحمه الله، منسوباً إلى أحمد بن سنان الواسطي القطّان (ت ٢٥٦هـ)، ولفظه: «ليس في الدنيا مبتدعٌ إلا يُبغِضُ أصحابَ الحديث، وإذا ابتدع الرجل بدعةً نُزعت حلاوة الحديث من قلبه».
(انظر: سير أعلام النبلاء للذهبي ١٢/٢٤٥. وتاريخ الإسلام له حوادث ووفيات (٢٥١ ـ ٢٦٠هـ) ص ٤٥. وتذكرة الحفاظ له ٢/٥٢١).
والأثر أخرجه الحاكم في معرفة علوم الحديث ص ٤. ومن طريقه أخرجه الصابوني في عقيدة السلف أصحاب الحديث ص ١٠٢. وأخرجه الخطيب البغدادي في شرف أصحاب الحديث ص ٧٣. والهروي في ذم الكلام ـ رسالة ماجستير مكتوبة على الآلة ـ رقم الأثر ٢٢٩.

من اتّبع هداه بالنجاة منهما.

فهم ورثة الأنبياء؛ يعرفون الحقّ الذي جاء به الرسول ﷺ؛ وهو الذي اتفق عليه صريح المعقول وصحيح المنقول، ويدعون إليه، ويأمرون به نصحاً للعباد؛ فمن اتّبعهم لا يضلّ ولا يشقى.

بخلاف من اتّبع أهل البدع الذين يوقعون من اتّبعهم في الضلال والشقاء، لما يتلبّسون فيه من الباطل، ويكتمونه من النصوص الشرعيّة، بله الإعراض عن فهم معناها، وإثبات موجبها ومقتضاها، مع أنّ الله أمرهم بأخذها بقوة، والعمل بها، وإشاعتها بين النّاس.

وهذا هو حال من آثر تقدّيم عقله ورأيه وهواه، على ما قال الله وقال رسول الله ﷺ ـ من نفاة صفات الله تعالى؛ لا يستفيدون من كتاب الله وسنة رسوله ﷺ شيئاً من معرفة صفات الله عزّ وجلّ، بل تراهم «إذا سمعوا النصوص الإلهيّة المثبتة للعلوّ والصفات أعرضوا عن فهم معناها، وإثبات موجبها ومقتضاها، وآمنوا بألفاظ لا يعرفون مغزاها، وآمنوا للرسول ﷺ إيماناً مجملاً بأنه لا يقول إلا حقّاً»[1]، فجحدوا ما وصف الرب سبحانه وتعالى به نفسه تعمّقاً وتكلّفاً، فاستهوتهم الشياطين، فتخبطوا في الضلال والحيرة والارتياب.

وفي بيان حالهم قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله ـ في الوجه السادس والثلاثين من أوجه الرد على القانون الكلي ـ: «هم إذا أعرضوا عن الأدلة الشرعيّة لم يبق معهم إلا طريقان:

١ـ إمّا طريق النظّار: وهي الأدلة القياسيّة العقليّة.

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٦/ ١٥٧، ١٥٨. وانظر المصدر نفسه ٥/ ٢٤٣.

٢ ـ وإمّا طريق الصوفيّة[١]: وهي الطريق العباديّة الكشفيّة.

وكلّ من جرّب هاتين الطريقين علم أنّ ما لا يُوافق الكتاب والسنّة منهما فيه من التناقض والفساد ما لا يُحصيه إلاّ ربّ العباد.

ولهذا كان من سلك إحداهما، إنّما يؤول به الأمر إلى الحيرة والشكّ إن كان له نوع عقلٍ وتمييز، وإن كان جاهلاً دخل في الشَّطَح والطامّات التي لا يُصدِّق بها إلاّ أجهل الخلق»[٢].

وقد كرّر شيخ الإسلام رحمه الله بيان حال هؤلاء في مواضع عديدة في معرض ردّه على أصحاب القانون الكلّيّ، مذكّراً أصحاب هذا القانون وأتباعهم بأنّ من أعرض عن الكتاب والسنّة، فلابدّ أن يتخبّط ويضلّ، فكيف من عارضهما؟!؟:

أ ـ الجهل والضلال والمعيشة الضنك مآل من يُعرض عن النصوص الشرعيّة:

يقول شيخ الإسلام رحمه الله ـ في الوجه الحادي والأربعين من أوجه الرد على القانون الكلي ـ: «كلّ من سمع القرآن من مسلمٍ وكافرٍ، علم

(١) اختُلف في سبب التسمية، ورجّح البعض نسبتها إلى لبس الصوف. وهم فرق وطوائف كثيرة تجمعهم حركات باردة وهمهمات ساذجة، وادعاء التلقي المباشر عن الله، ودعوى الكشف. ويختلفون في الأصول والفروع؛ فمنهم الحلولية الذين يزعمون أنّ الله حلّ في المخلوق ـ تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً ـ ومنهم الاتحادية؛ أصحاب وحدة الوجود الذين يزعمون أنّ الله هو الوجود المطلق ـ تعالى الله عمّا يقول الظالمون علواً كبيراً. فالتصوف بدأ رهبنة مبتدعة، ثمّ صار كفراً وإلحاداً وزندقة.
(انظر اعتقادات فرق المسلمين والمشركين للرازي ص ٩٧ ـ ١٠١ والمجلد الحادي عشر من مجموع الفتاوى لشيخ الإسلام. والتصوّف: المنشأ والمصدر لإحسان إلهي ظهير. وهذه هي الصوفية لعبد الرحمن الوكيل. وحقيقة التصوّف للشيخ صالح الفوزان).

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٤٥، ٣٤٦.

بالضرورة أنّه قد ضمن الهدى والفلاح لمن اتبعه دون من خالفه؛ كما قال تعالى: ﴿الٓمٓ . ذَٰلِكَ الْكِتَابُ لا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾[1]. . ».

وساق آيات كثيرة، مثل: قوله تعالى: ﴿فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُم مِّنِّي هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلا يَضِلُّ وَلا يَشْقَىٰ . وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَىٰ﴾[2] ﴿وَهَٰذَا كِتَابٌ أَنزَلْنَاهُ مُبَارَكٌ فَاتَّبِعُوهُ وَاتَّقُوا لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾[3]. . . . ، وغير ذلك من الآيات التي أخبر الله تعالى فيها أنّ أصل السعادة تصديق خبره وطاعة أمره، وأصل الشقاوة تكذيب خبره ومعارضة خبره وأمره بالرأي والهوى؛ أي معارضة النصّ بالرأي، وتقديم الهوى على الشرع[4].

ثم قال: «وكذلك نعلم أنّه ذمَّ من عارضه وخالفه، وجادل بما يُناقضه، كقوله تعالى: ﴿مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلاَّ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾[5] وقال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُجَادِلُونَ فِي آيَاتِ اللَّهِ بِغَيْرِ سُلْطَانٍ أَتَاهُمْ إِنْ فِي صُدُورِهِمْ إِلاَّ كِبْرٌ مَّا هُم بِبَالِغِيهِ﴾[6].

وأمثال ذلك. وإذا كان كذلك، فقد عُلم بالاضطرار أنّ من جاء بالقرآن، أخبر أنّ من صدّق بمضمون أخباره فقد علم الحقّ واهتدى، ومن أعرض عن ذلك كان جاهلاً ضالاً، فكيف بمن عارض ذلك وناقضه؟!»[7].

---

(١) الآيتان (١)، (٢) من سورة البقرة.

(٢) الآيتان (١٢٣)و (١٢٤) من سورة طه.

(٣) الآية (١٥٥) من سورة الأنعام.

(٤) انظر درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٠٤ ـ ٢٠٦.

(٥) جزء من الآية (٤) من سورة غافر. (٦) جزء من الآية (٥٦) من سورة غافر.

(٧) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٣٧٤ ، ٣٧٥. وانظر المصدر نفسه ١٠/ ٣١٦.

وهذا حقّ؛ فإنّ النّور والهدى والشفاء والتأييد في اتّباع كتاب الله تعالى، وسنّة رسول الله ﷺ، والجهل والضلال والخذلان والارتياب مصير من أعرض عنهما..

فإذا كان من أعرض عنهما هذه حاله، وهذا مآله؛ تعرّض للحرمان والإضلال بسبب عدوله عن الصراط المستقيم، وسلوكه غير سبيل المؤمنين، فما بالك بمن عارضهما برأيه ومعقوله؟!؟.

ب ـ اتّصاف المعرضين عن النصوص الشرعيّة والمعارضين لها بالمعقولات ببعض صفات أهل الكتاب السيّئة:

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله ـ في الوجه السادس والعشرين من أوجه الرد على القانون الكلي ـ أنّ كتمان ما أنزل الله، والكذب فيه، وتحريفه، وعدم فهمه، من صفات من أعرض عن النصوص الشرعية وعارضها بالمعقولات؛

فقال رحمه الله: «إنّ الله ذمّ أهل الكتاب على كتمان ما أنزل الله، وعلى الكذب فيه، وعلى تحريفه، وعلى عدم فهمه...»[1]..

ثم دلّل لهذه الأنواع الأربعة بقوله تعالى: ﴿**أَفَتَطْمَعُونَ أَن يُؤْمِنُوا لَكُمْ وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾ إلى قوله: ﴿**فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَذَا مِنْ عِندِ اللَّهِ لِيَشْتَرُوا بِهِ ثَمَنًا قَلِيلًا فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ**﴾[2].

ثم قال: «فذمّ المحرّفين له، والأميّين الذين لا يعلمونه إلا أمانيّ،

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٢٣.

(٢) الآيات (٧٥ ـ ٧٩) من سورة البقرة.

والذين يكذبون فيقولون لما يكتبونه هو من عند الله، وما هو من عند الله، كما ذمّ الذين يلوون ألسنتهم بالكتاب لتحسبوه من الكتاب وما هو من الكتاب، وقد ذمّ الذين يكتمون ما أنزل الله من الكتاب في غير هذا الموضع. وهذه الأنواع الأربعة موجودة في الذين يُعرضون عن كتاب الله، ويعارضونه بآرائهم وأهوائهم..»[1].

إلى أن قال: «وإذا تبيّن أنّ من أعرض عن الكتاب وعارضه بالمعقولات، لابدّ له من كتمان أو كذب أو تحريف أو أُمّيّة، مع عدم علم. وهذه الأمور كلّها مذمومة؛ دلّ ذلك على أنّ هؤلاء مذمومون في كتاب الله، كما ذمّ الله أشباههم من أهل الكتاب»[2].

ج ـ معارضة النصوص الشرعية بالآراء والأهواء من فعل المكذبين للرسل:

أكد شيخ الإسلام رحمه الله ـ في الوجه الحادى والعشرين من أوجه الرد على القانون الكلي ـ أنّ معارضة النصوص الشرعيّة بالآراء والأهواء من فعل المكذبين للرسل، بل هو جماع كلّ كفر.

فقال: «معارضة أقوال الأنبياء بآراء الرجال، وتقديم ذلك عليها، هو من فعل المكذبين للرسل، بل هو جماع كلّ كفر؛ كما قال الشهرستاني[3] في أوّل كتابه المعروف بـ «الملل والنحل»[4] ما معناه: «أصل كلّ شرّ هو من معارضة النصّ بالرأي، وتقديم الهوى على الشرع». وهو كما قال؛ فإنّ الله أرسل رسله، وأنزل كتبه، وبيّن أنّ المتّبعين لما أنزله هم أهل الهدى والفلاح، والمعرضين عن ذلك هم أهل الشقاء والضلال»[5].

---

(١) المصدر نفسه ٥/ ٢٢٤.
(٢) المصدر نفسه ٥/ ٢٢٧.
(٣) تقدمت ترجمته ص ١٤٢.
(٤) ص ١٤ طـ دار الفكر، بيروت ـ لبنان.
(٥) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٠٤.

وهذا المعنى الذي ذكره شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله قريب من معنى النص الذي ذكره الشهرستاني، وهو قوله: «اعلم: أنّ أوّل شبهة وقعت في الخليقة: شبهة إبليس لعنه الله، ومصدرها استبداده بالرأي في مقابل النصّ، واختياره الهوى في معارضة الأمر، واستكباره بالمادة التي خُلق منها؛ وهي النّار على مادة آدم عليه السلام؛ وهي الطين»[1].

فإبليس ـ لعنه الله ـ عارض النصّ ـ الأمر بالسجود ـ برأيه وهواه، واستكبر بالمادة التي خُلق منها، فاستحق اللعن والطرد من رحمة الله؛ فهو شيخ الطريقة؛ لأنّه أول من عارض أمر الله بعقله، وزعم أنّ العقل يقتضي خلافه[2].

ومثله الكفار الذين حاربوا رسلهم، وردّوا عليهم قولهم بآرائهم، واستبدّوا بها في مقابلة النصّ.

فالكفّار عارضوا أمر الرسل وخبرهم بمعقولاتهم، وردّوها بآرائهم وأهوائهم؛ فهم سلفٌ لمن عارض النصوص الشرعيّة بالآراء والأهواء من بعدهم.

فبئس السلف، وبئس الخلف.

«ومن تأمل معارضة المشركين للرسل بالعقول وجدها أقوى من معارضة الجهميّة والنفاة لخبرهم «عليهم السلام» ـ عن الله، وصفاته، وعلوّه على خلقه، وتكليمه لملائكته ورسله ـ بعقولهم؛ فإذا كانت تلك المعارضة باطلة، فهذه أبطل وأبطل، وإن صحت هذه المعارضة فتلك أولى بالصحّة منها. وهذا لا محيد لهم عنه»[3].

---

(١) الملل والنحل للشهرستاني ص ١٤.

(٢) انظر مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ١/ ٩٧.

(٣) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ١/ ٩٨.

فالمشركون ـ مثلاً ـ عارضوا شرع الله ودينه الذي شرعه لهم على لسان رسوله ﷺ، وتوحيده بمعارضة عقلية، استندوا فيها إلى القدر؛ قال الله تعالى عنهم: ﴿**سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا وَلَا حَرَّمْنَا مِن شَيْءٍ كَذَلِكَ كَذَّبَ الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا بَأْسَنَا قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَا إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا الظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ . قُلْ فَلِلَّهِ الْحُجَّةُ الْبَالِغَةُ فَلَوْ شَاءَ لَهَدَاكُمْ أَجْمَعِينَ**﴾[1]. ولو تأمّلنا هذه المعارضة حقّ التأمّل، لرأيناها أقوى بكثير من معارضة المبتدعة لنصوص الصفات بعقولهم؛ «فإنّ إخوانهم عارضوا بمشيئة الله للكائنات، والمشيئة ثابتة في نفس الأمر. والنفاة عارضوا بأصول فاسدة هم وضعوها من تلقاء أنفسهم، أو تلقوها عن أعداء الرسل»[2]. وهي في الحقيقة محض خيالات فاسدة.

فكلّ من عارض النصوص الشرعيّة بمعقوله ورأيه فهو داخل في الذمّ الموجّه للكفار الذين عارضوا قول رسلهم عليهم الصلاة والسلام:

يقول شيخ الإسلام رحمه الله: «والمقصود هنا أنّ معارضة أقوال الرسل بأقوال غيرهم: من فعل الكفّار؛ كما قال تعالى: ﴿**مَا يُجَادِلُ فِي آيَاتِ اللَّهِ إِلَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَلَا يَغْرُرْكَ تَقَلُّبُهُمْ فِي الْبِلَادِ**﴾ إلى قوله: ﴿**وَجَادَلُوا بِالْبَاطِلِ لِيُدْحِضُوا بِهِ الْحَقَّ فَأَخَذْتُهُمْ فَكَيْفَ كَانَ عِقَابِ**﴾[3]... ومن المعلوم أنّ كلّ من عارض القرآن، وجادل في ذلك بعقله ورأيه، فهو داخلٌ في ذلك، وإن لم يزعم تقديم كلامه على كلام الله ورسوله ﷺ، بل إذا قال ما يوجب المرية والشكّ في كلام الله، فقد دخل في ذلك،

---

(١) الآيتان ١٤٨، ١٤٩ من سورة الأنعام.

(٢) مختصر الصواعق المرسلة لابن الموصلي ١/٩٨.

(٣) الآيتان (٤)، (٥) من سورة غافر.

فكيف بمن يزعم أنّ ما يقوله بعقله ورأيه مقدَّمٌ على نصوص الكتاب والسنة؟!)[1]؛

وهذا حقّ؛ لأنّ البدع مشتقة من الكفر؛ فصارت معارضة النصوص الثابتة عن الأنبياء عليهم السلام بآراء الرجال من شعب الكفر؛ إذ مضمون كلام من قدّم هواه ورأيه على قول الله وقول رسوله ﷺ: «أنّ كلام الله ورسوله في ظاهره كفرٌ وإلحادٌ، من غير بيانٍ من الله ورسوله للمراد. وهذا قولٌ ظاهر الفساد، وهو أصل قول أهل الكفر والإلحاد»[2].

وتفسير ذلك أن نقول: «الذين يُعارضون كلام الله وكلام رسوله بعقولهم: إن كانوا من ملاحدة الفلاسفة والقرامطة[3]، قالوا: إنّ الرسل أبطنت خلاف ما أظهرت لأجل مصلحة الجمهور، حتى يؤول بهم الأمر إلى إسقاط الواجبات، واستحلال المحرّمات: إمّا للعامّة، وإمّا للخاصّة دون العامّة، ونحو ذلك ممّا يعلم كلّ مؤمنٍ أنّه فاسدٌ مخالفٌ لما عُلم بالاضطرار من دين الإسلام. وإن كانوا من أهل الفقه والكلام والتصوّف الذين لا يقولون ذلك، فلا بدّ لهم من التأويل الذى هو صرف اللفظ عن الاحتمال الراجح إلى الاحتمال المرجوح..»[4].

والمؤوّلة يجعلون المعنى الفاسد هو الظاهر، ويصرفون النصّ المخالف

---

(١) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٠٦. وانظر الفتاوى المصرية له ٦/ ٣٣٣.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٣٥ ـ من الوجه السابع والعشرين من أوجه الرد على القانون الكلي.

(٣) تقدم التعريف بهم قريبًا ص ٢٩٢ في معرض تفسير عبارة شيخ الإسلام: «القرمطة في السمعيّات».

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٣٤ ـ من الوجه السابع والعشرين من أوجه الرد على القانون الكلي.

لرأيهم عن ظاهره مطلقًا، أو يردّونه إذْ من ديدنهم دفع الحجة عن نفوسهم؛ إمّا بردّ النقل، وإمّا بتأويل المنقول[1].

ومعلومٌ ما يشتمل عليه صنيعهم هذا من الفساد.

ومضمون كلامهم اتّهام ظاهر كلام الله وكلام رسوله ﷺ بالكفر والإلحاد؛

حتى إنّ عالمًا منهم قال بلا حياء ولا مواربة: «الأخذ بظواهر القرآن والسنة من أصول الكفر»[2].

وقال آخر: «أصول الكفر ستة: عدّ خمسة منها، ثمّ قال: ـ سادسًا: التمسّك في أصول العقائد بمجرّد ظواهر الكتاب والسنّة..»[3].

وأقوالهم في هذا الباب كثيرة جدًا:

وخلاصة الكلام أن يُقال: معارضة الكتاب والسنّة بالرأي والهوى من شعب الكفر، «وهذا الأصل ممّا يُعلم بالضرورة من دين الرسل ـ عليهم السلام ـ من حيث الجملة: يُعلم أنّ الله إذا أرسل رسولاً، فإنّما يقول ما يُناقض كلامه ويُعارضه من هو كافر، فكيف بمن يُقدِّم كلامه على كلام الرسول ﷺ؟!»[4].

د ـ معارضة ما جاءت به الأنبياء عليهم السلام من فعل الشياطين المعادين للرسل عليهم السلام:

وليس الأمر قاصرًا على ذلك؛ بل إنّ معارضة ما جاءت به الأنبياء

---

(١) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١٩/ ٧٣.

(٢) قاله الصاوي في حاشيته على الجلالين ٣/ ١٠.

(٣) قاله محمد الدسوقي في حاشيته على أم البراهين للسنوسي ص ٢١٩.

(٤) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/ ٢٠٩.

بالعقول والآراء من فعل الشياطين المعادين للأنبياء، وهو فرع عن شبهة إبليس الأولى.

قال تعالى: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَا لِكُلِّ نَبِيٍّ عَدُوًّا شَيَاطِينَ الإِنسِ وَالْجِنِّ يُوحِي بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ زُخْرُفَ الْقَوْلِ غُرُورًا وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ مَا فَعَلُوهُ فَذَرْهُمْ وَمَا يَفْتَرُونَ . وَلِتَصْغَىٰ إِلَيْهِ أَفْئِدَةُ الَّذِينَ لا يُؤْمِنُونَ بِالآخِرَةِ وَلِيَرْضَوْهُ وَلِيَقْتَرِفُوا مَا هُم مُّقْتَرِفُونَ . أَفَغَيْرَ اللَّهِ أَبْتَغِي حَكَمًا وَهُوَ الَّذِي أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلاً وَالَّذِينَ آتَيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْلَمُونَ أَنَّهُ مُنَزَّلٌ مِّن رَّبِّكَ بِالْحَقِّ فَلا تَكُونَنَّ مِنَ الْمُمْتَرِينَ . وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلاً لاَّ مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾[1].

«ومن تدبّر هؤلاء الآيات علم أنّها منطبقة على من يُعارض كلام الأنبياء ـ عليهم السلام ـ بكلام غيرهم بحسب حاله؛ فإنّ هؤلاء هم أعداء ما جاءت به الأنبياء»[2].

«قال بعض السلف: إنّ أهل الكلام أعداء الدين؛ لأنّ اعتمادهم على حدسهم وظنونهم، وما يؤدي إليه نظرهم وفكرهم، ثمّ يعرضون عليه الأحاديث، فما وافقه قبلوه، وما خالفه ردّوه، وأمّا أهل السنّة سلمهم الله تعالى فإنّهم يتمسكون بما نطق به الكتاب، ووردت به السنّة، ويحتجّون له بالحجج الواضحة على حسب ما أذن فيه الشرع، وورد به السمع..»[3].

---

(١) الآيات (١١٢ ـ ١١٥) من سورة الأنعام.

(٢) درء تعارض العقل والنقل لابن تيمية ٥/٢١٧ ـ من الوجه الخامس والعشرين من أوجه الرد على القانون الكلي.

(٣) نقض تأسيس الجهميّة لابن تيمية ـ المطبوع ـ ١/١٣٢.

«فعلى المسلم الاعتصام بالكتاب والسنّة، وأن يجتهد في أن يعرف ما أخبر به الرسول ﷺ وأمر به علمًا يقينًا، وحينئذٍ فلا يدع الحكم المعلوم للمشتبه المجهول؛ فإنّ مثال ذلك مثل من كان سائرًا إلى مكة في طريق معروفة لاشكّ أنّها توصله إلى مكة إذا سلكها، فعدل عنها إلى طريق مجهولة لا يعرفها، ولا يعرف منتهاها؛ وهذا مثال من عدل عن الكتاب والسنّة إلى كلام من لا يدري هل يوافق الكتاب والسنّة، أو يُخالف ذلك. أمّا من عارض الكتاب والسنّة بما يُخالف ذلك، فهو بمنزلة من كان يسير على الطريق المعروفة إلى مكة، فذهب إلى طريق قبرص يطلب الوصول منها إلى مكة؛ فإنّ هذا حال من ترك المعلوم من الكتاب والسنّة إلى ما يُخالف ذلك من كلام زيد وعمرو كائنٌ مَنْ كان؛ فإنّ كلّ أحدٍ يؤخذ من قوله ويُترك إلاّ رسول الله ﷺ»[1].

ولا شكّ أنّ هذا الذي يعدل عن الكتاب والسنّة، ويتّبع كلام من لا يدري هل يوافق الكتاب والسنّة أو يُخالفهما: تتبرقع دونه البيّنات، وتستهويه الشبهات، فلا يستطع منها فكاكًا، ولا يجد عنها محيصًا، فتذهب به إلى حيث ألقت رحلها «أم قشعم»[2].

وبهذه الردود التفصيليّة نَقَضَ شيخ الإسلام رحمه الله قانون المبتدعة الفاسد الزائغ من أساسه، وبيَّن بجلاء أنّ ما جاء به الرسل عليهم السلام يُغني عمّا أحدث المبتدعة من أصول فاسدة عارضوا بها الكتاب والسنّة.

وقد حثّ المسلم المتّبع أن يلتزم بهما، وأن لا يُعرض عنهما؛ إذ كيف

---

(١) مجموعة الرسائل المنيريّة ـ رسالة في علم الباطن والظاهر لابن تيمية ـ ١/ ٢٤٥، ٢٤٦.

(٢) أمّ قشعم: المنيّة والداهية.

(انظر: الصحاح للجوهري ٥/ ٢٠١٢).

وأردت بذلك: أنّه يوبق نفسه ويهلكها ويُرديها.

يُعرض عن الحكمة والروح اللذين جاءاه من ربّه، إلى نتاج عقول بشريّة قاصرة مُسِخت فِطَر أصحابها وشُوِّهت.

نسأل الله تعالى بأسمائة الحسنى، وصفاته العُلى، أن يُعافَى قلوبنا من كلّ داء، ونعوذ به سبحانه من منكرات الأخلاق والأهواء والأدواء.

خلاصة الباب

كان الكلام في هذا الباب عن «أصل أصول المبتدعة»؛ ألا وهو تقديم العقل على النقل..

وتقدّمت أقوال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله التي نصّت على أنّ التناقض والتخبّط والاضطراب الذي اتّسم به كلام المبتدعة نجم عن عدولهم عمّا جاء به الرسول ﷺ إلى ما يعتقدونه من المعقول الباطل؛ فخلا كلامهم عن المعقول الصريح، مع معارضته ـ في الوقت نفسه ـ للمنقول الصحيح؛ فغدا عاطلاً عن العقل الصريح والنقل الصحيح معًا..

وليس تقديم العقل على النقل أصل أصول المبتدعة في الصفات وحدها؛ فليس خاصًا بصفات الله تعالى فحسب، بل هو أصل أصول عامّة من ضلّ في باب الأسماء والصفات، وفي غيره من أبواب الدين؛

إذ كلّ من أعرض عن الكتاب والسنّة أو عارضهما بالآراء والشبهات والمعقولات الفاسدة ـ وأقول: المعقولات الفاسدة؛ لأنّ المعقولات الصريحة لا تُعارض المنقولات الصحيحة بحال، كما تقدّم ذلك كلّه ـ وقدّم المعقولات الفاسدة على الكتاب والسنة، فمصيره الانتكاس والارتكاس، والضلال والشقاء، والتحيّر والتخبّط والارتياب..

وهذا هو حال المبتدعة ومآلهم بسبب صنيعهم؛ حيث بَنَوْا مذهبهم على أصول فاسدة في العقل، لاقطعوا بها عدوّ الدين، ولا أقاموا على موالاة السنّة واتّباع سبيل المؤمنين..

وما المبتدعة في باب الصفات إلا طائفة من هؤلاء؛ صنعوا كصنيعهم، فبَنَوْا مذهبهم في الصفات على عقليّات فاسدة، باطلة عقلاً وشرعًا، جماعها ثلاث طرق تُناقض منصوص الكتاب والسنّة، اعتمدوا عليها في إنكار صفات الله تبارك وتعالى، وتعطيله عن الكلام، ونفي علوّه واستوائه على عرشه، ونفي أفعاله الاختياريّة جلّ وعلا..

وعلى هذه الطرق الثلاث يدور كلام المبتدعة كلّهم في باب الصفات، وإليها تعود جميع أصولهم؛ فما من أصل نَفَوْا لأجله صفة من صفات الله، أو بعضها، أو كلّها، أو شبّهوا صفة من صفاته جلّ وعلا بصفات خلقه، إلا ويدخل في طريقة من هذه الطرق..

وهذه الطرق هي: طريقة الأعراض، وطريقة التركيب، وطريقة الاختصاص..

وقد أشار إليها شيخ الإسلام رحمه الله في مواضع عديدة من مؤلفه الفريد «درء تعارض العقل والنقل»؛

فمن ذلك قوله ـ بعد أن حكى عن العقليّات الفاسدة التي يُعارض أصحابها بها قول الله وقول رسوله ﷺ: «... فإنّ جماع هذه الطرق هي طريقان، أو ثلاثة[1]:

ـ طريقة الأعراض والاستدلال بها على حدوث الموصوف بها، أو ببعضها؛ كالحركة والسكون.

ـ وطريقة التركيب والاستدلال بها على أنّ الموصوف بها ممكن أو محدَث.

فهاتان الطريقتان هي جماع ما يُذكر في هذا الباب.

(١) قال في درء تعارض العقل والنقل ٧/ ٢٧٨: «ليس لهم غيرها».

ـ والثالثة: الاستدلال بالاختصاص على إمكان المختصّ أو حدوثه.

قد يُقال إنّها طريقة أخرى، وقد تدخل في الأولى..

وكلّ من هذه الطريق تسلكه الجهميّة والمعتزلة نفاة الصفات والأفعال، ويسلكه أيضًا نفاة الأفعال القائمة به دون الصفات[1]...»[2].

وهذه الطرق يعدّها المبتدعة من الأصول العقليّة التي عارضت مدلول السمع ـ على حدّ زعمهم، فأوجبوا تقديمها عليه؛ كما سيأتي ذلك مفصّلاً إن شاء الله تعالى.

وسيكون الكلام ـ إن شاء الله ـ في الأبواب الثلاثة المتبقيّة؛ الثاني، والثالث، والرابع، عن هذه الطرق الثلاث؛ أو الشبهات الثلاث التي دخلت على المبتدعة في باب الصفات نتيجة اتّكالهم على آرائهم، واحتكامهم إلى عقولهم...

وسيندرج تحت كلّ طريقة من هذه مجموعة من الأصول الشبهات التي اعتمدوها في نفي صفات الله تعالى كلّها، أو بعضها..

فالله المستعان، وعليه التكلان وحده في بيانها، وذِكْرِ ردود شيخ الإسلام رحمه الله عليها، ولا حول ولا قوة إلا بالله.

---

(١) كالأشعرية.

(٢) درء تعارض العقل والنقل ٧/ ١٤١، ١٤٢.

وقد حصر شيخ الإسلام رحمه الله أصول نفاة الصفات في هذه الطرق الثلاث في مواضع عديدة من درء تعارض العقل والنقل، فانظرها في: ١/ ٢٤٧، ٢٧٥، ٤/ ٢٧٢، ٧/ ٢٨٣، ٢٩٠، ٣٥٠، ٨/ ٢٤،، ٩/ ٣٣٣ ـ ٣٣٥.